حرف الهمزة

فن القواعد والأصول العامّة

وهو الفنّ الأول من كتاب الأشباه والنظائر ولا يحتاج إلى إفراده بخطبة اكتفاء بخطبة الكتاب لقرب العهد بها وهو مسمّى « بالمصاعد العلِيّة في القواعد النحويّة » .

حَرْفُ الهمـــزة

[الإتْباع]

(الإتباع) هو أنواع : فمنه إتباع حركةِ آخر الكلمـة المعربـة لحركة أوّل الكلمة بعدها كقراءة من قـرأ : (الحمدِ لله)[1] بكسر الدّالِ إتباعاً لكسر اللاّم .

وإتباع حركة أوّل الكلمة لحركة آخر الكلمة قبلهـا كقراءة مَنْ

(١) الفاتحة / ٢ . وهي قراءة الحسن ، وزيد بن عليّ ، وفي البحر ١٨/١ : « وهي أغرب ، لأن فيه إتباع حركة معرب لحركة غير إعراب ».

قرأ : « الحمدُ لُلّه »[١] بضَمّ اللاّم إتباعاً لحركة الدّال .

وإتباعُ حركةِ الحرف الـذّي قبل آخـر الاسم المعرب لحـركة الإعراب في الآخر وذلك في : « امرىء »و « ابنم » فإنّ الرّاء والنـون يَتْبعان الهمزةَ والميمَ في حركتهما نحو : « إن أمْرُؤٌ هَلَك »[٢] ، « ما كان أبُوكِ امرَأ سَوْء »[٣]، « لكلِّ امرِىء مِنْهم »[٤] ، وكذا « ابنم »[٥] ولا ثالث لهما في إتباع العين اللاّم .

وإتباع حركة الفاء اللاّم ، وذلك في : « مَرْءٍ[٦] وَفمٍ » خاصة فإنّ الميم والفاء يَتْبعان حركة الهمزة ، والميم في بعض اللّغـات ، فيقال : هذا مُرْءٌ وفُمٌ ، ورأيت مَرْأً وَفَماً ، ونظرت إلى مِرْءٍ وفِمٍ ،

(١) وهي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة . انظر البحر في الموضع نفسه .
(٢) النساء / ١٧٤ .
(٣) مريم / ٢٨ .
(٤) عبس / ٣٧ .
(٥) في اللسان : « بنو » ويزاد فيه الميم ، فيقال : هذا بَنُمك ، فإذا زيدت فيه الميم أعرب عن مكانين ومنهم : من يعربـه من مكان واحـد ، فيعرب الميم ، لأنهـا صارت آخـر الاسم ، ويدع النّون ، مفتـوحـة على كـل حال . . . . وزيادة الميم فيه كما زادوها في : شَدْقَم ، وشَجْعم لنوع من الحيّات .
(٦) في ط فقط: «مرىء» بالياء والهمزة، تحريف.

ولا ثالث لهما .

وإتباع حركة اللام للفاء في المضاعف من المضارع المجزوم ، والأمر إذا لم يُفَكّ الإدغام فيهما في بعض اللغّات فيقال : عَضَّ[١] ولم يَعَضَّ بالفتح ، وفِرَّ ولم يَفِرَّ بالكسر ، وَرُدَّ ولم يَرُدَّ بالضم / [٩]

وإتباع حركة العين للفاء في الجَمْع بالألف والتاء حيثُ وُجِدَ شَرْطُه كَتَمْرٍ ، وتَمَراتٍ بالفتْح ، وَسِدْرةٍ وَسِدِرات بالكسر ، وغُرْفَةٍ وغُرُفات بالضّم .

وإتباع حركة اللام للفاء في البناء على الضّم في : مُنْذُ فإن الذّال ضُمّت إتباعاً لحركة الميم ، ولم يُعتَدّ بالنّون حاجزاً . قال ابن يعيش : «ونظيرهما في ذلك بناء « بَلْهَ » على الفتح إتباعاً لفتحة الباءِ ، ولم يعتد باللاّم حاجزاً لسكونها ، وقولهم :

١ = * لم يَلْدَهُ أَبوانِ *[٢]

---

(١) ماضيه : عَضَضَ ،وعَضِض كسَمِع وَمَنَع .

(٢) قطعة من بيت لرجل من أزد السّراة أو لعمرو الجنبي نسبة إلى : جنب . والبيت بتمامه :

ألا ربّ مولودٍ وليس له أب وذي وَلَدٍ لم يَلْدَهُ أَبوان

وانظر همع الهوامع والدرر رقم ١٢٨ ، ١٠٧٠ .

وفي الدرر ١/ ١٧٤ : الأصل ، يَلِدْهُ ، فسكن اللام للضرورة فالتقى ساكنان ، فحرّك الثاني بالفتح ، لأنه أخفّ .

فتح الدَّالِ إتباعاً لفتحة الياء عند سكون اللاّم .

وإتباع حركة الفاء للعين في لغة مَنْ قال في لَدُنْ : لُدُ ، قال ابن يعيش :«من قال : لُدُ بضم الفاء والعين ، فإنه أتبع الضَّم الضَّمّ بعد حذْف اللام» .

وإتباع حركة الميم لحركة الخاء والتاء والغين في قولهم : مِنْخِر[1] ، ومِنْتِن ،ومِغِيرة ، وقال ابن يعيش : «منهم من يقول : مُنْتُن بضم التاء إتباعاً لضمة الميم ، ومنهم من يقول : مِنْتِن بكسر الميم إتباعاً لكسرةالتاء ،إذ النّون لخفائها ، وكونها غُنّة في الخيشوم حاجزٌ غيرُ حصين » .

وقالوا : كلّ فِعل على فَعِل بكسر العين ، وعينُهُ حرف حَلْقٍ يجوز فيه كسر الفاء إتباعاً لكسر العين نحو نِعِم وَبِئِس .

ومنه : إتباع حركة فاء كلمة لحركة فاء أخرى لكونها قُرِنتْ معها ، وسكون عين كلمة لسكون عين أخرى أو حركتها لحركتها كذلك . قال أبن دُريد في « الجَمهرة »: تقول: «ما سمعت له جَرْساً[2] ، إذا أَفْرَدْت ، فإذا قُلْتَ : ما سمعتُ له حِسًّا ولا جِرْساً ، كسرت الجيم على الإتباع .

---

(١) في القاموس : « نَخَرَ يَنْخر ، وَيَنْخُرُ ، بكسر الخاء وضمها .
والمَنْخر بفتح الميم والخاء ، وبكسرهما، وضمهما.

(٢) الجرْس ، بفتح الجيم : صوْتٌ خَفِيّ . وانظر النص في الجمهرة ٢/ ٧٥ .

وقال الفارابي في (ديوان الأدب) : يقال : رِجْسٌ نِجْسٌ[١] ، فإذا أفردوا قالوا نَجَسٌ .

ومنه إتباع الكلمة في التنوين لكلمة أخرى منونة صَحِبَتْها كقوله تعالى : ﴿ وجئتك من سَبَإٍ بنبإٍ يقين ﴾[٢] ، ﴿ إنا أَعْتَدْنا للكافرين سَلاسلاً وأغلالاً وسَعِيراً ﴾[٣] في قراءة من نوّن الجميع ، وحديث : « أنْفِقِ بلالاً ، ولا تَخْشَ من ذي العرش إقلالاً » .

ومنه : إتباع كلمة لأخرى في فكّ ما استحق الإدغام كحديث : « أيتكن / صاحبة الجَمَل الأدْبَبَ تَنْبحها كلاب الحَوْأب[٤] » فكّ [١٠] الأدْبَبَ ، وقياسه الأدبّ إتباعاً لِلْحَوْأب .

---

(١) انظر ديوان الأدب للفارابي ١ / ١٨٦ و اللسان : « نجس » . وفي الحديث : « أعوذ بك من الرِّجس النّجس . والرّجس : العذاب كالرّجز .
قال الفرّاء : « إذا بدءوا بالرِّجس ، ثم أتبعوه : النجس كسروا الجيم ، وإذا بدءوا بالنجس ولم يذكروا معه الرجس فتحوا الجيم والنوّن . . . انظر اللسان .
وفي هامش اللسان تعليق على قوله : « كسروا الجيم » والصواب كسروا النوّن . وقد تنّبه صاحب اللسان الى هذا فذكره في مادة « نجس » .

(٢) النّمل / ٢٢ ، وفي النشر ٢ / ٣٣٧ : قرأ أبو عمرو والبزّي بفتح الهمزة من غير تنوين . وقرأ الباقون بالخفض والتنوين .
(٣) الإنسان / ٤ . وقد قرأ بذلك المدنيّان والكسائي ، وأبو بكر، ورويس. انظر النشر ٢ / ٣٩٤ .
(٤) في القاموس : الحوأب : الواسع من الأودية .

ومنه : إتباع كلمة في إبدال الواو فيها همزة بهمزة أخرى كحديث « ارْجِعْن مأزورات ، غير مأجورات »، والأصل : موزورات لأنه من الوِزْر .

وقال أبو عليّ الفارسيّ في : « التذكرة » : لا يصح أن يكون القلبُ فيه من أجل الإتباع ، لأن الأوّل ينبغي أن يجيء على القياس ، والإتباعُ يقع في الثّاني ، وإنما مَأزورات على : « ياجل »[1] ، وقال : « والغدايا » « والعشايا » ، لا دلالة فيه ،لأن « غدايا » في جمع غُدْوة[2]

---

(١) في هـ ، وط : « يأجل » بالهمزة ، ولعل الصواب : « يا جل » كما في النسختين « ت » ، « م » بدون همزة ، لأن « يا جل » مضارع « وجِل » . والأصل : « وَجِل يَوْجَل » ، ولم تحذف الواو لأنها لم تقع بين ياءٍ وكسرة .

قال ابن عصفور في الممتع ٢/ ٤٣٢ ، : « ومن العرب من يقلب هذه الواو طلباً للتخفيف ، فيقول : « يا جَلُ » .

ومعنى ذلك أن : « مأزورات » قلبت الواو فيها همزة للتخفيف ، وليس للإتباع .

(٢) في اللسان : « غدا » الغداة لا تجمع على غدايا ، ولكنهم كسّروه على ذلك ليطابقوا بين لفظه ولفظ العشايا ، فإذا أفردوه لم يكسّروه . . . ولكن يقال : غداة ، وغدوات ، لا غير . على أن ابن الأعرابيّ قال : غديّة مثل : عَشِيّة لغة في غَدوة كـ « ضَحِيَّة » في ضَحْوة ، فإذا كان كذلك : « فـ «غدية» وغدايا « كـ « عشيّة » و « عشايا » .

وقول السيّوطي : جمع غُدْوة الخ يعني أنه جمع شاذ كشذوذ جمع حرّة على حرائر . وانظر اللسان : « حرر » .

مثل حُرّة وحرائر ، وكَنّة وكَنَائِن[١].

ومنه : إتباع كلمة في إبدال واوها بالياء في أخرى كحديث : « لا دريت ولا تليت » ، والأصل : تلوت لأنه من التّلاوة .

ومنه : إتباع ضمير المذّكر ، لضمير المؤنث كحديث ، « اللهم ربّ السّموات السّبع وما أظْللن ، ورب الأرضين وما أقْلَلْنَ ، وربّ الشياطين وما أضْلَلْن » ، والأصل : أَضلوا بضمير الذكور ، لأن الشياطين من مذكّر مَنْ يعقل ، وإنّما أنث إتباعاً لأظللن ، وأقْلَلن .

وكذا قوله في حديث المواقيت : « هن لَهُنّ » أصله لهم أي لأهل ذي الحُلَيفة وما ذُكِر معها ، وإنما قيل : « لهُنّ » إتباعاً لقوله : « هُنّ » .

ومنه : إتباع اليزيد للوليد في إدخال اللّام عليه وهو عَلَمٌ في قول الشاعر :

٢ = رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ مُباركاً[٢] *

---

(١) الكنّة بالفتح : امرأة الابن ، أو الأخ كما في اللسان : « كنن » .

(٢) تمامه قوله :

* شديداً بأعباء الخلافة كاهلُهْ *

وهو لابن ميّادة يمدح الوليد .

من شواهد همع الهوامع والدرر رقم ٢١ ، وشواهد المغني للسيّوطي ١/ ١٦٤ والخزانة ١/ ٣٢٧ ، ٣/ ٢٥٢ ، والإنصاف ١/٣١٧ ، وابن يعيش ١/ ٤٤ ، والعينيّ ١/ ٢١٨ ، ٥٠٩ .

قال ابن جرير : حسُن دخول اللام في « اليزيد » لإتباع « الوليد » .

وقال ابن يعيش في شرح المفصّل : «لمّا كثر إجراء « ابن » صفةً على ما قبله مِن الأعلام إذا كان مضافاً إلى علَم أو ما يجري مَجْرى الأعلام من الكُنَى والألقاب ، فلمّا كان « ابن » لا ينفكّ مِن أن يكون مضافاً إلى أب أو أم ، وكثر استعماله استجازوا فيه من التخفيف ما لم يستجيزوه مع غيره ، فحذفوا ألف الوصل من «ابن»، لأنه لا ينوي
[١١] فصله مماقبله، إذا كانت الصفةُ والموصوفُ عندهم مضارِعةً للصّلة والموصول من وجوه . وحذفوا تنوين الموصوف أيضاً كأنهم جعلوا الاسمين اسماً واحداً لكثرة الاستعمال ، وأتبعوا حركةَ الاسمِ الأول حركةَ الاسم الثّاني ، ولذلك شبّهه سيبويه بامْرِئٍ وابْنِم في كون حركة الراء تابعة لحركة الهمزة، وحركة النوّن في ابِنمٍ تابعة لحركة الميم ، فإذا قلت : هذا زيدُ بنُ عمرو ، وهندُ بنة عاصم ، فهذا مبتدأ ، وزيد الخبر ، وما بعده نَعْتُه، وضمّة زيدٍ ضمّة إتباع لا ضَمةُ إعراب ، لأنك عقدت الصّفةَ والموصوفَ وجعلْتَهما اسماً واحداً ، أو صارت المعاملة مع الصّفة والموصوف كالصّدْر له ، ولذلك لا يجوز السكوت على الأول .

وكذلك النّصب نقول : رأيت زيدَ بَنَ عمرٍو فتفتحُ الدّال إتباعاً لفتحة النون .

وتقول في الجرّ مَرَرْتُ بزيدِ بن عمرو فتكسر الدّال إتباعاً لكسرة

النون من « ابن» .

وقد ذهب بعضهم : إلى أنّ التنوين إنما سقط لالتقاء السّاكنين : سكونُه وسكونُ الباء بَعْدَه ، وهو فاسدٌ، إنما هو لكثرة استعمال « ابن » .

تَنْبيهٌ

قال ابن. جِنّى في المحتسبِ في قراءة « الحمدِ لِلّه »[١] ، بالإتباع : هذا اللّفظ كثر في كلامهم وشاع استعمالُهُ ، وهم لِمَا كَثُر في استعمالهم أشدّ تغييراً كما جاء عنهم كذلك:لم يَكُ،ولا أدْرِ[٢] ، ولَمْ أُبَلْ ، وأَيْش ، تقول : وجا يجي، وسا يسو بحذف همزتيهما.

فلما اطرد هذا ونحوه لكثرة استعماله أتبعوا أحد الصّوتين الآخر ، وشبهوهما بالجزء الواحد فصارت « الحمدُ لله » كعنُقٌ وطُنُب » و « الحمدِ لِلّه» كإبل وإطِل[٣] ،إلّا ان «الحمدُ لُلهِ»بضم الحرفين أسهل من الحمدِ للهِ بكسرهما من موضعين :

أحدهما : أنه إذا كان إتباعاً فأقيس الإتباع أن يكون الثاني تابعاً

---

(١) الفاتحة / ٢ .

(٢) في المنصف ٢/ ٢٢٦ : « لا أدر » ، ومثل ذلك في المحتسب .

(٣) الإطِل : الخاصرة .

للأوّل، وذلك أنه جارٍ مَجْرى السّبب والمُسبّب ، وينبغي أن يكون السبب أسبقَ رُتْبةً من المُسَبّب، فتكون ضمة اللاّم تابعة لضمة الدّال ، كما نقول مُدُّ وشُدُّ ، وشَمَّ وفِرَّ ، فتتبع الثاني الأوّل[١] فهذا أقيس من إتباعك الأول للثاني في نحو اقْتُل ، اخْرُج[٢] .

والآخر : أن ضَمّة الدّال في « الحمدُ لله » إعراب وكسرة اللاّم في « لِلّه » بناء ، وحركة الإعراب أقوى من حركة البناء، والأوْلى أن يغلّب ـ الأقوى على الأضعف ، لا عكسه .

[١٢] ومثل هذا في إتباع الإعراب / البناء قوله .

٣ = * وقالوا اضْرب السَّاقين إمِّك هابِلُ[٣] *

كسر الميم لكسر الهمزة . انتهى .

---

(١) في ط : « والأول » بواو العطف ، تحريف .

(٢) في المحتسب : « ادخل » مكان : اخرج . انظر ١/٣٦

(٣) من شواهد : سيبويه ٢/ ٢٧٢ ، والخصائص ٢/ ١٤٥ ، ، ٣/ ١٤١ ، وتفسير القرطبي ١/ ١٣٦ ، والشافية ٤/ ١٧٨ ، وهذا الشاهد ليس له تتمة وليس له قائل معروف . قال في الشافية : « وهذا الصراع لم أقف على تتمته ولا قائله .

وقد روي هذا الشاهد بروايات مختلفة ، ففي الأشباه : « وقال » ومثله في الخصائص ، والشافية . وفي سيبويه : « وقالوا » بواو الجماعة .

هذا وقد أجاز سيبويه في الكتاب أن تكسر الميم إتباعاً للهمزة فقد قال : وقالوا أيضاً:« لإمِّك » ثم ذكر الشاهد وقد كتب الشاهد بضم الميم وكسر =

وفي الكشّافا قرأ أبو جعفر : « لِلملائكةُ اُسجُدوا »[١] ، بضمّ التاء للإتباع ، ولا يجوزُ استهلاكُ الحركة الإعرابيّة بحركة الإتباع إلّا في لغة ضعيفة كقولهم : « الحمدِ لِلّه »[٢] .

فـــائـــدة :

قال إبن إياز[٣] في (شـرح الفصول) : أعلم أنّ العـرب قد اكثرت من الإتباع حتى قد صار ذلك كأنّه أصلٌ يُقاس عَلَيْه ، وإذا كانت

= الهمزة ، والسياق يقتضي أن تكسر الميم إتباعاً لكسرة الهمزة ، ولا أدل على ذلك من قول البغدادي في الشافية: «مثل هذا ما حكاه صاحب الكتاب في قول بعضهم ، ثم ذكر البيت ونصّ على أن الميم كسر لكسرة الهمزة ، وقد روى ابن جني في الخصائص الشاهد في الموضعين السابقين بكسر الهمزة والميم . على أن القرطبي في الموضوع السابق رواه :

* اضرب الساقينُ أُمُّك هابل *

بضم النون لأجل ضم الهمزة، والميم في رواية القرطبي مضمومة»انظر ١/٣٦

(١) البقرة / ٣٤ .

(٢) انظر تفسير الكشاف ١ / ٢٧٣ .

(٣) في ط فقط : « ابن أبان » تحريف ، والصواب من النسخ المخطوطة والبغية ١/ ٥٣٢ .

وابن إياز هو : الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله أبو محمد العلامة جمال الدين . توفي ليلة الخميس ثالث عشر ذي الحجـة سنة إحـدى وثمانين وستمائة .

ومن مؤلفاته : « شرح فصول ابن معط » .

قد زالت حركة الدّال مع قوتها للإتباع ، وذلك ما حكاه الفرّاء من « الحمدِ لِلّه » بكسر الدّال إتباعاً لكسره اللاّم ، وقَلبوا أيضاً ، الياء إلى الواو مع أنّ القياس عكس ذلك ، فقالوا : أنا أُخَوّك يريدون أنا أُخَيّك[١] ، حكاه سيبويه ، كأنّ الإتباع في نحو : مُدُّ وشُدُّ أجوز وأحسن ؛ إذ ليس فيهما نَقْلُ خفيفٍ إلى ثقيل . وأما السّاكن الحاجز فلا يُعتدُّ به لضعفه . انتهى .

فـــائـــدة

عُدّ من الإتباع حركة الحكاية ، قال أبو حيّان في شرح التسهيل : اختلف الناس في الحركات اللاحقة لـ«أيّ»[٢] في الحكاية ، فقيل : هي حركات إعراب نشأت عن عوامله ، وقيل : ليست للإعراب ، وإنما هي إتباع للفظ المتكلّم على الحكاية .

وقال أبو الحكم الحسن بن عبد الرحمن بن عذرة الخضراويّ[٣] في كتابه المسمّى « بالإغراب عن أسرار الحركات في

(١) في ت فقط : أبا أخوك ـ أبا أخيك ، تحريف . ولعل الصواب : أنا أُخَوّك ـ أنا أُخَيُّك في حالة تصغيرها.

(٢) في ط : « اللائي » مكان لـ « أي » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

(٣) الخضراويّ : هو الحسن بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن عمر بن عذرة الأنصاريّ الأوسيّ ، الخضراوي أبو الحكم ، كان حيّاً سنة ٦٤٤ هـ . ومن مؤلفاته : « الإغراب في أسرار الحركات في الإعراب » . وتسميته بالإغراب بالغين في البغية وفي النسخة المخطوطة « ت » انظر البغية ١ / ٥١٠ . وفي بقية النسخ بالعين.

لسان الأعراب » : حركة المحكيّ في حال حكاية الرّفع ، منهم من يقول : إنّها للإعراب ، لأنه لا ضرورة في تكلّف تقدير رفعه مع وجود أخرى ، وإنما قيل به في حالة النّصب والجر للضّرورة .

ومنهم من يقول : إنها لا للبناء ولا للإعراب حملاً لحالة الرفّع على حالة النّصب والجـرّ ، قال : وهذا أشبه بمذاهب النّحاة،وأقيس بمذاهب البصر بين ألا تراهم / ردّوا على الكوفيينّ في اعتقادهم الرفّع [١٣] في خبر : إنّ وأخواتها ، وفي اسم كان وأخواتها على ما كان عليه قبل دخول العامل . انتهى .

الاتّســـاع

عقد له ابن السّراج باباً في«الأصول»فقال : اعلم أن الاتّساع ضرب من الحذْف إلاّ أن الفرْق بينهما أنك لا تقيم المتوسّع فيه مقام المحذوف،وتعربُهُ بإعرابه ، وفي الحذف تحذف العامل فيه ، وتدعُ ما عمل فيه على حاله في الإعراب ، والاتّساع العامل فيه بحاله ، وإنما تقيم فيه المضـاف إليه مقام المُضاف أو الظّرْف مقام الاسم ، فالأول نحو : « واسْئلِ القَرْيَة »[١] ، والمعنى : أهلَ القرية ، و « لكِنّ البِرَّ مَنْ آمن »[٢] .

(١) يوسف / ٨٢ .
(٢) البقرة / ١٧٧ .

والثّاني : نحو : « صيد عليه يومان » ، والمعنى : صيد عليه الوَحْشُ في يومين ، « ولد له الولد سِتّون عاماً » والمعنى : وُلِد له الولد سِتّين[١] ، « بل مَكْر اللّيل والنّهارِ »[٢] ، « نهارهُ صائم » ، و « لَيْلُه قائم » :

٤ = يا سارق اللّيلةِ أَهْلَ الدّارِ[٣] *

والمعنى : مكرٌ في الليل صائم في النّهار ، سارقٌ في الليلة .

قال وهذا الاتّساع في كلامهم أكثرُ من أنْ يحاط به .

قال : وتقول : سِرْت فَرْسَخَيْنْ يومين إن شئت جعلْتَ نَصْبهما على الظرفيّة ، وإن شئت مفعولان[٤] على السّعة ، وعلى ذلك قولك : سِيرَ به يومان ، فَتقِيمُ « يومين » مقام الفاعل .

وقال في موضع آخر : إن بابَيْ المفعول له والمفعول معه نُصِبا على الاتساع ، إذ كان من حقهما أنْ لا يفارقَهما حرْفُ الجّر ، ولكنّه حذف فيهما ولم يجر يا مَجْرى الظروف في التّصرّف ، وفي

(١) في ط فقط : « لستين » باللام .
(٢) سبأ / ٣٣ .
(٣) قائله مجهول ، وتتمته غير معروفة . وهو من شواهد : سيبويه ١/ ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٩ ، والخزانة ١/ ٤٨٥ ، ٢/ ١٧٢ ، ١٧٩ ، وهمع الهوامع رقم ٧٩٣ .
(٤) في ط : وإن شئت جعلت مفعولان بزيادة : « جعلت » وفى النسخ المخطوطة « مفعولان » بالرفع على تقدير فهما مفعولان .

الإعراب ، وفي إقامتهما مقام الفاعل ،فدلّ تْركُ العرب لذلك أنّهما بابان وضِعا في غير موضعهما ، وأن ذلك اتّساع منهم فيهما ، لأن المفعولات كلها تقدّم وتؤخر ، وتقام مقام الفاعل ، وتقع مبتدأً وخبراً . وهذا كلّه كلام ابن السراج .

[الاتساع في المصدر]

وأنا أشبع القول في هذا الباب لقلّة مَنْ عقَد له باباً من النّحاة ، فأقول : قال أبو حيّان في شرح التّسهيل : الاتّساع يكون في المصدر المتصرّف / فينصبُ مفعولاً به على التّوسع والمجاز ، ولو لم يصح [١٤] ذلك لما جاز أن يُبْنى لِفعْل ما لم يُسَمّ فاعلهُ حين قلت : ضُرِب ضَرْبٌ شديدٌ ، لأن بناءَه لِفعْل ما لم يُسَمّ فاعلُهُ فرع عن التوسّع فيه بنصبه نَصْب المفعول به ،وتقول : الكرم أكرمتُهُ زيداً ، وأنا ضاربٌ الضّرب زيداً .

قال في : « البسيط » : وهذا الاتّساع إن كان لفظيًّا جاز اجتماعه مغ المفعول الأصليّ ، إن كان له مفعول ، وإن كان معنويًّا بأن يُوضَع بدل المفعول به ،فلا يَجْتمع معه ، لأنه كالعوض منه حال التّوسع نحو قولك : ضُرِب الضَّرْب على معنى ضرب الّذي وقع به الضَّربُ ضَرْباً شديداً ، فَوَضَعْت بدلَهَ مَصْدَرَه.

وقيل : يجوز الجمع بينهما على أن يكون المفعول منصوباً

نصب التَّشبيه بالمفعول به .

وإذا كان الاتّساع معنىً فلا يجمع بين المتوسّع فيه والمُطْلق .

وفي « البسيط » أيضاً : المصادرُ يتوسّع فيها فتكون مفعولاً كما يتّسع في الظروف فتكون إذا جرت أخباراً بمنزلة الأسماء الجامدة ، ولا تجري صفة بهذا الاعتبار .

وإذا كان بمعنى فاعل جاز أن يكون صفة[١] ، قال : وإذا تُوسِّع بها ، وكانت عامة على أصلها لم تُثَنّ ولم تُجْمَعْ رَغْياً للمصْدر[٢] وخاصة نحُو: ضَرْب زيد ، وسَيْر البريدِ، فربّما جازت التّثنية والجمعُ بينهما[٣] . انتهى .

---

(١) أي اذا كان المصدر بمعنى فاعل جاز أن يكون صفة كالمالح والعافية . وقد جاءت مصادر كثيرة على فاعلة ، تقول : سمعت راغية الإبل ، وثاغية الشاة ، أي سمعت رغاءها وثغاءها . انظر همع الهوامع ٣/ ١٢٩ ، واللسان « عفا » .

(٢) في ط فقط : « المصادر » .

(٣) في الأشموني ٢/ ١١٥ . « واختلف في النّوعيّ ، فالمشهور الجواز نظراً إلى أنواعه ، نحو : سرت سَيْرَي زيد : الحسن والقبيح . وظاهر مذهب سيبويه المنع ، واختاره الشلوبين .
على أن الصّبان يجيز التثنية والجمع حيث علق على الأشموني بقوله : ودليله قوله تعالى : ﴿ وتظنون بالله الظّنونا ﴾ الأحزاب / ١٠ .

[الاتساع في الظرف]

وأمّا الاتّساع في الظرف ، ففيه مسائل :

الأولى : أنه يجوز التّوسع في ظَرْف الزّمان والمكان بشرط كونه متصرّفاً ، فلا يجوز التّوسع فيما لزِم الظرفيّة ، لأن عدَم التّصرف منافٍ للتوّسع ،إذ يلزم من التّوسّع فيه كونُه يُسْنَدُ إليه ، ويضاف إليه ، وذلك ممنوعٌ في عادم التّصرف . وسواءً في المتصرّف المُشْتقّ نحو المَشْتى ، والمصيف ، وغيره كاليوم ، والمصدر المنتصب على الظرف كَمقْدَم الحاجّ ، وخفوقِ النجّم ، ومنه : « لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُم »(١).

ولا يمنع التوسع إضافة الظّرف إلى المظروف المقطوع عن الإضافة المعوّض مما أضيف إليه التنّوين نحو سِيرَ عليه حِينَئِذٍ .

الثّانية : إذا توسّع في الظّرف جعل مفعولاً به مجازاً، ويسوغ حينئذٍ / إضماره غير مقرون بفي نحو : اليوم سِرْتُهُ ، وكان الأصل عند [١٥] إرادة الظرفيّة سرت فيه ، لأن الظّرف ، على تقدير « في » والإضمار يوجب الرّجوع إلى الأصل .

وقال الخضراويّ : الضّمائر من الزّمان والمكان لم تقعْ في شيء من كلام العرب خبراً للمبتدأ منصوبة كما يقع الظّرف ولم يُسْمع

(١) الأنعام ٩٤ .

نَحْـوُ : يوم الخميس سفـري إيّاه ، إلا أن يُقْـرن بفي ، فدلّ هـذا على أن الضمائر لا تَنْتَصِب ظُروفاً ،لأن كلّ ما يَنْتصب ظرْفاً يجوز وقوعُه خبراً ، إذا كان مما يصحّ عملُ الاستقرار فيه . قال : ولم أرَ أحداً نبّه على هذا التّنبيه .

الثالثة : يضاف الى الظّرف المتوسّع فيه المصدْرُ على طريق الفاعليّة . نحوُ « بَلْ مَكْرُ اللَّيلِ والنّهار »[1] ، وعلى طريق المفعوليَّة ، نحو : « تَرَبُّصُ أربعة أَشْهُرٍ »[2] ، والوصف كذلك نحو :

٥ = * يا سارِقَ اللّيلةِ أَهَلَ الدار [3] *

ويا مسروقَ اللّيلةِ أهل الدّار ، ذكرهما سيبويه .

قـال الفارسِيّ : وإذا أضيف إلى الـظّرف لم يكن إلّا اسماً ، وخرج بالإضافة عن أن يكون ظَرْفـاً ، لأنّ «في» مقدّرة في الـظّرف ، وتقديرها يمنع الإضافة إليه ، كما لا يجـوز أن يحال بين المضـاف والمضاف إليه بحرف جرّ في نحو : غلامُ لزيدٍ .

وقال الخضراويّ : هذا غير ظاهر لأن المضاف يُقدّر باللّام وبمِنْ

(١) سبأ / ٣٣ .
(٢) البقرة / ٢٢٦ .
(٣) شطر بيت سبق ذكره رقم ٤ .

ومع ذَلك[١] لم يمنع من الإضافة .

قال : وقولهم : الظرّف على تقدير « في » إنّما هو تقديرُ معنىً ، وليس المراد أنّها مضمرة ولا مُضَمَّنة ، ولذا لم تَقْتَضِ البناء .

وقال ابن عصفور : ما قاله الفارسيّ ضعيفٌ عندي ، لأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجرّ ملفوظاً به وُجِد في باب « لا » والنداء ، فإذا جاز ظاهراً فمُقَدّراً أَوْلى .

قال[٢] : نعم ،العِلّة الصحيحة أن يقال : إنّ الظرف إذا دخل عليه الخافض خرج عن الظرفيَّة ، ألا ترى أن وسطاً إذا دخل عليه الخافض صارت اسْماً بدليل التزامهم فَتحَ سِينها ، ووسَط المفتوحة السيّن لا تكون إلّا اسماً .

والسّبب في خرُوج الظروف بالخفض عن الظرفيّة إلى الاسميّة ما ذكره الأخفش في / كتابه : « الكبير »[٣] من أنهم جعلوا الظّرف [١٦] بمنزلة الحرف الذي ليس باسم ، ولا فِعْلٍ لِشَبهه به من حيث كان أكثر

(١) في ط : «ومع وذلك» بزيادة الواو . تحريف .

(٢) القائل : ابن عصفور .

(٣) صاحب الكتاب : هو : سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط ، وهو أحد الأخافش الثلاثة المشهورين . وقد نصّ السّيوطيّ في البغية ١/ ٥٩١ على أن له مؤلفات في النحو اشهرها : معاني القرآن ، وكتابه الكبير . وقد حقق زميلنا الدكتور فائز فارس كتابه « معاني القرآن » وقد طبع بالمطبعة العصرية في الكويت .

الظّروف قد أخرج منها الإعراب ، وأكثرها أيضاً لا تُثَنّى ولا تجمع ولا توصف . قال : فلمّا كانت كذلك كرهوا أن يُدْخِلوا فيها ما يُدْخِلون في الأسماء .

الرابعة : قد يُسْند إلى المتوسّع فيه فاعلاً نحو : « في يوم عاصفٍ »[١] ، « يوماً عَبُوساً قَمْطَريراً »[٢] ، ونائباً عن الفاعل نحو : « وُلِدَ له ستّون عاماً » :

و :

٦ = صِيدَ عليه الليل والنهار *[٣]

ويُرفع خبراً[٤] نحو : الضـرْبُ اليومُ ، قال بعضهم : ويؤكّدُ ويُسْتَثنى منه ،ويُبْدل، وإن لم يجز ذلك في الظّرف[٥] ، لأنه زيادة في الكلام غيرُ معتمَدٍ عليها بخلاف المفعول . وتوقّف في إجازته صاحبُ البسيط .

الخامسة : ظاهر كلام ابن مالك جوازُ التوسّع في كلّ ظرف متصرف .

---

(١) إبراهيم / ١٨ .

(٢) الإنسان / ١٠ .

(٣) قائله مجهور ، وتتمته غير معروفة ، وهو من شواهد همع الهوامع رقم ٧٩٤ .

(٤) ت فقط : « ويرفع خبره » .

(٥) أي غير المتوسّع فيه . وانظر همع الهوامع ٣/ ١٦٨ .

وقال في « البسيط » : ليس التوسّع مطرّداً في كل ظُروف الأمكنة ، كما في الزمّان بل التوسّع في الأمكنة سماعٌ نحو : نحا نحَوك ، وَقَصَد قَصْدَك ، وأقبل قَبْلَكَ ، ولا يجوز في « خَلْفٍ » ، وأخواتِها ، لا تقول : ضَرَبْت خَلْفَك ، فتجعله مضروباً ، وكذا لا يتوسّع فيها ، بجعلها فاعلاً كما في الزّمان ، وإنما كانذلك ،لأن ظروف الزّمان أشدُّ تمكّناً من ظروف المكان .

السّادسة : لا يتوسّع في الظرف إذا كان عامله حرْفاً أو اسماً جامداً بإجماعهم ، لأن التوسّع فيه تشبيه بالمفعول به ، والحرف والجامد لا يعملان في المفعول به .

وهل يتوسّع فيه مع « كان » وأخوتها ؟ قال أبو حيان : ينبني[1] على الخلاف في كان أتعمل في الظرف أم لا ؟ فإن قلنا : لا تعمل فيه فلا توسّع ، وإنْ قلنا : تعمل فيه فالذي يقتضيه النّظر أنه لا يجوز الاتساع معها ، لأنه يكثر المجاز فيها ، لأنها إنّما رفعت المبتدأ ونصبت الخبر تشبيهاً بالفعل المتعدّي إلى واحدٍ فعملت[2] ، بالتشبيه وهو مجاز ، فإذا نصبت الظّرف اتّساعاً كان مجازاً أيضاً فيكثر المجازُ فيُمْنَع منه .

ونظير ذلك / قولهم : « دخلت في الأمر » ، لا يجوز حذفُ في [١٧

(١) ط فقط : « يبني » .
(٢) في ط : « فعملنا » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة أي فعملت كان .

لأن هذا الدخول مجاز ، ووصول « دخل » إلى الظروف بغير وساطة « في » مجازٌ فلم يُجْمع عليها مجازان . والّذي نص عليه ابن عصفور جواز الاتّساع معها كسائر الأفعال .

ويجوز الاتساع مع الفعل اللازم ومع المتعدّي إلى واحد بلا خلاف .

وهل يجوز مع المتعدّي إلى اثنين أو ثلاثة؟ خلاف ذهب الجمهور : إلى الجواز ، وصحّح ابن عصفور المَنْعَ ، لأنه لم يُسْمَع معهما كما سُمِع مع الأوَّلَيْنِ ، قالوا : يوم الجمعة صُمْتُه ، ، وقال :

٧ = * ويوم شَهِدناهُ سُلَيْماً وعامِراً (١) *

لأنه ليس له أصل يُشبّه به ، لأنه لا يوجد ما يتعدّى إلى ثلاثة بحق الأصل . وباب أعلم وأرى فرعٌ مِن : عَلِمَ ورَأى ، والحملِ إنما يكون على الأصول لا على الفروع .

وصحّح ابن مالك الجوازَ مع التعدّي إلى اثنين ، والمنْعَ

(١) لرجل من بني عامر . وتمامه :

* قليل سوى الطعّن النّهال نوافِلُهْ *

وهو من شواهد: سيبويه ١/ ٩٠ ، وابن يعيش ٢/ ٤٦ والمقتضب ٣/ ١٠٥ ، ١١٧ ، ٢٣١ ، وهمع الهوامع رقم ٧٩٠ وفي النسخ « يوماً » بالنصب .

مع المتعدّي إلى ثلاثة : لأنه ليس لنا ما يُشَبَّهُ بِه ، إذ ليس لنا فعل يتعدّى إلى أربعة .

وأجاب الجمهور بأن الاتساع ليس معتمده التّشبيه بدليل جريانه مع اللّازم .

السابعة : إذا تُوِسّع في واحد لم يتوسع فيه نفسه مرة أخرى ، مثال ذلك أن يتوسع فَتُضِيف إليه ، ثم تنصبه نفسه نَصْب المفعول به توسّعاً .

وهل يجوز أن يتوسّع في الفعل أكثر من واحد ، بأن يتوسّع معه في الظرف، ثُمّ يتوسّع في المصدر ؟ إن قلنا : يتوسّع في اللفظ لم يبعد أو في المعنى فيبعد ، لأنه لا يوضع شيئان بدل شيء واحد .

وذهب بعضهم : إلى أنه لا يتوسّع في شيء من الأفعال إلا إذا حذف المفعول الصريح إن كان التوسّع في المعنى ، وإن كان توسُّعاً في اللفظ جاز مطلقاً نحو :

٨ = يا سارَق اللّيلة أهل الدّار[1] *

وسببه أن التوسّع في المعنى يجعل المتوسّع فيه واقعاً به المعنى ، ولا يكون معنىً واحدٌ في محلّيْن من غير عطف ولا ما يجْري مجْراه / . [١٨]

(١) سبق ذكره رقم ٤-٥ .

اجْتِماع الأمثال مكروهٌ

ولذلك يفرّ منه إلى القلب أو الحذف أو الفصل ، فمن الأوّل قالوا: في دهْدَهْتُ الحجر: دَهْدَيْتُ قلبوا الهاء الأخيرة ياء كراهة اجتماع الأمثال[1] ، وكذلك قولهم : في حا حازيدٌ : حَيْحَى زيدٌ[2] قلبوا الألف ياءً لذلك .

وقال الخليل : أصل مهما الشّرطيّة ، ماما،قلبوا الألف الأولى

---

(١) في سيبويه ١/ ٣٨٦ : « دَهْدَيْتُ » هي فيما زعم الخليل : دَهْدَهْتُ بمنزلة : دَحْرَجْت ، ولكنه أبدل الياء من الهاء لشبهتها بها ، وأنّها في الخفاء والخفة نحوها ، فأبدلت كما أبدلت من الياء في هذه » .

(٢) وردت هذه الصيغة في الممتع ٢/ ٥٩٠ في باب الرباعي المعتل . ووردت في القاموس في باب الحاء فصل الحاء . ونصه : « حا حَيْتِ حِيحاءً مثل به في كتب التصريف ولم يفسر،وقال:لأخفش : لا نظيرٌ له سوى : عا عيْتُ ، وها هيْت » وقد علق في هامش القاموس على القول بأنها لم تفسّر بما نصّه ، « قوله : ولم يفسر قال شيخنا نقلاً عن ابن جنّي في سرّ الصناعة في مبحث اشتقاق العرب أفعالاً من الأصوات ما نصه : « وهذا من قولهم في زجر الإبل : حا حيت ، وعاعيت وها هيت إذا صِحْت ، فقلت : حا ، وعا ، وها . . . وبه أنها أفعال بُنيت من حكاية أصوات ، وأمثال مشهورة في مصنفات النحو ، فما معنى قوله : لم تفسر « فتأمّل » .

هاء لاستقباح التّكرير .

وقالوا في النّسب إلى نحو شَجٍ ، وَعَمٍ : شَجَوِيّ وعَمَوِيّ بقلب الياء واواً كراهةً لذلك ، وكذا قالوا في نحوْ حيّ : حَيَوِيّ ، وفي نحو تَحِيّة ، تَحوِيّ لذلك .

وهنيهة ، أصلها : هُنَيّة ، فأبدلت الهاء من الياء كراهة لاجتماع الأمثال .

والحيوان من مضاعف الياء وأصله : حَيَيان قلبت الياء الثّانية واواً ، وإن كانت الواو أثقل منها كراهة اجتماع الأمثال .

وكذا دينار ، وديباج ، وقِيراط ، ودَيْماس[1] ، وديوان ، أصلها : دِنّار ودبّاج ، ودِوّان ، قلب أحدِ حَرْفي التضعيف ياءً لذلك .

ولبّى أصله : لبب قلبت الباء الثانيّة التي هي اللاّم ياءً هرباً من التّضعيف فصار لبى ، ثم أبدلت الياءُ ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصار لبّى .

ونحو حمراء وصفراء تقلب منه الهمزة في التثنية واواً .

قال الشّلوبين ، وسببه اجتماع الأمثال فإن هناك ألفين وبينهما همزة ،والهمزة قريبة من الألف ، قال : وكان قلبُها واواً أوْلى من قلبها

(١) الدَّيماس ويكسر : الكِنُّ والحمّام ، جمعه : ديـاميس ، ودماميس . انظر القاموس .

ياءً ، لأن الياء قريبة من الألف ، والواو ليست في القُرْب إليها مثلها ، والجمع بين الأمثال مكروهٌ عندهم ، فكان قلب الهمزة واواً أذهب في أن لا يجمع بين الأمثالِ من قَلْبها ياءً .

ومن الثّاني[1] : حذْف أحدِ مثلى ظللْتُ ، ومسْتُ وأَحسْتُ فقالوا : ظَلْتُ ، وَمَسْتُ وَأَحَسْتُ[2] .

وحذف إحدى الياءين من سَيّد ، وميّت ، وهيّن ، وليّن .

وقيل : وهو مقيس على الأصحّ . وقال ابن مالك : يُحْفظ ولا يقاس .

وقال الفارسِيّ : يقاس في ذوات الواو دون ذوات الياء .

وحذْفُ الياء المشدّدة من الاسم المنسوب إليه عند إلحاق ياء النّسب كراهة اجتماع الأمثال ككُرْسِيّ ، وشافِعي ، وبُخْتِي[3] ، ومرمىّ إلا في نحو كساء إذا صغر ثم نسب إليه فإنه يقال فيه : كسيّيّ بياءين مشدّدتين ، وستأتي علّته .

---

(١) أي الحذف حيث ذكر في بدء الفصل أن اجتماع الامثال يفر منه إلى القلب أو الحذف .

(٢) وفي الممتع ٢ / ٦٦١ . « وقَدْ شذ العرب في شيء من ذلك ، فحذفوا أحد المثلين تخفيفاً لماّ تعذّر التخفيف بالإدغام ، والذي يحفظ من ذلك : أحسْتُ ، وظَلْتُ ومَسْتُ » .

(٣) البُخْتيّ بضم الباء : الإبل الخراسانيّة .

وحذف الياء الأخيرة في تصغير نحو : غطاء/ وكساء ، ورداء ، [١٩] وإداوة[١] ، وغاوية ، ومعاوية ، وأحوى[٢] ، لأنّه يقع في ذلك بعد ياء التّصغير ياء ان فيثقلُ اجتماع الياءات .

وبيانه : أنّ ياء التصغير تقع ثالثة فتُقلب ألفُ المدّ ياءً ، وتعود الهمزة إلى أصلها ، من الياء أو الواو ، وتنقلب ياءً لانكسار ما قبلها ، فاجتمع ثلاث ياءات : ياء التصغير ، وياء بدل ألف المدّ ، وياء بدل لام الكلمة .

ولفظة : غُطَيِيٌّ ، فتحذف الأخيرة ، لأنها طرفٌ،والطّرَفُ ، محلّ التّغيير ، ولأن زيادة الثّقل حصلت بها ، ثم تدغم ياء التّصغير في المنقلبة عن ألف المدّ ، ويقال : غُطَيٌّ[٣] .

وفي إداوة تقع ياء التّصغير بعد الدّال ، فتنقلب الألف ياءً ، وكذا الواوُ بعدها لانكسار ما قبلها ، فتُدغم ياءُ التّصغير في المنقلبة عن الألف ، وتحذف الياء الأخيرة ، ويقال : أُدَيَّة .

ويقال في غاوية ومعاوية : غُوَّية ، وَمُعَيَّة .

وفي أحوى : أُحَيّ ذكره في البسيط .

---

(١) الإداوة بكسر الهمزة : المِطْهرة . انظر القاموس .

(٢) في القاموس : الحوّة بالضم : سواد الى الخضرة أو حمرة إلى السّواد ، وَحَوِي كرضِيَ فهو أحْوى .

(٣) في ط فقط : « غطبي » تحريف .

ومن ذلك قولهم : لَتَضْرِبُنَّ يا قوم ، وَلَتَضْرِبنّ يـا هند ، فـإن أصله : لتَضْرِبونَنّ ، ولتَضْرِبينَنّ فحذفت نون الرّفع لاجتماع الأمثال ، كما حذفت مع نون الوقاية في نحو:«أتحاجوني»كراهة اجتماعهما مع نون الوقاية .

قال ابن عصفور في « شرح الجمل » : والتُزِم الحذْفُ هنا ، ولم يلتزم في « أتحاجّوني » لأن اجتماعها مع النّون الشديدة ، أثقل من اجتماعها مع نون الوقاية ، لأن النون الشديدة حرفان ، ونون الوقاية حرف ، وحكم النون الخفيفـة حكم النوّن الثقيلة في التـزام حذف علامة الاعراب معها ، لأنها في معناها،ومخفّفة منها . انتهى .

ومن ذلك قال أبـو البقاء في «التبيين» [1] : تصغيـر « ذا » « ذَيّا » ، وأصله : ثلاث ياءات : عين الكلمة،ويـاء التصغير ، ولام الكلمة ، فحذفوا إحداها لثقل الجمع بين ثلاث ياءات والمحذوفـة الأولى ، لأن الثانية للتصغير فلا تحذف ، والثالثة تقع بعدها الألف والألف لا تقع إلا بعد المتحرّكة ، والألف فيها بدل عن المحذوف ، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها . / ومن ذلك قولهم في الجمع : [٢٠]

(١) هكذا في ط والنسخ المخطوطة ، وفي البغية ٢/ ٣٩ : ليس في مصنفات أبي البقاء عبد الله بن الحسين محي الـدين العكبري المتـوفي ٥٣٨ هـ ببغـداد كتاب : « التبيين » وإنمـا المذكـور هـو كتـاب « التلقين » ولعله كذلك .

أخون ، وأبون ، ولم يردّ المحذوف كما هو القياس ، فيقال : أخوون وأبـوون . قال الشلوبين : لأنـه كان يؤدّي إلى اجتمـع ضمّات أو كسرات ، فلمّا أدّى إلى ذلـك لم يُردّ ، وأُجْـرِي الجمعُ على حُكْـم المفرد . ولما كان هذا المـانع مفقـوداً في التّثنية رُدَّ فقيـل : أخوان وأبوان .

ومن ذلك قال ابن هشام في تذكرته : الأصل في يا بُنَيّ : يا بُنَيِّي بثـلاث ياءات ، الأولى : يـاء التّصغير ، والثـانيـة : لام الكلمـة ، والثالثة : ياء الإضافة ، فأدغمت ياء التصغير فيما بعدها ، لأن ما أوّل المِثْلَين فيه مُسَكّن فلا بدّ من إدغامه ، وبقيت الثانيـة غير مُـدْغَمٍ فيها ، لأن المشدّد لا يُدْغم ، لأنه واجب الحـركة ، والمُـدْغم واجب السّكون ، فحذفت الثالثة .

ومنهم من بالغ في التّخفيف ، فحذف اليّاء الثانية المتحـرّكة المدْغم فيها ، وقال : يا بُنَيْ بالسّكون ، كما حذفوها في : سيّدوميّت لما قالوا : سَيْد ومَيْت .

ومن ذلك قال ابن النّحاس في التعليقة[1] : إنما لم تدخل اللاّم

(١) ابن النحاس : هو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر ، بهاء الدين بن النّحاس الحلبيّ النحّوي ، المتوفي ٦٩٨ هـ .
ولم يذكر له السّيوطيّ في البغية ١/ ١٣ من المصنّفات شيئاً غير ما أملاه شرحاً لكتاب : « المقرّب » ولعله التعليقة المشار إليها .

في خبر إن إذا كان منفيًّا ، لأن غالب حروف النفي أوّلها لام كـ «لا» ، ولم ، ولما ، ولن » ، فيستثقل اجتماع اللّامين ـ وطَرْد الحكم يأتي في باقي حروف النّفي .

ومن الثّالث[1] : وجوب إظهار « أن » بعد لام كَيْ ، إذا دخلت على « لا » نحو « لئلا يعلم » حذراً من توالي مِثْلين ، لو قيل : لـلا يعلم . ووجوب إبقاء اليّـاء والواو في النّسب ،[2] نحـو: شديـدة ، وضرورة ، فيقال : شَدِيديّ وضَرُورِيّ ، إذ لو حذفت ، كما هو قاعدة فعيلة ، وفعولة ، وقيل : شَدَدِيّ وضَرَرِيّ لا جتمع مِثْلان .

ومن كراهة اجتماع الأمثال حكايتُهم المنسوبَ بـ « مَنْ «دون» أي» خلافاً للأخفش ، لِما يؤدي إليه من اجتماع أربع ياءات فيقـال لمن قال : رأيت المكّي[3] : المنيّ [4] ، وأجاز الأخفش : الأيّ .

ومن ذلك قال الشّلوبين في « شرح الجُزولّية »[5] : إنما قدّرت

(١) أي الفصل المشار إليه بعد القلب أو الحذف حيث ذكر في أول الباب : أن اجتماع الأمثال يفرّ منه إلى القلب ، أو الحذف ، أو الفصل .

(٢) في ط : « إلى نحو» بزيادة « إلى » صوابه من النسخ المخطوطة .

(٣) في ط فقط : تكرار كلمة : المكيّ المكيّ . تحريف .

(٤) في سيبويه ١/ ٤٠٤ : « هذا بابُ مَنْ ، إذا أردت أن يضاف لك مَن تسأل عنه . وذلك قولك : رأيت زيداً ، فتقول : آلمنيّ ، فإذا قال : رأيت زيداً وعمراً ، قلت : المنيّين ، فإذا ذكر ثلاثة قلت : « المنيّين » .

(٥) الجُزوليّة : مقدّمة في النحو لأبي موسى الجُزوليّ تلميذ العلامة أبي محمد بن بَرّي النحوّي . =

الضّمة في جاء القاضِي ، وزيد يرمي ،ويغزو ، والكسرة في مررت بالقاضِي لثقلهما في أنفسهما ، وانضاف إلى ثقلهما اجتماع الأمثال وهم يستثقلون اجتماع الأمثال . قال : والأمثال التي اجتمعت هنا هي الحركة التي في الياء والواو ، والحركة التي قبلها . والياء والواو مضارعتان للحركات لأنهما من جنسها ، ألا ترى أنهما يَنْشآن عن إشباع الحركات ، فلما / اجتمعت الأمثال ، خففوا بأن أسقطوا الحركة المستثقلة . [٢١]

قال ويدلّ على صِحّة هذه العلّة ، أنهم إذا سكّنوا ما قبل الواو والياء في نحو : غَزْوٌ ، وظَبْيٌ لم يستثقلوا الضّمّة ، لأنه قد قَلّت الأمثال هناك ، لكون ما قبل الواو والياء ساكناً لا متحرّكاً ، فاحْتملوا ما بقي من الثّقل لقِلّته .

ومن ذلك قال ابن عصفور : لم تدخل النون الخفيفة على الفعل الّذي اتصل به ضمير جمع المؤنّث ، لأنه يؤدي إلى اجتماع المِثْلين ، وهو ثقيل ، فرفضوه لذلك ، ولم يُمْكِنْهم الفصل بينهما بالألف فيقولون : هل تَضْرِبنان، لأنّ الألف إذا كان بعدها ساكن غير مشدّد حذفت فيلزم أن يقال : هل تَضْرِبْنَنْ ، فتعود إلى مثل ما فررت منه،

= والجُزوليّة : « هي غاية في الإيجاز مع الاشتمال على كثير من النحو . ولم يسبق إلى مثلها . . . وقد اعترف النحاة بقصور أفهامهم عن إدراك مراده فيها ، لأنها كلها رموز وإشارات .
انظر : وفيات الأعيان ٢/ ١٢٠ طبع بولاق .

لذلك عدلوا عن إلحاق الخفيفة ، وألحقوا الشّديدة وفصلوا بينهما وبين نون الضّمير بالألف كراهية اجتماع الأمثال ، فقالوا : هل تَضْرِبْنانِّ .

قال ابن فلاح في « المغني »[1] : فإنْ قيل : قد وجد اجتماع الأمثال في نحو زَيْدِيّ من غير استثقال . قلنا ياء النّسب بمنزلة كلمة مستقلّة .

وقال ابن الدّهان[2] في « الغرة » : إذا كُنّا قد استثقلنا الأمثال في الحروف الصّحاح حتى حذفنا الحركة وأدغمنا ، ومنه ما حَذفنا أحد الحَرْفَيْن ، ومنه ما قَلَبْنا أحد الحروف ، فمثال الأول : « مدّ » وأصله مدَد . ومثال الثّاني : ظَلْت وأصله ظَلِلْتُ ، ومثال الثّالث :

٩ = * تَقَضِّيَ البازي [3]

---

(١) ابن فلاح : هو تقيّ الدين منصور بن فلاح اليمنيّ . قال في كشف الظنون متحدثاً عن كتابه المغني : « هو في النحو فرغ من تصنيفه في محرّم سنة ٦٧٢ هـ . وتوفي ابن فلاح سنة ٦٨٠ هـ . انظر كشف الظنون ٢ / نهر ١٧٥١ .

(٢) ابن الدّهان : هو سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله ، الإمام ناصح الدين ابن الدّهانّ النحوّي . توفي بالموصل ليلة عيد الفطر سنة ٥٦٩ هـ. انظر البغية ١/٥٨٧ .

(٣) قطعة من بيت من بحر الرجز للعجاج كما نسبه الزمخشري في كشافه ٤/٧٠٧ . وفي ديوان العجاج / ٢٨ جاء الرجز على النحو التالي :

* إذا الكرام ابتدروا الباع ابتدرْ * =

وأصله تقضّضَ ، فالأولى أن نستثقلها في الحروف المعتلّة .

فإن اعترض بَـزَيْـدِيّ واجتماع الأمثال ياءات وكسرات ، فالجواب أنّ ياء النّسب في تقدير الطّرْح كتاء التأنيث .

وَمِنْ كراهة اجتماع المِثْلَيْن فَتْحُ مِنَ[1] الرّجل « والمَ الله »[2] لتوالي الكسرتين ، ولهذا لم يَفْتحوا عَنِ الرّجل .

وفي (شرح المفصّل) للسّخاوي: لا يجوز: « إنّ أنّ زيداً منطلقٌ يُعْجِبُني » عند سيبويه ، وذكر أن العرب اجتنبت ذلك كراهة اجتماع اللّفظين المشتبهين . وأجاز ذلك الكوفيّون ، فإن فصلت بشيء جاز ذلك باتّفاق نحوُ ، إنه عندنا أنّ زيداً في الدّار / . [٢٢]

ومن ذلك قال السّيرافيّ : إن قيل : لم وَجب ضم الأول في المُصَغّر؟ قيل : لمّا لم يكن بُدٌّ من تغير المصغّر ليمتاز عن المكَبّر بعلامة تلزم الدّلالة على التّصغير كان الضّم أولى ، لأنهم قد جعلوا الفتح في الجمع من نحو : ضوارب فلم يبق إلا الكسر أو الضّم

= * داني جناحيه من الطوّر فمرْ *
* تقضّي البازي إذا البازي كَسَرْ *

(١) أي فتح النون من « مِنْ » .

(٢) آل عمران / ٢٥١ ، وفتح الميم ووصل الهمزة قراءة نافع وابن كثير وابن عمرو ، وابن عامر : وفتح الميم لأن الميم ثلاثة أحرف بينهما ياء .
انظر : إتحاف فضلاء البشر / ١٧٠ ، والحجة لابن خالويه / ١٠٥

فاختاروا الضّم، لأن الياء علامة التصغير، وإن وقع بعدها حرفٌ ليس حرف الإعراب وجب تحريكُهُ بـالكسْر ، فلو كُسِـر الأول لاجتمعت كسرتان مع الياء فعَدلُوا إلى الضّمة فراراً من اجتماع الأمثال .

* * *

إجراء اللازم مجرى غير اللّازم
واجراء غير اللّازم مجرى اللّازم

عقد لذلك ابن جنيّ باباً في « الخصائص » وقال : من الأول قولُهُ :

١٠ = * الحُمْدُ لِلّهِ العليّ الأَجْلِلِ[١]*

وقوله :

١١ = * تشكو الوَجى من أَظْلَلٍ وأَظلَلِ[٢] *

---

(١) لأبي النجم العِجْليّ ، وتمامه :

* الواسع الفضل الوهوب المجزل*

من شواهد : الخصائص ٣/ ٨٧ ، والممتع ٢/ ٦٤٩ ، والطرائف الأدبيّة / ٥٧ ، والخزانة ١/ ٤٠١ ، والمنصف ١/ ٣٢٩ ، ٢/ ٣٠٢ ، وأوضح المسالك رقم ٥٨٣ ، وهمع الهوامع رقم ١٧٢٩، واللسان « جلل » .

(٢) نسب في الخصائص ١/ ١٦١ للعجّاج ، وبعده :

* من طول إملال وظهر أملل *

وانظر اللسان : « ظلل » وفيه : الأظل : ما تحت منسم البعير .

من شواهد : سيبويه ٢/ ١٦١ ، والنوادر / ٢٣٠ ، والمنصف ١/ ٣٣٩ ، والشافية / ٤٩١ ، وفي الشافية : « وظهر مُمْلل » موضع « أملل » . وهي رواية ديوان العجاج / ١٥٥

وقوله :

١٢ = وإن رأيتَ الحَجِيجَ الرّوادِدا
قواصراً بالعُمْر أو موادِدا[١]

ونحو ذلك مما ظهر تضعيفه ، فهذا عندنا على إجراء اللازم مجرى غير اللازم من المنفصل نحو : « جعل لك ، و « ضرب بكر»، كما شبه غير اللّازم من ذلك باللّازم، فأدْغَم نحو» : «ضربْ بكر »، و« جَعَلْ لَك »،[٢] فهذا مشبه في اللفظ بشدّ ومدّ واستعدّ ونحوه مما لزم فلم يفارق .

ومن ذلك ما حَكَوْه من قول بعضهم : « عوى الكلبُ عَوْية » . وهذا عندي وإن كان لازماً فإنه أُجرى مُجْرى بِنَائِك من باب : طويت فَعِلَة ، وهو قولك : طَوِية ، كقولك امرأة جَوِية وَلَوِية ، من الجَوى واللَّوَىٰ[٣] ، فإن خففت حركة العين فأسكنتها قلت : طَوْية ، وجَوْيَة وَلَوْيَة فَصحَّحت العين ولم تعللها[٤] بالقلب والإدغام لأن الحركة فيها منويّة .

---

(١) انظر النوادر / ٤٥٧ . وفيه « مراددا » مكان « مواددا » تحريف وانظر الخصائص ١/ ١٦١ ، ٣/ ٨٧ .

(٢) في الخصائص كتبت الكلمتان كلمة واحدة : «ضربْكر » و « وَجَعَلْك » .

(٣) في القاموس : « لوى » ، اللّوي : وجع في المعدة .

(٤) هكذا في ط والنسخ المخطوطة بلا مين ، والأظهر أن تكون بلام مشدّدة . « ولم تعلها » .

وعلى ذلك قالوا في « فَعِلان » : من قويت : قَوِيان ، فإن أسكنوا صحّحوا العين أيضاً [فقالوا : قَوْيان[١]] ولم يردوا اللام[٢] أيضا وإن زالت الكسرة من قبلها لأنها مرادة في العيْن ، فلذلك[٣] قالوا : عوى الكلب عَوْية تشبيهاً بامرأة جَوْية وَلَوْية وَقَوْيان . / [٢٣]

فإن قلت ، فهلّا قالوا أيضاً على قياس هذا : طويت الثوب طوية ، وشويت اللحم شوية . ؟

فالجواب[٤] ، أنه لو فعل ذلك لكان قياسُه قياس ما ذكرنا ، وأنه ليست لعَوَى فيه مزية على طوى وشوى ، كما لم يكن لجاشم وقائم[٥] مزيّة يجب لها العَدْل بهما إلى جُشَم وَقُثَم على : مالكٍ وحاتمٍ ، إذ لم يقولوا : مُلَك ولا حُتَم .

وعلى أنّ ترك الاستكثار مما فيه إعلال أو استثقال هو القياس .

---

(١) « فقالوا : قويان » سقطت الجملة من النسخ والصواب من الخصائص .
(٢) أي الواو .
(٣) في الخصائص : فكذلك » بالفاء .
(٤) في الخصائص وردت العبارة على النحو التالي :
« رجع الجواب الذي تقدم في أول الكتاب من » الخ .
(٥) في الخصائص : « ولا قائم » بزيادة : « لا » .
وفي القاموس : قائم وجاشم : أحياء من مُضَر ، ومن اليمن ومن تغلب ؛ وفي ثقيف ، وهوازن . وَقُثَم : الكثير العطاء .

ومن ذلك قراءة ابن مسعود :﴿ فقُلا له قَوْلاً لَيّناً ﴾[١]، وذلك أنه أجرى حركة اللّام هنا ـ وان كانت لازمة ـ مُجراها إذا كانت غير لازمة في نحو قوله تعالى : ﴿ قل اللَّهُمّ ﴾[٢] و ﴿ قم اللّيل ﴾[٣] وقول الشاعر :

١٣ = زيادَتنا نعمانُ لا تنسيَنّها تق الله فينا والكتابَ الذي تَتْلو[٤]

ويروى : خِف الله . ويروي :

* لا تنسينها تَقِ الله *

ونحوه مما أنشده أبو زيد من قول الشاعر :

١٤ = وأطلسَ يَهدِيه إلى الزّاد أنفُهُ
أَطَافَ بنا واللّيلُ داجِي العساكر

(١) طه / ٤٤ .
(٢) آل عمران / ٢٦ .
(٣) المزمّل / ٢ .
(٤) في ط فقط : « زيارتنا » بالراء ، تحريف .
وانظر الشاهد في النوادر/١٤٦ ، ٢٠٠ . وقد روى في موضع : « لا تحرمننا » ، وفي موضع آخر : « لا تمحونها » وانظر أيضاً الخصائص ٨٦/٢ ، ٨٩/٣ ، والمحتسب ٣٧٢/٢ . .
وابن الشجريّ ٢٠٥/١ ، والشافية ٤٩٦/٤ .
وقد نسب هذا الشاهد إلى عبد الله بن همام السلوليّ .

فقلتُ لـعمـرٍو صـاحـبي إذْ رَأَيْـتُـهُ
ونَحْنُ على خُـوصٍ دِقـاقٍ عـواسِـرِ[١]

أي عوى الذئب فسر أنت ، فلم يحفِل بحركة الراء فيردّ العين ، والتي كانت حذفت لالتقاء السّاكنين ، فكذلك شبّه ابن مسعود حركة اللاّم من قوله تعالى : ﴿ فَقُلا لا ﴾ وإن كانت لازمة بـالحركـة في التقاء[٢] الساكنين في : « قُل اللّهم » و « قم اللّيل » وحركة الإطلاق الجارية مجرى حركة التقائهما في « سِرِ » .

ومثله قول الضّبّيّ :

١٥ = في فِتْيَةٍ كلما تجمّعت الـ ـبيداءُ لم يَهْلَعُوا ولم يَخِمُـوا[٣]

يريد : ولم يَخِيموا ، فلم يحفِل بضمّة الميم ، وأجراها مجرى غير اللازم مما ذكرناه ،وغيره، فلم يُردِدْ العين المحذوفة من «لم يخم».

(١) في ط والنسخ المخطوطة: « ورأيته » مكان : « إذْ رأيته »
وفي ط : « حوض » مكان : « خوص » ، وفي ت : « خوُص » والصواب من هـ والخصائص .
وفي هامش الخصائص ٣/٨٩ : الأطلس : الذئب. والخوص: الدقاق. والعواسر من النوّق : التي ترفع أذنابها عند السّير من نشاطها .
(٢) في الخصائص : « لالتقاء » .
(٣) لم يخموا : لم يكسلوا ويتثاقلوا عن المعركة ، يقال : وَخُم الطعام : إذا ثقل . انظر اللسان « وخم » .

وإن شئت قلت في هذين : انه اكتفى بالحركة من الحرف كما اكتفى الآخر بها منه في قوله :

١٦= كفّاك كفٌّ ما تُلِيق درهَمـا جُوداً وأخرى تعط بالسّيف الدَّمَا [١]

وقول الآخر :

١٧ * . . . بالذي ترُدِان [٢] *

أي : تريدان .

ومن الثاني : وهو إجراء غير اللّازم مُجرى اللّازم قول بعضهم [٢٤] في الأحمر / إذا خفّفت همزته :لَحْمَر.حكاها أبو عثمان . ومن قال : الَحمر»قال حركة اللّام غير لازمة ، إنما هي لتخفيف الهمزة ، والتحقّيق لها جائزٌ [٣] فيها ، ونحو ذلك قول الآخر :

١٨ ـ وقد كُنْت تُخْفِي حُبّ سمراءَ حِقْبةً
فَبُحْ لَان منها بالذي أنْت بائِحُ [٤]

(١) من شواهد : الخصائص ٣/٩٠ ، والمنصف ٢/٧٤ ، وابن الشجري ٢/٧٢ ، واللسان : « ليق » ومعنى : ما تليق درهماً : أي ما تمسك . وفي اللسان : ما يليقه بلد : أي ما يمسكه .

(٢) من شواهد الخصائص ٣/٩٠ وليس له تكملة ، وقائله مجهول .

(٣) في ط فقط « جار فيها » تحريف وفي الخصائص والنسخ المخطوطة : « جائز فيها » .

(٤) لعنترة ، وهو من شواهد : الخصائص ٣/٩٠ ، وآبن الشجري ١/١٤٧=

فأسكن الحاء الّتي كانت محرّكة لالتقاء الساكنين : في بُح الآن ، لما تحرّكت للتخفيف اللاّمُ .[١]

وعليه قراءة من قرأه : « قَالُوا لَان جِئْت بالحقِّ »[٢] فأثبت واو « قالوا » لما تحرّكت لام « لان » والقراءة القوية : « قالُلَان »[٣] ، بإقرار الواو على حذفها ، لأن الحركة عارضة للتخفيف .

وعلى القول الأول قولُ الآخر :

١٩ـ حَدَبْدَ بي بَدَبْدَ بي منكُم لانْ إنّ بني فزارةَ بنِ ذُبيانْ[٤]

= وفي الديوان /٢١١ جاء الشاهد على النحو التالي :

تعزَّيْت عن ذكرى سُهَيْلة جِقْبةً فبح عنك منها بالذي أنت بائح

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .

(١) في الخصائص : للتخفيف اللام » . وفي ط والنسخ المخطوطة « لتخفيف » بلام واحدة .

(٢) البقرة/٧١ . وفي ط : « الآن » بإثبات الألف ، تحريف.وهذه القراءة نسبت لنافع . انظر البحر المحيط ٢٥٧/١ . وانظر أيضاً الأشموني ٢٧٨/٢ ، وابن يعيش ١١٦/٩ . وانظر قراءة رقم ٢٢٧ فى معجم القراءات

(٣) وقد نسبت هذه القراءة أيضاً لنافع . انظر البحر المحيط ٢٥٧/١ والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤٥٥/١ .

(٤) في « ت » مكان : « حدبدبى » : « خذبذبى » . بالخاء والذال ، والباء والذال . وفي « هـ » و « م » : « حذبذبى » بالحاء والذال والباء والذال . وفي الخصائص : « حدبدبى بدبدبى كلتاهما بالدّال .

وقد نسب هذا الرجز في اللسان : « أيـن » إلى أبى المنهال . ونسب أيضاً في اللسان : « حدب » إلى سالم بن دارة يهجو مرّ بن رافع الفزاريّ ، وروايته : =

قد طَرَّقَتْ ناقتهُم بإنسان مشيأً سبحان ربيّ الرحمنْ

أسكن ميم[١] « منكم » لما تحرّكت لام « لَان » وقد كانت مضمومة عند التحقيق في قوله :«منكُمُ الآن»فاعتَدّ[٢] حركة اللاّم بالتخفيف ، وإن لم تكن لازمة .

وينبغي أن تكون قراءة أبي عمرو « وأنه أهلك عادا لُّولى »[٣] على هذه اللغة ، وهي قولك مُبْتِدئاً : « لولى » ، لأن الحركة على هذا في اللاّم أثبت منها على قول من قال : الْحَمر ، وإنْ كان حَملُها على هذا أيضاً جائزاً ، لأنّ الإدغام وإن كان بابه أن يكون في المتحرّك فقد أدغم أيضاً في السّاكن فحرّك في : شُدّ ومُدّ وفِرّ يا رجل وعض ، ونحو ذلك .

ومثله ما أنشده أبو زيد :

= * حدبدبي حدبدبي يا صبيان * الخ . وعلى هذه الرّواية فلا شاهد في البيت .

وفي اللسان : الحدبدبي : لعبة . والتطريق : أن يخرج بعض الولد ، ويعسر انفصاله . والمشيّاً : القبيح المنظر . هذا والبيتان ذُكِرا ضِمْن أبيات أربعة . ذكرها البغدادي في الخزانة ١/٢٩٣ . عرضاً .

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « أسكن ضم ميم منكم » بزيادة كلمة : « ضم » والصواب من الخصائص .

(٢) في ط فقط « فأعيد » بالياء ، تحريف .

(٣) النجم / ٥٠ . وانظر قراءة رقم ٨٧٨٨ فى معجم القراءات .

٢٠ ـ ألا يـا هنـدُ هنِـدَ بني عـميـرٍ
أرثٌّ لاَنَ وَصْـلُكِ أَم جـديـدُ[١]

أدغم تنوين « رثّ » في لام « لان » .

ومِمّـا نحن[٢] على سَمْته قـول الله عز وجـل : ﴿ لِكِنَّا هـو الله رَبّي ﴾[٣] ، وأصله :«لكن أنا»، فخفّف الهمزة بحذفها وإلقاء حركتها على نون « لكن » فصارت لكننَا ، فأجُري غير اللازم مُجرى اللاّزم ، فاستثقل التقاء المثلين المتحرّكين ، فأسكن الأول ، وأدغم الثّاني ، فصار : لكنّا ، كما ترى .

وقياس قراءة من قـرأ : « قالُـلان » فحذف الـواو، ولم يَحْفِل بحركة اللام أن يُظْهِر النّونين ، لأن حركة الثانية غير لازمة ، فنقول : لكننَا / بالإظهار ، كما تقول في تخفيف حَوْأَبة[٤] ، وجيأل[٥] ، حَوبَة [٢٥] وجيل ، فيصحّ حرفا اللّين هنا ، ولا يقلبان لمّا كانت حركتهما غيـر لازمة .

(١) من شواهد الخصائص ٣/٩١ .
(٢) في ط « يجرى » .
(٣) الكهف / ٣٨ .
(٤) في القاموس : « الحوْأب » الواسع من الأودية والـدّلاء . وفي « ت » و « هـ » : « خوأبة » بالخاء ، تحريف . وفي ط : « جوأبـة » بالجيم . وفي القاموس : « جوب : الجَوْب : الدلو العظيم .
(٥) جَيْأل : هي الضبع .

ومن ذلك قولهم في تخفيف رؤيا ونؤى : رُويا، ونُوىً ، فيصح الواو هنا ، وإن سكنت قبل الياء مِن قِبَل أن التقدير فيها الهمزة ، كما صحت في ضَوٍ ، ونَوٍ ، تخفيف : ضوء ونوء، لتقديرك الهمزة ، وإرادتك إياه .

وكذلك أيضا صح نحو شيء وفيء ، في تخفيف : شيء ، وفيء كذلك .

وسألت أبا عليّ، فقلت: مَنْ أجرى غير اللازم مُجْرى اللاّزم، فقال : لكنَّا ، كيف قياس قوله إذا خفّف نحو حَوْأبة وجيأل ؟ أيقلب فيقول[1]:«حابة»،و«جال» أم يقيم على التصحيح[2] ، فيقول : حَوَبَة وَجَيَل ؟ فقال : القلب هنا لا سبيل إليه ، وأومأ إلى أنه أغلظ من الإدغام ، فلا يقدم عليه .

فإن قيل : فقد قلبت العرب الحرف للتّخفيف وذلك قول بعضهم : رُيًا وَرُيَّةً في تخفيف رؤيا ورؤية .

قيل : الفرْقُ أنك لمّا صرْتَ إلى لفظ : رُويا ورُويـة[3] ، ثم قلبت الواو إلى الياء فصار إلى رُيًا ورُيّة، إنما قلبت حرفاً إلى آخر، كأنه هو ؛ ألا ترى إلى قوة شَبَه الواو بالياء وبعدها عن الألف فكأنّك لمّا

(١) في ط فقط : « أتقلب فتقول » . والصواب : أيقلب فيقول .
(٢) في ط فقط « على الصحيح » ، تحريف .
(٣) في ط فقط : « رُؤْيا » ورُؤْية بالهمزة ، تحريف .

قلبت مقيمٌ على الحرف نفسه ، ولم تقلبه لأن الواو كأنها هي اليـاء نفسها ، وليست ، كذلك الألف ، لبعدها عنهما بالأحكام الكثيرة التي قد أحطنا بها علماً .

قال وما يَجْري من كلّ واحـد ، من الفريقين مجـرى صاحبـه كثيرٌ ، وفيما مضى كفاية » انتهى[1] .

وفي تذكرة جمال الدين بن هشام : قال ابن هشام الخضراوي : أجرت العرب حركات الإعراب ، للزومها على البدل مُجْرى الحركة اللازمة ، لكون حروفها لا تعرى من حركة ، فلذلـك قالـوا : عصا ورحى كما قالوا : قال وباع ، وكذلك قالوا : يخشى ويرضى كما قالوا في الماضي : رمى وغزا . انتهى .

(١) انظر هذا النص كاملاً في الخصائص ٣/٨٧ ، ٩٣

إجراء المتّصل مُجْرى المنفصل
وإجراء المنفصل مُجْرى المتصـــل

عقد ابن جني في الخصائص باباً لذلك ، قال : فمن الأول ، قولهم : اقْتَتَل القوْمُ ، واشْتَتَمُوا فهذا بيانُه بيانَ :«شِشْتَ تلك»،و«جعل لك »، إلا أنه أحسن من قوله :

[٢٦] ٢١ = * الحمدُ للهِ/العليّ الأجْلل[١] *

وبابه ، لأن ذلك إنما يظهر مثله ضرورة ، وإظهار نحو اقتتل واشتتم مستحسن وعن غير ضرورة .

وكذلك باب قولهم : هم يَضْرِبونني ، وهما يضربانني أُجرى ـ وإن كان مُتّصلاً ـ مُجْرى:« يَضْربان نُعْمَ »، و«يشتمان نافعاً ». ووجه الشّبه بينهما أن نون الإعراب هذه لا يلزم أن تكون بعدها نونٌ ، ألا ترى أنك تقول: «يضربانزيداً ويكرمونك » ،ولا تلزم هي أيضاً نحو : لم يضرباني .

(١) سبق ذكره رقم ١٠ .

ومنَ أدغم نحو هذا واحتجّ بأن المثلين في كلمة واحدة ، فقال : يضربانيّ « وقل أتحاجُّونًا[١] »، فإنه يدغم أيضاً نحو اقتتل ، فتقول : قَتّل.ومنهم مَنْ يقول: قِتّل . ومنهم مَن يقول : قِتِّل . ومنهم من يقول : اِقَتّل فيثبت همزة الوصل مع حركة القاف ، لمّا كانت الحركة عارضة للنقل[٢] أو لالتقاء الساكنين .

ومن الثّاني[٣] قولهم : « هـا[٤] الله » أُجْري مُجْرى : دابّة وشابّة .

وكذلك قراءة من قرأ : « فلا تّناجوا[٥] » ، « حتى إذا ادّاركو

---

(١) البقرة / ١٣٩ .
وقراءة الإدغام نسبت إلى زيد بن ثابت ، والحسن ، والأعمش وآبن محيصن، والمطوعي .
انظر : إتحاف فضلاء البشر / ١٤٨ ، والبحر ١/٤١٢ ، والجامع لأحكام القرآن ٢/١٤٥ ، والكشاف ١/٩٨ .

(٢) في « ت » و« م » ، « ط » : للثقل بالثاء ، وفي « هـ » والخصائص « للنقل » بالنون .

(٣) في الخصائص : « ومن ضد ذلك » . والمراد بالثاني إجراء المنفصل مجرى المتصل .

(٤) في ط فقط : « هاء الله » بالهمزة ، تحريف .

(٥) المجادلة / ٩ . وفي ط والنسخ المخطوطة : « ولا تناجوا » بالواو العاطفة . تحريف .
وإدغام التاءين في القراءة لابن محيصن . وانظر البحر ٨/٢٣٦ .

فيها »[١] . ومنه عندي قولُ الراجز :

٢٢ = مِنّ أيّ يَوميّ من الموت أفِرْ أيَومَ لم يُقْدَرَ أم يومَ قُدِرْ[٢]

كذا أنشده أبو زيد : يُقْدَر بفتح الرّاء ، وقال : أراد النّون »[٣] الخفيفة ، فحذفها ، وحَذْفُ نون التوكيد ، وغيرها مِنْ علاماته جارٍ عندنا مجرى إدغام الملحق في أنه نقض[٤] ، الغرض إذ كان التوكيد من مظان الإسهاب والإطناب ، والحذف من مظانّ الاختصار ، والإيجاز .

لكن القول فيه عندي أنه أراد : أيوم لم يقدَرْ أم يوم قدِر ، ثم خفّف همزة أم فحذفها ، وألقى حركتها على راء « يقدر » ، فصار

---

(١) الأعراف / ٣٨ .
وهذه القراءة نسبت إلى عصمة عن أبي عمرو ، فقد كان يقرأ بإثبات ألف : « إذا » على الجمع بين الساكنين ، وانظر الجامع لأحكام القرآن ٧/٢٠٤ . وانظر قراءة رقم ٢٥٠٣ في معجم القراءات .

(٢) للحارث بن المنذر الحرميّ أو علي بن أبي طالب .
من شواهد النوادر / ١٦٤ . والمحتسب ٢/٣٦٦ ، والخصائص ٣/٩٤ ، والمغنى رقم ٥٠٢ ، ٥٠٥ .
هذا وفي ط والنسخ المخطوطة : « في أي » مكان : « من » .

(٣) في ط : « نون الخفيفة » بحذف أل التعريفيّة .

(٤) في ط : « يقضي » تحريف. وفي ط أيضا اختار المصحّح كلمة : « يقضي » وأشار في الهامش إلى أن الأصل : « نقض » فخطأ صواباً .

تقديره « أيوم لم يقْدَرمْ ، ثم أشبع فتحة الراء فصار تقديره : أيوم لم يُقْدرَامْ ،[١] فحرّك الألف لالتقاء الساكنين ، فانقلبت همزة ، فصار بعد : يُقْدَرَ أم .

واختار الفتحة إتباعاً لفتحة الرّاء .

ونحوٌ من هذا التّخفيف قولُهم في المرأة والكمأة إذا خففت الهمزة : المراة ، والكماةُ .

وكنت ذاكرت الشيخ أبا عليّ بهذا منذ بضع عشرة سنة ، فقال : هذا إنما يجوز في المنفصل[٢] . قلت له : فأنت أبداً تكرّر ذكر إجرائهم المنفصل مجرى المتصل ، فلم يردّ شيئاً .

ومِنْ[٣] إجراء المنفصل مجرى المتّصل قولُهُ / : [٢٧]

٢٣ = * وقد بدا هَنْكِ من المئزر[٤] *

فشبه هَنُك بِعَضُد فأسكنه ، كما يسكّن نحو ذلك ومنه :

---

(١) في الخصائص : مكان : « بعد » : « تقديره » .

(٢) في الخصائص : « المتصل » مكان : « المنفصل » .

(٣) ط فقط : « ومن ذاك إجراء » بزيادة كلمة : « ذاك » .

(٤) للأقيشر الأسديّ . وصدره :

* رُحْتِ وفي رِجْلَيْكِ ما فيهما *

من شواهد : سيبويه ٢/٢٩٧ ، والخزانة ٢/٢٧٩ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ٢٩ .

٢٤ = * فاليوم أشربْ غير مستحقِب[١] *

كأنه شبّه « رَبُغَ »[٢] بِعَضُد ، وكذلك ما أنشده أبو زيد :

٢٥ = * قالت سُلَيمى اشْتَرْ لنا دَقِيقاً[٣] *

هو مشّبّهٌ بقولهم في عِلِم : عَلْم ، لأنّ ترل[٤] بوزنِ عَلِم ، وكذلك ما أنشده أيضاً من قوله :

---

(١) لامرىء القيس . وتمامه :

* إثماً من اللّهِ ولا واغل *

ورواية الديوان ١٤٨ : « فاليوم أُسْقَى » . . وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .

وهو من شواهد : سيبويه ٢/٢٧٩ ، والنوادر / ١٨٧ ، والخصائص ١/٢٤ ، ٢/٣١٧ ، ٣٤٠، ٣/٩٦ ، والخزانة ٣/٥٣٠ ، والمحتسب ١/١٥ .

(٢) في ط : « رفع » بالفاء ، تحريف .

(٣) رجز لرجل من كندة يقال له : العذافر .

وبعده :

* وهاتِ بُرّ البَخْس أو دَقِيقاً *

والبخْس : أرض تنبت من غير سقي .

وانظر النوادر / ١٧٠ ، والمحتسب ١/٣٦١ ، والشافية ٤/٢٢٦ .

والخصائص ٢/٣٤٠ ، ٣/٩٦ ، والمنصف ٢/٣٧ ، واللسان « بخس » .

(٤) في ط والنسخ المخطوطة : « ترك » بالكاف ، تحريف .

٢٦ = * واحَذْرَ ولا تكتر كَرِياً أَعْوَجاً[1] *

لأن تَرِك بوزن عَلِم .

قلت : وقد خرج على ذلك قراءة ، ، « ألم تَرْ إلى الملأ من بني إسْرائيل »[2] بسكون الرّاء،ثم قال ابن جنّي : وهذا الباب نحْوٌ مِن الّذي قبلهُ،فيه ما يَحْسُن ويقاس ، وفيه : ما لا يَحْسن ولا يقاس ، ولكلٍّ وجهٌ .

* * *

(١) قائلة مجهول . وبعده :

* عِلْجاً إذا ساق بنا عَفَنْجَجا *

من شواهد : الخصائص ٢/٣٤٠ ، ٣/٩٦ ، والمنصف ٢/٢٣٧ ، ٣/٩ ، والشافية ٤/٢٢٥ . برواية « أهوجا » ، وفى ط : ولا تكثر بالثاء،تحريف هذا وقد ساق المنصف الشاهد ضمن أربعة أبيات .

والعفنجج : الجافي الأخرق .

(٢) البقرة / ٢٤٦ ، وقد نسبت هذه القراءة إلى أبي عبدالرَّحمٰن السّلميّ . وانظر المحتسب ١/١٢٨ ، والتصريح ١/٨٨ .

إجراء الأصلي مجرى الزّائد
وإجراء الزّائد مجرى الأصليّ

وقال أبو حيّان : من الأوّل قولهم في النسب الى تحية : « تحويّ بحذف الياء وقلب الثانية واواً .

وأمّا القلب ففِراراً من اجتماع الياءات ، وأمّا الحذف فإن تحيّة أجرتها العرب مجرى رَمِيّة ، ووزن رَميّة : فَعِيلة كصحيفة ، فكما إذا نسبت إلى صحيفة تقول : صَحَفِيّ كذلك إذا نسبت إلى رميّة تقول: رَمَوِيّ ، لأنك تحذف ياء المدّة ، وهي المدغمة في لام الكلمة ، كما حذفتها في صحيفة .

وأمّا تحيةّ فالياء الأولى فيها ليست للمدّة ، إنّما هي عين الكلمة ، والثانية لام الكلمة وأصلها : تحيية ، ثم أدغم ، وأجرى الأصلي مجرى الزائد ، لشبهها لفظاً لا أصلاً ، فقالوا : تَحَوِيّ . قال : ومثل تحيّة : تئيّة [1] ، وهي التمّكّث قال : ولا أحفظ لهما

---

(١) في « ط » و « هـ » : « تئية » بالتاء والهمزة ، وفي « ت » و « م » ، « ثنيّة » بالثاء والنون ، والثنيّة هي : العقبة أو الجبل كما في القاموس . =

ثالثاً . اهـ .

ومنه أيضاً ما أجازه أبو عليّ في تثنية ما همزته أصليّة نحو : قُرّاء وُوُضّاء : قُرّاوان بالقَلْب واواً تشبيهاً لها بالزائدة .

وَغَيْرُهُ يَقِرّها من غير قلب لأنها أصلية فيقول قرّاءان . / [٢٨]

ومن الثّاني قولهم في تثنية ما همزته منقلبة عن حرف إلحاق نحو عِلْبَاء[١] ، وحِرْباء[٢] : علباءان ، بالإقرار تشبيهاً لها بالمنقلبة عن الأصل .

وقول بعض الكوفيّين في تثنية نحو حمراء : حمراءان بإقرار الهمزة من غير تغيير ، لأنه لمّا قلبت ألف التأنيث همزة التحقت بالأصليّة فلم تُغيّر . كالأصليّة .

* * *

= ولعلّ الصواب : تثيّة كما في ط وهـ ، وفي القاموس : « أبى » : يقال : تأبّي بالمكان تَلَبّث عليه وتأنّى . وقد فسّرها السيوطي بقوله : وهي التمكث ، وكذلك فسّرها البغداديّ في الخزانة ٥٢١/٣ عند تعرضه لشرح بيتي سُحيم بن وثيل الرياحيّ وهما :

مررت على وادي السباع ولا أرى ... كوادي السباع حين يُظْلِم واديا
أقلّ به ركبٌ أتَوْه تئيّة ... وأخوفَ إلّا ما وقى الله ساريا

(١) عِلباء البعير : عصب عنقه .
(٢) الحِرْباء : دويّبة تستقبل الشمس برأسها .

الاخْتِصـــار

هو جُلّ مقصـد العرب وعليـه مَبْنى أكثر كـلامهم ، ومِنْ ثَمّ وضعوا باب الضّمائر ، لأنه أخصر من الـظواهر خصـوصاً ، ضمير الغيبة ، فإنه يقوم مقام أسماء كثيرة ، فإنه في قوله تعالى : ﴿ أعدّ الله لهم مَغْفِرةً ﴾[1] قام مقام عشرين ظاهِراً ، ولذا لا يعدل إلى المنفصل مع إمكان المُتّصل .

وباب الحصر بإلّا وإنما وغيرهما،لأن الجملة فيه تنوب منـاب جملتين .

وباب العطف ، لأنّ حروفه وضعت للإغناء عن إعادة العاملِ ، وباب التثنية والجمـع،لأنهما أغنيـا عن العطف . وبـاب النّائب عن الفـاعل،لأنـه دَلّ على الفاعـل بإعـطائه حكمـه ، أ وعلى المفعـول بوضعه ، وباب التنازع ، وبـاب علمـت أنك قائم ، لأنه منحـلٌّ لاسم واحد سدّ مسدّ المفعولين ، وباب طرح المفعول اختصاراً على جعل المتعدّي كاللّازم ، وباب النّداء لأن الحرف فيه نائب مناب أدعو

(١) الأحزاب / ٣٥ .

وأنـادي ، وأداوات الاستفهام والشّـرط فـإن كم مـالـك ؟ يغني عن قولك : أهو عشرون أم ثلاثون؟وهكذا إلى ما لا يتناهى .

والألفاظ الملازمة للعموم كأحد .

وأكثروا من الحذف فتـارة بحرف من الكلمـة كلمَ يكُ ، ولم أُبَلْ ، وتارة للكلمة بأسرها ، وتارة للجملة كلها، وتارة لأكثر من ذلك، ولهذا تجد الحذف كثيراً عند الاستطالة ، كحذف عائد الموصول ، فإنه كثير عند طول الصّلة ، قليل عند عدم الاستطالة .

وحذفت ألف التأنيث إذا كانت رابعة عند النسّب لطول الكلمـة .

وقال ابن يعيش « في شـرح المفصل » : الكنايـة ، التّعبير عن المراد بلفظ غير الموضوع له لِضَرْب من الإيجاز والاستحسان .

وقال بن السّراج في الأصول : من الأفعال : ضَـرْبٌ مستعارة للاختصار ، وفيها بيان أن فاعليها في الحقيقة / مفعولون نحو : مات [٢٩] زيد ، ومرض بكر ، وسقط الحائط .

وقال ابن يعيش : المضمرات ، وُضِعت نـائبة عن غيـرها من الأسماء الظّاهرة لِضَرْب من الإيجاز والاختصار ، كما تجيء حروف المعاني نائبة عن غيرها من الأفعال ، فلذلك قلّت حروفها كما قلّت حروف المعاني .

وقال أبو الحسن بن أبي الرّبيع[1] في « شرح الإيضاح » : قولهم ، لِلّه درّك مِنْ رَجُلٍ ، « مِنْ » فيه للتبعيض عند بعضهم ، والتقدير لقد عَظُمْتَ من الرّجال ، فوضع المفرد موضع الجمع ، والنكّرة موضع المعرفة لِلْعلم وطلباً للاختصار .

قال : ونظير هذا قولك : كُلّ رجل يفعل هذا ، الأصل : كل الرّجال يفعل هذا ، فاستخفّوا فوضعوا المفرد موضع الجمع ، والنكرة موضع المعرفة لِفَهْم المعنى وطلباً للاختصار .

وقال أبو البقاء في « اللّباب » وتلميذه الأندلسي في شرح « المفصل » : إنما دخلت إنّ على الكلام للتّوكيد عوضاً من تكرير الجملة وفي ذلك اختصار تامّ مع حصول الغرض من التوكيد ، فإن دخلت اللاّم في خبرها كان آكد ، وصارت إنّ واللاّم عوضاً مِنْ ذِكْر الجملة ثلاث مرّات .

وهكذا أنّ المفتوحة إذ لَوْ لا إرادة التّوكيد لقلت مكان قولك : بلغني أنّ زيداً منطلق : بلغني انطلاقُ زيدٍ . انتهى .

ومن الاختصار تركيب إمّا العاطفة على قول سيبويه من:إنْ

---

(١) ابن أبي الربيع : هو عبد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله الإمام أبو الحسين بن أبي الربيع القرشيّ الأموي الأشبيليّ . توفي ٦٨٨ هـ .
ومن مصنفاته : شرح الإيضاح . انظر البغية ٢/١٢٥ ، ١٢٦ .

الشرّطية ، وما النافية ، لأنها تغني عن إظهار الجمل الشّرطِيّة حذراً من الإطالة . ذكره في (البسيط)[١] .

وتركيب أمّا المفتوحة مِن« أن » المصدرية ، و«ما»المزيدة عِوَضاً من«كان»في نحو : أمّا أنت منطلقاً انطلقت ، وجعل أمّا الشرطية عِوضاً مِنْ حَرْف الشّرط وفعل الشرط وفاعله في نحو : أمّا زيد فقائم .

وقال ابن إياز في « شرح الفصول » : إنما ضَمّنوا بعض الأسماء معاني الحروف طلباً للاختصار ، ألا ترى أنّك لو لم تأت بـ « مَنْ » وأردت الشّرط على الأناسِيّ لم تقدر أن تفي بالمعنى الذي تفي به « مَنْ » ، لأنك إذا قلت : مَنْ يَقم أقم معه استغرقت ذوي العلم ولو جئت بإن لاحتجت أن تذكر الأسماء إن يَقم زيد وعمرو وبكر ، وتزيد / [٣٠] على ذلك ، ولا تستغرق الجنس ، وكذلك في الاستفهام . انتهى .

ومما وضع للاختصار العدد فإن عشرة ومائة وألفاً قائم مقام دِرْهم[٢] ودِرْهم ودرهم إلى أن تأتي بجملة ما عندك مكرّراً هكذا ، ومِنْ ثَمّ قالوا: ثلاث مائة دِرهم ، ولم يقولوا : ثلاث مئات كما هو القياس في تمييز الثّلاثة إلى العشرة : أن يكون جمعاً كثلاثة دراهم ، لأنهم أرادوا الاختصار تخفيفاً لاستطالة الكلام باجتماع ثلاثة أشياء : العدد الأوّل ، والثاني ، والمعدود ، فخفّفوا بالتوحيد مع أمن اللّبْس . هكذا علّله الزّمخشري في « الأحاجي[٣] »،وأورد عليه السّخاويّ في شرحه أنهم

(١) البسيط : لركن الدين حسن بن محمد الاسترا باذي المتوفي ٧٧٧ هـ .
(٢) هكذا فى النسخ « درهم » ولعلّها دراهم بالجمع لأنّها تقابل عشرة
(٣) انظر المحاجاة بالمسائل النحوية للزمخشرى ٢/٥١٢٣

قالوا : ثلاثة آلاف درهم ، فلم يخففوا بالتّوحيد مع اجتماع ثلاثة أشياء ، قال : والصوّاب في التوحيد أن المائة لما كانت مؤنثة استغنى فيها بلفظ الإفراد عن الجمع لِثقل التأنيث ، بخلاف « الألْف » .

وقيل : إنما جمعوا في الألف دون المائة لأنّ الألف آخر مراتب العدد ، فحملوا الآخر على الأول كما قالوا : ثلاثة رجال .

ومِمّا بُنِي على الاختصار منع الاستثناءِ من العدد لأن قولك : عندي تسعون أخصر من مائة إلّا عشرة .

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في تذكرته : باب التصّغير معدولٌ به عن الوْصف ، وقال: إنهم استغنوابياء ،وتغيير كلمة عن وصف المُسَمَّى بالصِّغر بعد ذكر اسمه ، ألا ترى أنّ ما لا يوصف لا يجوز تصغيره ، فدلّ ذلك على أن التصغير معدولٌ به عن الوصف .

وقال الأندلسيّ : الغرض من التّصغير وصف الشيء بالصغر على جهة الاختصار .

وقال ابن يعيش في شرح « المفصل » : وصاحب « البسيط » : إنما أتى بالأعلام للاختصار وترك التّطويل بتعداد الصفات ، ألا ترى أنه لولا العَلَم لاحْتَجْتَ إذا أردت الإخبار عن واحد من الرجال بعينه أن تُعدِّد صفاته حتى يعرِفه المخاطب فأغني الْعَلَمُ عن ذلك أجمع .

قال صاحب « البسيط » : ولهذا المعنى قال النحاة : الْعَلَمُ

عبارة عن / مجموع صفات . [٣١]

قال صاحب البسيط : فائدة : وضعُ أسماء الأفعال الاختصار والمبالغة

أمّا الاختصار فإنها بلفظ واحد مع المذكّر والمؤنث والمثنى والمجموع نحو : صه يا زيد ، وصه يا هند وصه يا زيدان ، وصه يا زيدون ، وصه يا هندات .

ولو جئت بمسمّى هذه اللفظة لقلت : اسكت ، واسكتي ، واسكتا ، واسكتوا ، واسكتن .

وأمّا المبالغة فَتُعْلم مِنْ لفظها فإن « هيهات » أبلغ في الدّلالة على البُعْد مِنْ بَعُدَ ، وكذلك باقيها .

ولولا إرادة الاختصار والمبالغة لكانت الأفعال التي هي مسمّاها تغنى عن وَضْعها .

وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة على المُقَرّب[1] كان الأصل أن يوضع لكل مؤنّث لفظ غير لفظ المذكّر ، كما قالوا :

---

(١) في ط : « المعرب » بالعين ، تحريف صوابه من البغية والنسخ المخطوطة . والمقرّب من مؤلّفات ابن عصفور . وقد حققه الأستاذ أحمد عبد الستار الجواري . وتم طبعه ونشره .
والدليل على أن ابن النحاس علّق عليه قول السيوطي في البغية ١/ ١٤ في ترجمة البهاء بن النحاس : « ولم يصنّف شيئاً إلّا ما أملاه شرحاً لكتاب « المقرّب » .

عير وأتان ، وجَدْى وعَناق ، وحَمل ورَخِل[١] ، وحَصَانٍ[٢] وحَجر[٣] ، إلى غير ذلك ، لكنّهم خافوا أن يكثر عليهم الألفاظ ، ويطول عليهم الأمر ، فاختصروا ذلك بأن أتوا بعلامة فرّقوا بها بين المذّكر والمؤنث ، تارة في الصّفة كضارب وضاربة ، وتارة في الاسم كـ«امرؤ »و«امرأة»، و «مَرْء»و «مَرْأة»في الحقيقيّ[٤]،وَبَلَد وَبَلْدة في غير الحقيقي ، ثم إنهم تجاوزوا ذلك إلى أن جمعوا في الفَرْق بين اللّفظَ والعلامة للتوكيد،وحِرْصاً على البيان فقالوا:كَبْش ونعجة ، وجمل وناقة ، وبلد ومدينة .

وقال ابن القوّاس في « شرح ألفية ابن معطي » : التصغير وصف في المعنى ، وفائدته الاختصار فإذا قلت : رجل احتمل التكبير والتّصغير ، فإن أردت تخصيصه قُلت ، رجل صغير ، فإن أردت مع الاختصار قلت : رُجَيل،وكذلك لا يُصغر الفعل .

وقال ابن النّحاس ، فإن قيل:ما فائدة العدل ؟ فالجواب أن عمر أخصر من عامر .

قال الشّلوبين في (شرح الجُزولية) : الفاعل إذا كان مخاطباً

---

(١) في ط : « وجمل ورجل » . صوابه من النسخ المخطوطة والقاموس . والحمل : الخروف ، والرَّخِل بالخاء على وزن : كَتِف : الأنثى من أولاد الضأن ، جمع:أرخل ورِخال .

(٢) في القاموس : « حصن » : حَصَانٍ كسحَاب : الدّرّة .

(٣) الحَجر : يقصد به : الحجر الكريم .

(٤) أي المؤنث الحقيقي وليس المجازيّ .

في أمره وجهان :

أحدهما : أن يبني فعل الفاعل بناء مخصوصاً بالأمر وهو بناء افعل وما هو[1] بمعناه نحو : قُمْ واقْعُد .

والثاني : أن يدخل لام الطّلب على فعله المضارع فيقال : لِتَقُمْ وَلِتَقْعُدْ / والأجود الأول ، لأنه أخصر ، فاستغنوا بالأخصر عن غيره ، [٣٢] كما استغنوا بالضّمير المتصل عن الضمير المنفصل في قولك : قُمْتُ ولم يقولوا : قام أنا ، وقمتَ ، ولم يقولوا : قام أنت إلا أنه قد جاء المستغني عنه في الأمر ، ولم يجِيء في الضّمائر في حال السّعة .

وقال في البسيط : لمّا كان الفعل يدّل على المصدر بلفظه ، وعلى الزّمان بصيغته ، وعلى المكان بمعناه اشتق منه اسمٌ للمصدر ولمكان الفعل ولزمانه طلباً للاختصار والإيجاز ، لأنهم لو لم يشتقّوا منه أسماءها للزم الإتيان بالفعل وبلفظ الزّمان والمكان .

وفيه:ذهب بعضهم إلى أن باب مَثْنى وثُلاث ورُباع معدولٌ عن عدد مكرّر طلباً للمبالغة والاختصار .

وقال أيضاً : إنما عدل عن طلب التّعيين بأيّ إلى الهمزة وأم طلباً للاختصار ، لأن قولك : أزيد عندك أم عمرو ؟ أخصر من قولك : أيّ

---

(١) في ط فقط : « وهو بمعناه » بإسقاط « ما » ، تحريف،صوابه من النسخ المخطوطة .

الرجلين عندك زيد أم عمرو ؟

وقال ابن يعيش : فصل سيبويه بين ألقاب حركات الإعراب وألقاب حركات البناء فسمّى الأولى رَفْعاً ونصْباً وجرًّا وجزماً ، والثانية ضَماً وفتحاً وكسْراً ، ووقفاً ، للفرْق والإغناء عن أن يقال ضمة حدثت بعاملٍ ونحوه فكان في التسمية « فائدة الإيجاز والاختصار .

* * * *

اختصـار المختصــر لا يجوز

لأنه إجحاف به ، ومِن ثَمّ لم يجز حذف الحرف قياساً .

قال ابن جنّي في المحتسب : أخبرنا أبو عليّ قال : قال أبو بكر حذف الحرف ليس بقياس،لأن الحروف إنما دخلت الكلام لضَرْب من الاختصـار ، فلو ذهبت تحـذفهـا لكنت مختِصـراً لهـا هي أيضـاً ، واختصار المختصر إجحاف به ، ومنَ ثمّ أيضاً لم يجز حذف المصدر والحال إذا كانا بدلاً من اللفظ بفعلهماولا الحال النائبة عن الخبر ، ولا اسم الفعل دون معموله ، لأنه اختصار للفعل .

وفي « شرح التسهيل » لأبي حيّان : لا يجوز حذف « لا » من «لا سيما » لأن حذف الحرف خارجٌ عن القياس ، فلا ينبغي أن يقال لشيء منه إلّا حيثُ سُمِع .

وسبب ذلك أنهم يقولون : حروفُ المعاني إنما وُضعِت بدلاً من الأفعال طلباً/للاختصار، ولذلك أصل وضعها أن تكون على حرْف أو [٣٣] حرفين . وما وُضِع مؤدياً معنى الفعل واختصر في حـروف وضعه لا يناسِبُه الحذْفُ لها .

وقال ابن هشام في « حواشي التسهيل » لا يجوزحذف[1]جواب أمّا لأن شَرْطها حُذِف ، فلو حُذف الجواب أيضاً لكان إجْحافاً بها .

وقال صاحب « البسيط » : القياس يقتضى عَدمُ حذف حروف المعاني وعدمُ زيادتها ، لأنّ وضعها للدّلالة على المعاني ، فإذا حذفت أخلّ حذفها بالمعنى الذي وُضِعت له ، وإذا حُكم بزيادتها نافَى ذلك وَضْعَها للّدلالة على المعنى ، ولأنّهم جاءوا بالحروف اختصاراً عن الجُمَل التي تدلّ معانيها عليها ، وما وضع للاختصار لا يسوغ حذفُهُ ولا الحُكْمُ بزيادته ، فلهذا،مذهب البصريّن المصير إلى التّأويل ما أمْكَن صيانةً عن الحُكم بالزّيادة أو الحذف .

وقال ابن جنّي في « الخصائص »:تفسير قول أبي بكر : إنها دخلت الكلام لِضَرْب من الاختصار : أنك إذا قلت : ما قام زيد ، فقد أغنت « ما » عن « أنفى » وهي جملة : فعلٌ وفاعلٌ .

وإذا قلت : قام القومُ إلّا زيداً ، فقد نابت « إلّا » عن أستثنى .

وإذا قلت : قام زيد وعمرو فقد نابت الواو عن « أعطف » ، وكذا « ليت » نابت عن : « أتمنّى » و « هل » عن أستفهم .

والباء فى قولك : « ليس زيد بقائم نابت عن«حقًّا»،و «البتّة»

---

(١) في ط : « لا يجوز جواب » ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

و«غير[١] ذي شَكّ . »

وفي قولك : أمسكت بالحَبْل نابت عن«مباشراً[٢]»،و«ملاصقة يدي له » .

ومِنْ في قولك : أَكَلْتُ من الطّعام ، نابت عن البعض أي أكلت بعض الطعام ، وكذلك بقيّة ما لم نسمّه . فإذا كانت هذه الحروف نوائب عمّا هو أكثر منها من الجُمَل وغيرها لم يجز من بعد ذلك أن تنتهك ، ويجحف بها .

قال ولأجل ما ذكرناه من إرادة الاختصار فيها لم يجز أن تعمل في شيء من الفَضلات الظّرف والحال والتميز والاستثناء وغير ذلك وعِلّتُهُ أنهم قد أنابوها عن الكلام الطويل لضَرْبٍ من الاختصار ، فلو أعملوها لنقضوا ما جمعوه،وتراجعوا عمّا التزموه .

وقال ابن يعيش : حذف الحرف يأباه القياس ، لأن الحروف إنما جِيء بها / اختصاراً أو نائبة عن الأفعال،فما النّافية نائبة عن [٣٤] أنفى ، وهمزة الاستفهام نائبة عن أستفهم ، وحروف العطف عن : أعطف ، وحروف النداء نائبة عن أنادي،فإذا أخذت تحذفها كان اختصاراً لمختصر وهو إجحاف إلا أنه ورد حذف حرف النّداء كثيراً لقوّة الدّلالة على المحذوف فصارت[٣] القرائن الدّالة على المحذوف

(١) في ط : « والبتة غير » بإسقاط الواو ، تحريف .
(٢) في ط فقط : « مباشرة » بالتاء .
(٣) في ط : « فصار » .

كالتلفّظ به . وقال أيضاً:ليس الأصل في الحروف الحذف إلّا أن يكون مضاعفاً فيخفف ، نحو : إنْ ولكنْ ورُبَ .

إذا اجتمع مِثْلان وحُذِف أحدهما فالمحذوف الأول أو الثاني ؟ : فيه فروع :

أحدها : إذا اجتمع نون الوقاية ونون الرّفع جاز حذف أحدهما تخفيفاً ، نحو : « أتحاجوني » و « تأمروني » ، وهل المحذوف نون الرّفع أو نون الوقاية خلاف .

ذهب سيبويه إلى الأول ورجّحه ابن مالك : لأن نون الرّفع قد تحذف بلا سبب .

كقوله :

٢٧ = * أبيت أسْرِي وتَبِيتِي تدلُكِي[١] *

ولم يعهد ذلك في نون الوقاية ، وحذف ما عهد حذفه أولى ، ولأنها نائبة عن الضّمة ، وقد عهد حذفها تخفيفاً في نحوه ، « إن الله يأمُرُكم »[٢] ، و « ما يُشْعِرُكم »[٣] ، في قراءة من سكن،ولأنها حركة ،

(١) قائله مجهول ، وبعده :

* وَجْهَك بالعنبر والمِسك الذّكي *

من شواهد : الخصائص ١/٣٨٨ ، والخزانة ٣/٥٢٥ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٠٨ ، والتصريح ١/١١١ ، وحاشية يس ١/٣٣٢ .

(٢) البقرة /٦٧ وغيرها ، وهي قراءة أبي عمرو .

انظر : الإتحاف / ١٣٦ ، والبحر ١/٢٤٩ ، وغيث النفع / ١١٨ .

(٣) الأنعام / ١٠٩ ، وهي أيضاً قراءة أبي عمرو .

وانظر : الإتحاف / ١٣٦ ، والبحر ٤/٢٠١ ، والغيث /٢١٣ .

ونون الوقاية كلمة ، وحذف الجزء أسهل .

وذهب المبرّد والسيّرافيّ والفارسيّ وابنِ جنّي وأكثر المتأخرين منهم صاحب البسيط وابن هشام : إلى الثّاني لأنها لا تدلّ على إعراب ، فكانت أولى بالحذْف ، لأنها دخلت لغير عامل ، ونون الرفع دخلت لعامل ، فلو كانت المحذوفة لزم وجود مُؤثّرٌ بلا أثر مع إمكانه ، ولأن الثّقل نشأ من الثّانية فهي أحقّ بالحذف .

الثاني : إذا اجتمع نون الوقاية ونون إن وأن وكأن ولكن ، جاز حذف أحدهما .

وفي المحذوفة قولان : أحدهما نون الوقاية ، وعليه الجُمهور . وقيل : نون إن، لأن نون الوقاية دخلت للفرق بين إنّني وإنّي،وما دخل للفرق لا يحذف . ثم اختلف : هل المحذوف الأولى المدغمة ، لأنها ساكنة ، والسّاكن يُسْرع إلى الحذف أو الثانية المدغم فيها ، لأنها طَرفٌ ؟ على قولين ، صحّح أبو البقاء في اللّباب أولهما/ . [٣٥]

الثالث : إذا اجتمع نون الضّمير ونون الحروف الأربعة المذكورة جاز حذف أحدهما نحو ، إنّا ولكنا . وهل المحذوفة الأولى المدغمة أو الثّانية المدغم فيها ؟ القَوْلان السّابقان .

ولم يجز هنا القول بأن المحذوف نون الضّمير ، لأنها اسم فلا

تُحْذف . ثُمّ رأيت ابن الصائغ[١] قال في تذكرته : في كلام أبي عليّ في « الإغفال »[٢] ما يدلّ على أنّ المحذوف نونُ ضمير النّصب في قولنا : كأنّا،وتاء تَفعل في قولنا:هِيَ تَكَلّم[٣]، قال ذلك على لسان أبي العباس نقلاً عن أبي بكر تقوبةً لمن يذهب في أن المحذوف من « لاه » اللّام الأصليّة لا لام الإضافة ، كما ذهب إليه سيبويه[٤] . وقال : لأن ما يحذف من المكرّرات إنّما يحذف للاستثقال ، وإنّما يقع

---

(١) ابن الصائغ : هو محمد بن عبد الرحمن بن علي بن الحسن الزمرّديّ ، الشيخ شمس الدين ، وتوفي في خامس عشر شعبان ٧٧٦ هـ ومن مصنّفاته:(التذكرة)عدّة مجلّدات في النحو .
انظر البغية ١/١٥٥ ، ١٥٦ .

(٢) الإغفال لأبي علي الفارسيّ ، ألّفه ليصلح أخطاء الزجاج في كتابه : « معاني القرآن » . وتضم دار الكتب المصرية ثلاث نسخ من الإغفال .
أ ــ نسخة رقم ٥٢ ـ تفسير .
ب ــ نسخة رقم ٨٧٥ ـ تفسير .
جـ ــ نسخة رقم ٦٩٩ ـ تفسير .
وقد عرّفت هذا الكتاب ، وبيّنت منهجه وطريقة تناوله للمسائل التي أغفلها الزجاج في كتابي : « القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية من ص ٢٥٦ـ ٢٦٠ .

(٣) في ط فقط : « هل تكلم » . وأصل تكلم : « تتكلّم » بتاءين .

(٤) في سيبويه ١/٣٠٩ : « وكأن الاسم ـ والله أعلم ـ (إلهٌ) فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف ، وصارت الألف واللام خلفاً منها .
ولعلّ المقصود بلام الإضافة لام الجرّ لأن المعنى : لله أبوك ، وانظر : لسان العرب : « لوه » .

الاستثقال فيما يتكرّر لا في المبدؤ به الأوّل .

ثم قال عقب ذلك : والذّي رجّحه أبو عليّ أنّ المحذوف من إنّنا، وكأنّنا إنّما هو النّون الوسطى دُون نون الضّمير ، قال : لأنه عُهِد حَذْفُها دون حذف نون الضّمير .

الرابع : إذا اجتمع نون الوقاية ونون الإناث نحو :

٢٨ = * يسوء الفاليات إذا فَلَيْنِي[١] *

والأصل : فليننني فحذف إحدى النّونين ، واختلف في المحذوفة ، فقال المبرّد : هي نون الوقاية ، لأن الأولى ضمير فاعل لا يليق بها الحذف ، ورجّحه ابن جنّي والخضراويّ وأبو حيّان[٢] ، وابن هشام . وفي البسيط أنّه مجمع عليه .

وقال سيبويه : هي نون الإناث واختاره ابن مالك قياساً على : « تأمروني »[٣] وردّه أبو حيّان ، لأنه قياس على مختلف فيه .

الخامس : المضارع المبدؤ بالتاء إذا كان ثانيه ، تاء نحو تتعلم

(١) لعمرو بن معد يكرب الصّحابيّ يخاطب امرأته ، وصدره :
* تراه كالثغام يُعَلُّ مِسْكاً *
وهو من شواهد : سيبويه ٢/٥٤ ، والحجة لابن خالويه /١٨١ ، وشواهد المغنى للبغدادي ٢/٤٩٨ ، ٩٤٧ « مخطوط » ، والخزانة ٤/٤٤٥ .

(٢) في ط : « ابن حيّان » ، تحريف .

(٣) في ط فقط بزيادة « ما هو معروف » بعد كلمة : « تأمروني » .

وتتكلّم يجوز الاقتصار فيه على إحدى التاءين ، وهل المحذوف الأولى أو الثانية ؟ قولان،أصحّهما الثّاني ، وعليه البصريون ، لأنّ الأولى دالّة على مَعْنى وهي المضارعة .

ورجّحه ابن مالك في شرح الكافية بأنّ الاستثقال في اجتماع المِثْلين إنما يحصُل عند النّطق بثانيهما،فكان هو الأحق بالحذْف ، قال : وقد يفعل ذلك بما صُدّر فيه نونان كقراءة بعضهم : ﴿ ونُزِّلُ الملائكةَ تنزيلاً ﴾[1] قال وفي هذه القراءة دليلٌ على أنّ المحذوف ـ
[٣٦] من التّاءين هي الثّانية ، لأنّ المحذوف من النّونين في القراءة / المذكورة إنّما هي الثانية .

ورجّحه الزّنجانيّ[2] في « شرح الهادي » بأنّ الثانية هي التي

---

(١) الفرقان / ٢٥ ، وهي قراءة أبن عمرو ، وابن كثير ، وخارجه ، وابن معاذ ٦٨ انظر البحر المحيط ٤٩٤/٦ ، وتفسير الكشاف ٨٩/٣ ، والمحتسب ١٢٠/٢،وتفسير الفخر الرازي ٧٤/٢٤.

(٢) الزنجانيّ : هو عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب الخزرجي الزّنجانيّ
وكتابه : « شرح الهادي » أكثر الجار بُرْدي من النقل عنه في شرح الشافية .
وذكر في آخره أنه فرغ منه ببغداد في العشرين من ذي الحجة ٥٦٤ هـ .
وانظر البغية ١٢٢/٢ .

تُعَلّ ، فتسكن وتُدغم في « تَذَكّرون »[١] فلمّا لَحِقَها الإعلال دون الأولى لحقها الحذْفُ دون الأولى ، إذ الحذف مثل الإعلال .

السّادس : الفعل المضاعف على وزن : فَعِلَ نحو ظَلِلّ ، ومَسّ ، وأَحَس ، إذا أسند إلى الضّمير المتحرّك نحو ظَلِلْتُ،ومَسِسْت وأَحْسَسْتُ جاز حذف أحد حرفي التضعيف فيقال :ظَلْتُ ومَسْت، وأَحَسْت[٢] ، وهل المحذوف الأول وهو العين أو الثاني وهو اللّام ؟ قولانْ أصَحّهما الأوّل وبه جَزَم في التّسهيل .

وقال أبو عليّ في « الإغفال » : قد حذف الأول من الحروف المتكرّرة كما حذف من الثّاني[٣] وذلك قولهم ظَلْت ، وَمَسْت،ونحو ذلك .

---

(١) أي أن الأصل : « تتذكرون » .

(٢) يقول آبن عصفور في الممتع ٢/ ٦٦٠ ، ٦٦١ :
« فإن كان الثاني من المثلين ساكناً فالإظهار ، ولا يجوز الإدغام ، لأن ذلك يؤدي إلى اجتماع الساكنين .
وقد شذ العرب في شيء من ذلك ، فحذفوا أحد المِثْلين تخفيفاً لمّا تعذر التخفيف بالإدغام ، والذي يحفظ من ذلك : أَحَسْتُ ، وَظَلْتُ ، ومَسْتُ .
وسبب ذلك أنه لما كره اجتماع المثلين فيها حذف الأول منها تشبيهاً بالمعتل العين ، وذلك أنك قد كنتَ تدغم قبل الإسناد للضمير ، فتقول : أحسّ ، ومسّ،وظل ، والإدغام ضرب من الاعتلال » .

(٣) أي يقال : ظَلت ، ومَسْتُ بفتح الظاء والميم ، وظِلْتُ ومِسْتُ بكسرهما .

فإن قيل : ما الدّليل على أن المحذوف الأول ؟ قيل : قوْل مَن قال : ظِلْت ومِسْتُ،فألقى حركة العين المحذوفة على الفاء كما ألقاها عليها في : خِفْتُ وهِبْت وظِلْتُ .

ولو كان المحذوف اللاّم دُونَ العين لتحرّك ما قبل الضّمير .

وكذلك قَلْب الأول من المتكررة نحو : دِينار[١] كما قلب الثاني نحو : تَظَنّيْتُ[٢]، وتَقَضّيْتُ[٣] .

وخُففت الهمزة الأولى ، كما خففت الثّانية نحو : « جاء أشْراطُها »[٤] .

السّابع ـ لا سيّما إذا خففت ياؤها كقوله :

٢٩ = فِهْ بالعقُود وبالأَيْمان لا سِيَما
عَقْدٌ وفاءٌ به مِنْ أَعْظم القُرَبِ [٥]

---

(١) وأصله : « دنّار » بنون مشدّدة ، فأبدلت الياء من النون الأولى هروباً من ثقل التضعيف بدليل قولهم : دنانير ، ودُنَينير في التحقير . انظر الممتع ١/٣٧١.

(٢) أصله : تَظَنّنْت ، فأبدلت النون ياء هروباً من اجتماع الأمثال .

(٣) أصله : تقضّضْتُ ، بضادين ، فأبدلت الضاد الثانية ياء .
وقالوا أيضاً : تفضّيت من الفضة .
انظر : الممتع ١/٣٧٣ ، ٣٧٤ .

(٤) محمد / ١٨ .

(٥) في ط والنسخ المخطوطة : « في » بدون هاء السكت . وفي ط فقط :

فهل المحذوف الياء الأولى وهي العين أو الثانية وهي اللام ؟ اختار ابن جني:الثّاني،وأبو حيّان:الأول .

قال ابن إياز في « شرح الفصول » : واعلم أنه قد جاء تخفيف سيّ من لا سيّما إلا أنهم لم ينصّوا على المحذوف منها ، هل هو عينها أو لامها ؟

الّذي يقتضيه القياس بأن يكون المحذوف اللّام ، لأن الحذف إعلال ، والإعلال في اللام شائع كثير ، بخلافه في العَيْن .

وبعضُهمُ يزعم : أنهم حذفوا الياء الأولى لأمرين : أحدهما سكُونها ، والثانية متحرّكة ، والمتحرّك أقوى من السّاكن،فكانت الأولى أولى بالحذف لضَعْفها .

والثاني : أنها زائدة ، والثانية[(٢)] منقلبة عن واو أصليّة،والزائد / [٣٧] أولى من الأصل بالحذف ، ولما حُذِفت الياء الأخيرة لم تُرَدّ الياء إلى أصلها،لإرادة المحذوف . انتهى .

وفي الكلام الأخير نظر .

الثامن ـ باب الأمثلة الخمسة إذا أُكّد بالنّون الشديدة نحو : واللهِ

---

(١) « عقد وفائه » والتصويب من النسخ المخطوطة ، وكتب الشواهد . انظر : شواهد العيني علي الأشموني ٢/١٦٨ ، وشرح شواهد المغني للسيّوطيّ رقم ٤١٣ .

(٢) في كل النسخ « والأولى » والصواب: والثانية كما يقتضي الأسلوب .

لَتَضْرِبُنّ ، فإنه يجتمع فيه ثلاث نونات : نون الرّفع ، والنون المشددة فتحذف واحدة،وهي نون الرّفع كما جزموا به ، ولم يحكوا فيه خلافاً .

التاسع ـ ذو بمعنى صاحب ، أصله عند الخليل : « ذَوْوٌ »[١] بوزن : « فَعْلٌ »[٢] وعند ابن كَيْسان :«ذَوَوٌ»[٣] بالفتح فحذف إحدى الواوين . قال أبو حيّان:وفي المحذوف قولان : أحدهما : الثّانية ، وهي اللاّم ، وعليه أهل الأندلس وهو الظّاهر ، والثاني:الأولى،وهي العين وعليه أهل قُرْطبة .

العاشر : قال الشّمس بن الصائغ في قوله :

٣٠ = أيهـا السَّـائِـلُ عَنْهُـم وَعَنِـي
لستُ مـن قَيْس وَلَا قَـيْسُ مِنِـي[٤]

---

(١) في سيبويه ٢/٣٣ : « وكان الخليل يقول : « هذا ذوٌّ » بفتح الذّال لأن أصله الفتح تقول : « ذوا » [أي في حالة التثنية] ، وتقول : ذوو [أي في حالة الجمع] .

(٢) في الأشموني ١/٧١ : ومذهب الخليل أنّ وزنها فَعْل بالإسكان ولامها واوٌ .
وعند سيبويه وزنها : فَعَلٌ بالتحريك ، ولامها ياء أي « ذَوَىٌ » .

(٣) وفي الأشموني ١/٧٢ : وقال ابن كيسان : تحتمل الوزنين جميعاً .
أي : فَعْلٌ ، وَفَعَلٌ .

(٤) قائله مجهول .
وهو من شواهد : ابن يعيش ٣/١٢٥ . « وقيس » في الموضعين ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، لأنه بمعنى القبيلة .
وعلى هذا البيت تعليق مفيد في هامش آبن يعيش في الموضع المذكور .

الذي ذكروُا أنّ المحذوف من : مِني وعنِي نون الوقاية . ويحتمل أن تكون باقية،ونون مِنْ،وعَنْ هي المحذوفة إلّا أن يقال : إن الحروف بعيدة عن الحذف مِنْها .

الحادي عشر: « ذا »المشار بها عند البصريّين ثلاثيّة الوضع ، وألفها منقلبة عن ياء عند الأكثرين ، وعن واو عند آخرين ، ولامها عن ياء باتّفاق .

وجزموا بأن المحذوف اللّام ، ولم يحكوا فيه خلافاً ، ثم رأيت الخلاف فيه مَحْكِيًّا في « البسيط » ، قال أكثر النحاة : على أن المحذوف لامه ، لأنها طَرَفٌ فهي أحقّ بالحذف قياساً على الإعلال ، ولأن حذف اللّام أكثر من حذف العَيْن ، فتعليق الحُكْم بالأعَم أولى .

ومنهم من قال : المحذوف عينه والموجود لامه ، لأنَ العَيْن ساكنة،والسّاكن أضعف من المتحرّك،فهو أَحَقّ بالحذف،ولأنه لو كا ن المحذوف لامه لعُدِمت علّة قلب الياءِ ألفًا ، لأنّ العين تكون ساكنة فلا توجد فيها علّة القلب ، وأمّا اللّام فمتحرّكة،فإذا حذفت العين وُجدت علّة الإعلال،وهو تحرّك حرف العِلّة وانفتاح ما قبلهُ . [٣٨]

الثّاني عشر : قال بدر الدّين بن مالك في قوله تعالى : ﴿ فأما إنْ كان مِنَ المُقَرّبين فَرَوْحٌ ﴾[1] . إنّ أصل الفاء داخلة على : إنْ كان ، وأُخِّرَتْ لِلزُوم الفَصْل بين أمّا والفاء فالتقى فاءان :فاء أمّا ، وفاء

(١) الواقعة / ٨٨ ، ٨٩ .

جواب إنْ،فحذفت الثّانية[١] حَمْلاً على أكثر الحذفين ، نظائر[٢] .

الثالث عشر : إذا صَغّرت كساء قلت : كُسَيّ ، وقد اجتمع فيه ثلاث ياءات : ياء التّصغير ، والياء المنقلبة عن الألف ، والياء المنقلبة عن التي هي لام الكلمة ، فتحذف أحدها .

وهل المحذوف الياء الأخيرة التي هي لام الكلمة أو الياء المنقلبة عن الألف؟قولان ، نصّ سيبويه على الأول،كذا نقله أبو حيّان بعد أن جزم بالثاني .

الرابع عشر : إذا نسبت إلى نحو طيّب وسيّد ومَيّت حَذَفْت إحدى الياءين : فقلت : طَيْبيّ ، وسَيْدِيّ تخفيفاً . وقد جزموا بأنّ المحذوف الثّانية ، لا الأولى . كذا جزم به ابن مالِك وأبو حيّان في

(١) في الجني الداني / ٥٢٥ : ومذهب سيبويه أن الجواب في ذلك لـ « أمّا » ، لا للشّرط ، وحذف جواب الشرط لدلالة جواب « أمّا » عليه . ولذلك لزم معنى جواب : « أمّا » عليه .
وذهب الفارسيّ في أحد قوليه : إلى أن الجواب للشرط ، وجواب « أمّا » محذوف .
وذهب الأخفش : إلى أن الفاء وما بعدها جواب لـ « أمّا » . وللشرّط معاً ، والأصل : مهما يكن من شيء ، فإن كان من المقرّبين فروح ، ثم تقدّمت إنْ ، والفعل الذي بعدها فصار التقدير : « فأمّا إن كان من المقربين ففروحٌ ، فالتقى فاءان ، فأغنت إحداهما عن الأخرى ، فصار : « روح » .

(٢) هكذا في ط ،والنسخ المخطوطة : ولعلها في نظائر ، بحذف : «في» .

كتبهما .

وعلّله أبو حيّان بأن موجب الحذف توالي الحركات واجتماع الياءات ، فكان حذف المتحرّكة أولى .

وقال الزمخشري في الفائق[١] : « هيْن وليْن مُخَفّفان مِنْ:هَيِّن ولَيِّن والمحذوف من يائيهما الأولى . وقيل : الثّانية .

الخامس عشر : يجوز حذف إحدى الياءين من « أيّ » قال الشاعر :

٣١ = * تَنَظَّرْتُ نَصْراً والسِّماكَيْنِ أيْهُما[٢] *

وقد جزم ابن جنّي في ذا بأن المحذوف الثّانية ، وهي اللاّم لقلة حذف العَيْن ، قال : ولهذا بقيت الأخرى ساكِنة كما كانت .

السادس عشر : إذا اجتمع همزة الاستفهام مع همزة قطع نحو ﴿ءأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّماء﴾[٣] فإنها ترسم بألف واحدٍ ، وتحذف

(١) انظر الفائق ٤/١٢٢ ، ١٢٣ عند قول عمر رضي الله عنه : النساء ثلاث : فهينةٌ لَيْنةٌ عفيفة مسلمة تعين أهلها على العيش ولا تعين العيش على أهلها . . . الخ .

(٢) للفرزدق ، وتمامه :

* عليّ من الغيْث استهلّت مواطرُهْ *

وفي ط : « نسر » بالسين ، تحريف . وفي ط : « نظرت » بحذف التاء ، تحريف .

وهو من شواهد : المحتسب ١/٤١ ، ١٠٨ ، والمغني رقم ١٢٤،وانظر الديوان ١/٢٨١ . والشاهد من قصيدة يمدح بها نصر بن سيّار .

(٣) المُلْك / ١٦ . وقد رسمت الهمزتان في المصحف على هذه الصورة :=

الأخرى.كذا في خط المصحف .

واختلف في المحذوفة فقيل : الأولى ، وعليه الكسائي ، لأن الأصليَّة : أوْلى بالثبوت .

وقيل : الثَّانية ، وعليه الفـرّاء وثعلب وابن كَيْسان ، لأن بهـا حصل الاستثقال ، ولأنها تُسهّل ، والمُسهّل أولى بالحـذف ، ولأن [٣٩] الأولى حرْفُ مَعْنًى فهي أولى بالثّبوت . /

السابع عشر : إذا وقف على المقصور المنّون نحو : رأيت عصاً وقف عليه بالألف .

قال ابن الخّباز : وكان في التّقدير ألفان : لامُ الكلمة ، والألف التي هي بدلٌ من التّنوين كما في : رأيت زيدا في الـوقف ، قال : وحذفت إحدى الألفين ، لأنه لا يمكن اجتماع ألفين .

وقال : والمحذوفة هي الأولى عند سيبويه ، والباقية التي هي بدل من التّنوين .

قال : وكانت الأولى أوْلى بالحذف ، لأن الطّارئَ يزيل حُكْم الثّابت .

= « ءامنتم » .

وقد اختلف في تسهيل الثانية منهمـا ، وإبدالهـا ، وتحقيقها ، وإدخـال الألف بينهما . انظر هذه القراءات في النشر ٢/٣٦٤ .

قال : فإن كان المقصور غير منوّن نحو : رأيت العصا ، فالألف هي لام الكلمة اتّفاقاً .

وفي « شرح الإيضاح » لأبي الحسن بن أبي الربيع : اختلف النّحويّون في هذه الألف الموجودة في الوقف ، فالظّاهر من كلام سيبويه أنها الألف الأصليّة،وأنّ التنوين ذهب في الوقف في الأحوال الثّلاثة ، في الرّفع والنّصب والجرّ،فرجعت الألف الأصليّة لزوال ما أزالها .

وذهب المازنيّ:إلى أنها بدل من التّنوين لأنّ قبل التنوين فتحة في اللّفظ فصار «عَصَا » في الأحوال الثلاثة بمنزلة زيد في قولك : رأيت زَيْدا .

وذهب أبو عليّ الفارسيّ : إلى أنّها في الرفع والخفض بدل عن الألف الأصليّة لزوال التّنوين وفي النّصب بدلٌ من التّنوين .

الثامن عشر : تحيّة وتثيّة إذا نسبت إليهما قلت : تَحَوِيّ وَتَأَوِيّ بحذف إحدى الياءين ، وقلب الأخرى واواً .

والياء المحذوفة هي الأولى التي هي عين الكلمة ، والباقية المنقلبة هي الثانية وهي لام الكلمة . جزم به أبو حيّان .

التاسع عشر : باب رَمْيَة ، ينسب إليه : رَمَوِيّ كذلك .

والمحذوف الياء الأولى،وهي الياء المدغمة في لام الكلمة .

جزم به أيضاً .

وكذلك باب مَرْمِيّ إذا قيل فيه : مَرْمَوِيّ ، المحذوف منه الياء الأولى،وهي الزائدة المنقلبة عن واو مفعول ، والباقية المنقلبة هي لام الكلمة.جزموا به .

العشرون : قال صاحب«الترشيح»[١] إذا صغّرت : أسود ، وعُقاباً ، وقضيباً ، وحماراً، قلت : أسَيِّد ، وَعُقَيِّب ، وقُضَيِّب وحُمَيِّر ، بياء مشدّدة مكسورة ، فإذا نسبت إلى هذه حذفت الياء المتحرّكة التي تلي آخر الاسم ، فقلت : أُسَيْدِيّ ، وَقُضَيْبِيّ بياء [٤٠] ساكنة / .

الحادي والعشرون : قال أبو حيّان : إذا صَغّرت : مُبَيْطِر[١] ، ومُسَيْطِر ، ومُهَيمِن أسماء فاعل من : بَيْطَرَ ، وسَيْطَرَ،وهَيْمَنَ : تحذف الياءَ الأولى ، لأنها أولى بالحذف ، وتثبت ياء التصغير .

الثاني والعشرون : إذا اجتمعت همزتان مُتّفقتان في كلمتين نحو : « جاء أَجَلُهم »[٢] « والبَغْضَاء إلى »[٣] ، « أَوْلياءُ أُولَئك »[٤]

(١) الترشيح : لخطاب بن يوسف بن هلال القرطبيّ ، أبو بكر الماردي . توفي بعد الخمسين والأربعمائة .

(١) البيطرة : معالجة الدّوابّ ، والمبيطر مَن صنعته كذلك .

(٢) الأعراف / ٣٤.

(٣) المائدة / ٦٤ .

(٤) الأحقاف / ٣٢.

جاز حذف أحدهما تخفيفاً . ثم مِنْهم من يقول : المحذوف الأولى لأنها وقعت آخر الكلمة محلّ التغيير .

ومنهم من يقول:المحذوف الثانية ، لأن الاستثقال إنما جاء عندها.حكاه السّيد ركن الدين في شرح الشافية .

الثّالث والعشرون : باب الإفعال والاستفعال مما اعتلّت عينهُ كإقامة واستقامة ، أصلهما : إقْوام ، واسْتقوام ، نقلت حركة الواو فيهما وهي العين إلى الفاء فانقلبت ألفاً لتجانس الفتحة ، فالتقى ألفان ، فحذفت إحداهما لالتقاء الساكنين ، ثمّ عوض منها تاء التأنيث .

واختلف النحويون : أيّتهما المحذوفة ؟فذهب الخليل وسيبويه : إلى أن المحذوف ألف إفعال واستفعال ، لأنها الزائدة لقربها من الطّرف ، ولأن الاستثقال بها حصل .

وإليه ذهب ابن مالك . وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوف عين الكلمة .

الرابع والعشرون : باب مفعول المعتل العين نحو : مَبِيع ، ومصَون ، أصلهما :مَبْيُوعٌ ومَصْوُون،ففعل بهما ما فعل بإقامة واستقامة من نقل حركة الياء والواو إلى السّاكن قبلهما فالتقى السّاكنان : الأول عين الكلمة ، والثاني واو مفعول الزائدة،فوجب حذف أحدهما

واختلف في أيهما حذف ؟ فذهب الخليل وسيبويه : إلى أن المحذوف واو مفعول لزيادتها ، ولقربها من الطّرف .

وذهب الأخفش : إلىٰ أن المحذوف عين الكلمة،لأن واو مفعول لمعنىً ، ولأن الساكنين إذا التقيا في كلمة حذف الأول .

الخامس والعشرون : يستحيى بياءين في لغة الحجاز ، وأمّا [٤١] تميم فتقول : / يستحي بياء واحدة .

قال في (التّسهيل) : فيحذفون إحدى الياءين . قال أبو حيان : إمّا التي هي لام الكلمة وإمّا التي هي عين الكلمة .

أمّا حذف لام الكلمة فلأن الأطراف محلّ التغيير ، فلما حذفت بقي : يَسْتَحِي كحاله مجزوماً ، فنقل حركة الياء إلى الحاء التي هي فاء الكلمة وسكنت الياء .

وأمّا حذف عين الكلمة ، فقيل نقل حركة الياء التي هي عينٌ إلى الحاء فالتقى ساكنان الياء التي هي « عين الكلمة » ، والياء التي هي لام،فحذف الأولى لالتقاء السّاكنين ، فعلى التّقدير الأول يكون وزن الكلمة يستفع ، وعلى الثاني يكون وزنها يَسْتَفِل . .

السادس والعشرون : باب صحاري وعذاري فيه لغات : التّشديد وهو الأصل،والتخفيف هروباً من ثقل الجمع مع ثقل التشديد ، ثم الأوْلى بالحذف الياء التي هي بدل من ألف المدّ ، لأنه

قد عهد حذفها ، ولِأنّ الكلمة خماسية ، والمُبْدلة من ألف التأنيث بمنزلة الأصليّ،فَهِي أحق بالثّبوت،وما قبلها أحق بالحذف . قاله في « البسيط » .

السابع والعشرون : قراءة ابن محيصن : « سواءٌ عليهم أَنْذَرْتَهم »[1] بحذف إحدى الهمزتين . قال ابن جنيّ في « المحتسب » : المحذوف الأولى،وهي همزة الاستفهام . قال : فإن قيل: فلعلّ المحذوف الثانية ، قيل : قد ثبت جواز حذف همزة الاستفهام ، وأما حذف همزة « أفعل » في الماضي فبعيد .

الثامن والعشرون : باب جاء وشاء اسم فاعل من : جاءَ وشاءَ أصله : جاءِيٌ وشاءِيٌ ، لأن لام الفعل همزة ، فمذهب الخليل : أن الهمزة الأولى هي لام الفعل قُدِّمت إلى موضع العين ، كما قُدّمت في شاكٍ وهارٍ .

ومذهب سيبويه : هي عين الفعل استثقل اجتماع الهمزتين ، فقلبت الأخيرة ياء على حركة ما قبلها ، وهي لام الفعل عنده ، ثم فُعِل به ما فُعِل بقاضٍ ، فوزنه على هذا : فاعل .

وعلى قول الخليل :«فالع»، لأنه مقلوب . وآل هذا إلى أن في

---

(١) البقرة / ٦ . ويشارك ابن محيصن في هذه القراءة : ابن كثير والزّهري . وانظر : الجامع لأحكام القرآن ١/١٨٥ ، وتفسير الفخر الرّازي ١/١٧٨ ، وتفسير الكشاف ١/٢٦ ، وانظر حاشية الخضري ٢/٦٣ .

المحذوف قولين : قول سيبويه : اللاّم ، وقول الخليل : العين .

التاسع والعشرون : نحو :

٣٢ = * يا زَيْدَ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ *(١)

و

[٤٢] ٣٣ = * بَيْن ذِرَاعيْ وَجْبَهَةِ/الأَسَدِ *(٢).

وفي المحذوف خلافٌ : قال المبرّد : الأول . وقال سيبويه :

---

(١) قطعة من بيت تمامه :

..... * الذّبّلِ تطاول اللّيلُ عَلَيْكَ فانْزِل *

وهو لعبد الله بن رواحة ، فيما قال النحاس .

وقيل : قاله بعض ولد جرير .

واليعملات : جمع يعملة ، وهي الناقة القوية الحمولة .

والذّبل : جمع ذابل بمعنى الضامر : كرُكّع : جمع راكع .

وقد كتب هذا الشاهد في ط والنسخ المخطوطة في صورة مثال نثري . وهو من شواهد : سيبويه ١/٣١٥ ، والمنصف ٣/١٦ ، وابن يعيش ٢/١٠ ، والخزانة ١/٣٦٢ ، والمغنى رقم ٨٢٨ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥٢ ، والأشموني وحاشية الصبّان ٣/١٥٣ ، والعينيّ هامش الأشموني ٣/١٥٣ ، والهمع والدرر رقم ١٥٥١ .

(٢) كتب الشاهد في ط والنسخ المخطوطة على أنه مثال نثري . وصدره :

* يا من رأى عارضاً أسرّ به *

وقد نسب للفرزدق . وهو من شواهد : سيبويه ١/٩٢ والخزانة ١/٣٦٩، ٢/٢٤٦، والمغنى رقم ٧١٠ ، ١٠٥١ وذراعا الأسد ، وجبهة الأسد : أسماء نجوم .

الثاني . ورجّحه ابن هشام .

وقال ابن النّحاس ، في التّعليقة : قولهم : « قَطع اللهُ يَدَ ورِجْلَ مَنْ قَالها » : أجمعوا على أن هُنا مضافاً إليه محذوفاً مِن أحدهما. واختلفوا : مِنْ أيِّهما حُذِف ؟ فمذهب سيبويه : حُذِف مِنَ الثّاني وهو أسهل ، لأنه ليس فيه وضع ظاهر موضع مضمر ، وليس فيه أكثر من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظّرف . وحَسُن ذلك وشجّعه كون الدّليل يكون مقدماً على المدلول عليه .

ومذهب المبرّد:أن الحذف من الأول وأن « رجل » المضاف إلى « مَنْ » المذكورة « ويد » مضافة إلى : مَنْ قالها أخرى محذوفة . ويلزمه أن يكون قد وضع الظّاهر موضع المضمر إذ الأصل : يد مَنْ قالها ورِجْله . وحَسُن ذلك عنده كون الأول معدوماً في اللفظ فلم يَسْتَنْكره لذلك . انتهى .

الثلاثون : نحوُ زيد وعمرو قائم .

ومذهب سيبويه : أن الحذف فيه مِن الأول مع أن مذهبه في نحو : زيد زيد اليَعْمَلات : أن الحذْفَ من الثّاني .

قال ابن الحاجب [1] : إنما اعْتُرِض بالمضاف الثّاني بين

(١) ابن الحاجب : هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس . ولد في أواخر سنة ٥٧٠ هـ بإسنا من بلاد الصعيد ، وتوفي في الإسكندرية في ضحى نهار الخميس سادس عشر من شوال ، ودفن خارج باب البحر بتربة الشيخ =

المتضايفين،ليبقى المضاف إليه المذكور في اللّفظ عِوَضاً مِمَّا ذهب .

وأمّا هنا فلو كان قائم خبراً عن الأوّل لوقع في موضعه،إذْ لا ضرورة تدعو إلى تأخيره إذا كان الخبر يحذف بلا عوض ، نَحْوُ :«زيد قائم وعمرو»من غير قُبْح في ذلك . انتهى .

وقيل : أيضاً : كلّ من المبتدأين عامل في الخبر،فالأوْلى إعمال الثاني لِقُربه .

قال ابن هشام : ويلزم من هذا التعليل أن يقال بذلك في مسألة الإضافة . قال : والخلاف إنما هو عند التّردّد ، وإلّا فلا تردّد في أن الحذف من الأول في قوله :

٣٤ = نحْنُ بِما عِنْدنا وَأنت بما
عِنْـدك راضٍ والـرّأيُ مُخْتَـلِفُ(١)

= صالح بن أبي شامة سنة ٦٤٦ .
انظر : الطالع السعيد/١٦ ، وشذرات الذهب ٥/٢٣٤ . وله ترجمة وافية في كتابي : المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة من ص ٥٦ إلى ٩٢ .

(١) نسب إلى قيس بن الخطيم . وفي هامش ديوانه / ١١٥ : ذكر المحقق أن ناسخ الأصل كتب شرحاً في الهامش يفيد أنه نسب لقيس أبياتاً سبعة ، وهي ليست له ، ومنها هذا الشاهد .
وقد نفاها أيضاً الأغاني ٣/١٩ ، ٢٠ . طبع دار الكتب .
وهو من شواهد : سيبويه ١/٣٨ ، وابن الشجريّ ١/٣١٠ ، والأشموني ٣/١٥٢ ، واللسان : « فجر » .

ومن الثاني قوله :

٣٥ = * فإنّي وَقيّارٌ بها لَغَرِيبُ * [١]

الحادي والثلاثون : « ذات » أصلها : ذَوَيَةٌ ، تحرّكت الواو والياء فقلب كل/ منهما ألِفاً فالتقى ألفان فحذف أحدهما . [٤٣]

قال ابن هشام في (تَذْكِرته)[٢] : وَيَنْبَغِي أن ينظر هل المحذوف فيها الألف الأولى أو الثانية ؟ فقياس قول سيبويه والخليل في:إقامة واستقامة أن يكون المحذوف الأولى ، وقياس قولهما في مثل: مَصُون أن يكون المحذوف الثانية .

الثاني والثلاثون : قولهم : « لاه أبوك » في « لِلّه أبوك » قال الشّلوبين في تعليقه على كتاب سيبويه: مذهبنا أن المحذوف حرف الجرّ واللاّم للتّعريف .

وزعم المبرد : أن المحذوف اللاّم المَعْرفة،ولام الله الأصلية والمبقاة لام الجرّ ، فُتِحَتْ ردًّا إلى أصلها كما تفتح مع المضمر ، قال :

---

(١) لضابىء بن الحارث البرجُميّ . وصدره :
* فمن يك أمسى بالمدينة رَحْلُهُ *
من شواهد : سيبويه ١/٣٨ ، والمغنى ٢/٩٥ ، والخزانة ٤/٣٢٣،وهمع الهوامع والدّرر رقم ١٦٧٦ ، ١٦٧٧ .

(٢) ذكر السيّوطيّ : أنها في خمسة عشر مجلّداً . انظر : دائرة المعارف الإسلامية ١/٢٩٦ ، والمدرسة النحوية في مصر والشام / ٣٦١ .

وهذا أولى ؛ لأنّ في مذهبكم حَذْفَ الجارّ وإبقاء عمله ، وهو مع ذلك حَرْفُ معنًى ، وأمّا أنا فلم أَحْذِف حَرْفَ المعنى ، بل حذفت ما لا معنى له .

قال الشَّلَوْبين : وهذا المذهب قد وافق في حذف اللام المعرفة ، وبقي الترّجيح بين حَرْف الجرّ وحرف الأصل ، فَزَعَمنا أنَّ المحذوف حرفُ الجرّ ، وَزَعَمَ أنّ المحذوف اللاَّمُ الأصليّة .

ورجّح مَذْهَبُه بأن حرف الجَرّ لِمَعنىً ، وفيه إبقاء عمله . وينبغي أن يترّجح مذهبنا ، لأنه قد ثبت حرف الجرّ محذوفاً ، وعملُهُ مَبْقِيٌّ في نحو : « خيرٍ عافاك اللّهُ »[1].

وفي مذهبه ادّعاءُ فَتْحِ اللاّم ، ونحن نُبْقِي الكلام على ظاهره . وأيضاً ، فإن الذين يفتحون اللاّم الجارَّة قوم بأعيانهم،لا يفعل ذلك غيرهم .

وجميع العرب يقولون : « لاه أبوك » بالفتح فدل على أنها ليست الجارّة ، إذ لو كانت الجارّة لما فتحها إلاّ مَنْ لُغَتُهُ أن يقول : المال لَزَيدٍ وَلَعَمْرٍو،فهذا يؤيّد ما ذهبنا إليه . انتهى .

---

(١) أشار السيّوطيّ في الهمع ٤/٢٢٥ إلى هذا المثل بقوله :
تقول العرب : « خيرٍ بالجر لمن قال : كيف أصبحت ؟ بحذف الباء ، وبقاء عملها ، لأن معنى كيف : بأي حال ، فجعلوا معنى الحرف دليلاً ، فلو لفظ به لكانت الدّلالة أقوى ، وجواز الجرّ أولى » .

الثالث والثلاثون : « الآن »[١] أصله : «أوان »[٢]، ثُمّ قيل : حُذفِت الألف بعد الواو،وقلبت الواو ألفاً . وقيل : بل حذفت الواو وبقيت الألف بعدها،فوقعت بعد الهمزة . حكاهما في « البسيط » .

(١) في ط فقط : « لان » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

(٢) وفي ط فقط : « لوان » تحريف،صوابه من النسخ المخطوطة والهمع ٣/١٨٤ حيث ذكر أن أصله : « أوان » ، قلبت الواو ألفاً ، ثم حذفت لالتقاء السّاكنين .
وردّ بأن الواو قبل الألف لا تنقلب كالجواد ، والسوّاد .
وقيل : حذفت الألف ، وغيّرت الواو إلى الألف كما قالوا : راح ، ورواح ، استعملوه مرة على فَعَل ، ومرة على فَعَال كزَمَنٍ وزمانٍ .

فصـــل
[في المضاعف]

من نظائر ذلك وهو عكس القاعدة ؛ قال أبو حيّان : اختلف النحوّيون في أيّ الحرّفين من المضاعف هو الزائد ؟ فذهب الخليل : [٤٤] إلى أن الزائد هو الأوّل/ فاللاّم الأولى من « سلّم » هي الزائدة،وكذلك الزّاي الأولى من « بِلّزِ »[١] .

وذهب يونس فيما ذكره الفارسِيّ عنه:إلى أنّ الثاني هو الزّائد .

حجّة الخليل أنّ الْمِثْلَ الأوّل قد وقع موقعاً يكثر فيه أمّهات الزوائد وهي الياء والواو والألف ، ألا ترى أنّها تقع زائدة ساكنة ، ثانيةً نحو : حَوْقَل وَصَيْقل ، وكاهل . وثالثة نحو : كتاب وعجوز وقضيب ، فإذا جعلنا الأولى من : سَلّم وبِلّز زائدة كانت واقعة موقع هذه الحروف .

وكذلك في قَرْدَد[٢] وما أشبهه مما تحرّك فيه المضاعفان ،

---

(١) بِلّزّ : المرأة القصيرة .

(٢) القَرْدد : الوجه ، يقال : جاء بالحديث على قَرْدده أي وجهه .

الأول : هو الزّائد عند الخليل .

وحجة يونس : أنْ الثّاني يقع موقعاً يكثر فيه أمهات الزّوائد ، ألا ترى أن الواو والياء يزاد ان متحرّكتين نحوُ جَهْوَر[١] وَعِثْيَر[٢] ، وَرابِعين نَحْوُ كَنَهْوَر[٣] ، وعِفْرية[٤] ، فإذا كان الثاني من سلّم وبِلِزّ زائداً كان واقعاً موقع هذين الحرفين .

قال أبو حيّان ولا حجّة فيما أستدلّ بِهِ الخليل ويونس،لأنه ليس فيه أكثر من التأنيس بالإتيان بالنّظير .

وأمّا سيبويه فقد حكم بأنّ الثّاني هو الزائد ، ثم قال بعد ذلك : وكِلا الوجهين صواب ومذهب . فهذا يَدُلّ على احتمال الوجهين .

واختلف في الصّحيح فذهب الفارسِيّ : إلى أن الصحيح مذهب سيبويه،واسْتَدَلّ على ذلك بوجود : « اسحنكَكَ »[٥] و« اقعنسس »[٦] وشبههما في كلامهم .

---

(١) في القاموس : « جهر » : جَهْور : كجعفر : اسم موضع .
(٢) عِثْيَر : التراب . (القاموس) .
(٣) كَنَهْوَر : « كَسَفَرْجَل » قطع من السحاب كالجبال ، والضخم من الرجال . وانظر القاموس .
(٤) في القاموس : يقال : أسد عِفْر وعِفْرية ، وعِفْريت : شديد .
(٥) اسحنكك الليل : أظلم ، واسحنكك الكلام عليه : تعذر (القاموس) .
(٦) اقعنسس : تَأَخّر (القاموس) .

قال : وذلك أن النّون في افْعَنْلَلٍ من الرّباعي لم توجد قط إلا بين أصلين نحو : احْرَنْجَم[١] ، فينبغي أن يكون ما ألحق به من الثلاثيّ بين أصلين لئلا يخالف المُلحَق المُلحق به ، ولا يمكن ذلك إلّا بجعل الأول هو الأصل ، والثّاني هو الزائد .

وإذا ثبت ذلك في هذا حملت سائر المضاعفات عليه .

وذهب ابن عصفور : إلى أن الصّحيح مذهب الخليل بدليلين :

أحدهما : قول العرب في تصغير : « صَمَحْمَح »[٢] : صُمَيْح ، فحذفوا الحاء الأولى ، فثبت أنها الزّائدة ، لأنه لا يجوز حذف الأصليّ ، وإبقاء الزّائد .

والثاني : أنّ العين إذا تضَعَّفَتْ وفصل بينهما حرف فذلك [٤٥] الحرف / لا يكون إلّا زائداً ، ، نحو : « عَثَوْثل »[٣] ، « عَقَنْقل »[٤] ، ألا ترى أنّ الواو والنون الفاصلتين بين العينين زائدتان ، فإذا ثبت ذلك تبيّن أن الزائد من الحاءين في صَمَحْمَح هي

---

(١) احرنجم : يقال : احرنجم القوم أو الأبل : اجتمع بعضها على بعض وازدحموا . (القاموس) .

(٢)) في القاموس : « صمح » : الصّمحمح : الرجل الشديد .

(٣) في القاموس : « بمثل » العَثَوْثل : الفَدْم المسترخي .

(٤) في اللسان : « عقل » العقنقل : ما ارتكم من الرّمل ، وتعقل بعضه ببعض . ويجمع : عقنقلات ، وعقاقل .

الأولى ، لأنها بين العينين فلا ينبغي أن تكون أصلاً ، لئلاّ يكون في ذلك كَسْرٌ لما استقرّ في كلامهم من أنه لا يجوز الفصل بين العينين إلاّ بَحَرْفٍ زائد .

وإذا ثبت أن الزائد من المِثْلَيْن في هذين الموضعين هـو الأول حُمِلَتْ سائرُ المواضع عليهما .

وذهب ابن خروف والشلوبين : إلى التّسوية بين مذهب الخليل ومذهب سيبويه .

وذهب ابن مالك : إلى تفصيل ، فحكم بزيادة الثّاني والثّالث في « صَمَحْمَح » ونحوه ، والثّالث والرّابع في « مَرْمَرِيس »[1] وأنّ الثاني في نحو« اقْعنسس»والأول في نحو علَّم أولى بالزيادة .

قال أبو حيان : وهذا التّفصيل الذي ذكره ليس مذهباً لأحد ، وإنما هو إحداث قول ثالث جَرْياً على عادته .

وفي « البسيط » اختلف في « مُغْدَودِن »[2] هل الزائد فيه الدّال الأولى أو الثّانية ؟ فَعَلَى الأول يقال في تصغيره: مُغَيْدِن بحذف الواو مع الدال ، لأن الواو وقعت ثالثة ، وعلى الثّاني: مُغَيْدِين بقلبها ياءً ؛ لأنها

(١) في القاموس : « مرس » ، المرمريس :الداهية ،والأملس ،والطويل من الأعناق ، والصلب ، وأرض لا تنبت شيئاً .

(٢) في القـاموس : « غـدن » : المُغْدَوْدِن من الشجـر : النـاعم المتثّني ، والشّاب الناعم .

رابعة فلا تحذف .

ومن ذلك أيضاً ، قال أبو حيان : سألني شيخنا بهاء الدين بن النّحاس عن قولهم : هذانِّ بالتشديد ، ما النّون المزيدة ؟ .

قلت : الأولى ، فقال : قال الفارسِيّ في « التّذكرة » : هي الثانية ، لئلّا يفصل بين ألف التّثنية ونونها ، ولا يفصل بينهما . قلت له : يكثر العمل في ذلك،لأنّا نكون زدنا نوناً متحرّكة،ثم أسكّناالأولى ، وأدغمنا أو زدناهاساكنة ، ثم أسكنا الأولى ،وأدْغَمْنا ،فتحرّكت لأجل الإدغام بالكسر على أصل التقاء الساكنين .

وعلى ما ذكرتُهُ نكون زدنا نوناً ساكنةً ، وأدغمنا فقط ، فهذا أولى عندي لقلة العمل ، ثم ظهر لي تقويته أيضاً بأن الألف والنون ليستا متلازمتين فيكره الفصل بينهما ألا ترى إلى انفكاكها منها بالحذف والإضافة ، وتقصير الصّلة . انتهى .

وقال الشّلوْبين : قال بعض النحويين : إنّ النّون الثّانية بدلٌ من اللّام المحذوفة من « ذا » .

[٤٦] ومن ذلك قول زُهَير / :

٣٦ ـ أراني إذا مـا بِتُّ بِتُّ على هـوىً
فَثُمَّ إذا أصبحتُ أَصْبَحتُ غـادِيـا[1]

---

(١) الشاهد لزهير . ورواية الديوان / ١١٥ : « وأني إذا أصبحت » وعلى ذلك فلا شاهد في البيت .
وقد أنكر السيّوطي في شرحه لشواهد المغنى ص ٨٤ ، نسبة هذا الشاهد=

وقول الآخر :

٣٧ = * فَرَأَيْتُ ما فِيه فَثُمَّ رُزِئْتُه[١] *

قال السّخاويّ في « شرح المُفَصّل » : أحدُ الحَرْفَيْن فيهما زائد : الفاء أو ثم . قال : وزيادة الفاء قد وقعت كثيراً ولم تقع زيادة ثُمَّ إلا نادراً فالقضاء بزيادة الفاء أولى .

وقال صاحب البسيط : زاد الفاء مع ثُمّ : وقيل ثُمَّ هي الزّائدة دُون الفاء لِحُرْمَة التَّصَدُّر .

تنبيـــهٌ

[في باب اقعنسس]

باب اقعنسس ، قال ابن مالك : ثاني المِثْلَين فيه أوْلى بالزّيادة لوقوعه موقع ألف احْرَنْبَيَ[٢] .

= لزهير .

والشاهد من شواهد : ابن الشجريّ ٢/٣٢٦ ، والخزانة ٣/٥٨٨ ، ٤/٢٢١ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٦٠٣ ، والأشموني ٣/٩٥ برواية : « عاديا » بالعين .

(١) لأبي كبير الهذليّ كما في الخزانة ٣/٥٨٨ ، وقد ذكر عرضاً وتكملته

* فلبثْتُ بعدك غير راض مَعْمِري *

وفي نسخ الأشباه : « زريته » مكان : « رزئته » .

(٢) في الأشموني ٢/٨٨ : احْرَنْبَي الديك : إذا انتفش للقتال .

قال أبو حيّان : جهة الأولويَّة أنه لما ألحق احْرَنْبَى باحْرَنْجَم ، واحْرَنْبى من باب الثّلاثة لم يأتوا بالزّائد الذي للإلحاق إلّا أخيراً وهي الألف وكذلك ما جيء به للإلحاق في هذا النّوع هو مقابل لهذه الألف ، والمقابل لها في « اقعنسس » إنما هي السّين الثانية،فلذلك حُكِم عليها بأنها الزائدة،ليجري باب الثّلاثيّ في الإلحاق مجرىً واحداً ألا ترى أنهما مشتّقان من الحَرْب والقَعْس ، فلذلك كان الأولى أن تكون السّينُ الثانية هي الزائدة .

فَصـــــل

[في مسائل مختلفة]

(١) ــ تاء التأنيث :

ويناظر ، ما نحن فيه مسألة ، قال الشيخ بهاء الدين بن النّحاس في التعليقة : أجمع النّحاة على ما أن فيه تاء التأنيث يكون في الوصل تاءً ، وفي الوقف هاءً على اللغة الفُصْحى .

واختلفوا أيّهما بدلٌ من الأخرى ؟ فذهب البصريّون إلى أن التاء هي الأصل، وأنّ الهاء بدلٌ. وذهب الكوفيّون: إلى عكس ذلك .

واستدلّ البصريّون بأن بعض العرب يقول التّاء في الوَصْل والوقْف كقوله :

٣٨ = * اللهُ نَجَّاكَ بِكَفَّيْ مَسْلَمتْ[1] *

ولا كذلك الهاء فعلمنا أنّ التاء هي الأصلّ ، وأن الهاء بدل عنها وبأن / لنا موضعاً قد ثبتت فيه التّاء للتأنيث بالإجماع ، وهو في الفعل [٤٧] نحو : قامت ، وقعدت ، وليس لنا موضعٌ قد ثبتت الهاء فيه،فالمصير إلى أنّ التّاء هي الأصل أولى ، لما يؤدّي قولهم إليه من تكثير الأصول .

واستدّلوا أيضاً بأن التأنيث في الوصل الذي ليس بمحلّ التّغيير ، والهاء إنما جاءت في الوقف الذي هو محلّ التغيير ، فالمصير إلى أن ما جاء في محلّ التغيير هو البدل أوْلى من المصير إلى أن البدل ما ليس في محلّ التغيير .

(٢) ــ النكرة والمعرفة :

إذا اجتمع النكرة والمعرفة غلبت المعرفة تقول : هذا زيد ورجل ـ منطلقين فتنصب،« منطلقين »على الحال تغليباً للمعرفة،ولا يجوز الرّفع ، ذكره الأندلسيّ في « شرح المفصل » .

---

(١) لأبي النّجْم ، وتمامه :

* من بَعْدِما ، وبَعْدِما ، وبعدمَتْ *

من شواهد : الخصائص ١/٣٠٤ ، وابن يعيش ٥/٨٩ ، ٩/٨١ ، والشافية ٤/٢١٨ ؛ والتصريح ٢/٣٤٤ ، والهمع والدرر رقم ١٧٢١ ، ١٨٠١ .

(٣) ـ المذكر والمؤنث :

إذا اجتمع المذكّر والمؤنّث غلب المذّكر ، وبذلك استدلوا على أنه الأصل والمؤنّث فرْعٌ عليه .

وهذا التّغليب يكون في التّثنية، وفي الجمع، وفي عَوْد الضّمير، وفي الوصْف، وفي العدد .

(٤) - اجتماع طالبين :

إذا اجّتمع طالبان منها رُوعي الأول ، فيه فروع :

إذا اجتمع القَسَمُ والشّرطُ جُعِل الجوابُ للأوّل منهما ، إذا لم يتقدَّمْهما شيء .

ومنها - أن العرب راعت المتقدّم في قولهم : عندي ثلاثة ذكور من البطّ،وعندي ثلاث من البطّ ذكور،فأتوا بالتاء مع ثلاثة لمّا تقدّم لفظ ذكور وحذفوها لما تقدّم لفظ البَطّ .

ومنها - قال الكوفيّون إذا تنازع عاملان : فالأوْلى إعمال الأول جَرْياً على هذه القاعدة ، إذا أمكن أن يكون حرف موجود في الكلمة أصليًّا فيها أو غير أصلي ، فكونُهُ أَصْلِيًّا أو منقلِباً عنه أَوْلى .

ذكر هذه القاعدة الشلوبين في شرح الجُزولّيَة،وبني عليها أنّ الواو والألف والياء في الأسماء السّتّة لامات للكلمة لا زائدة للإشباع .

(٥) ـ اجتماع الواو والياء :

إذا اجتمع الواو والياء غلبت الياء نحو طَوَيْت طَيًّا ، والأصل طَوْياً . ذكره ابن الدّهان في الغُرَّة .

(٦) ـ اجتماع ضميرين ؛

٤٢ - إذا اجتمع ضميران متكلمّ ومخاطب غلب المَتَكّلم نحو : قُمْنا .

واذا اجتمع / مخاطب وغائب غلّب المخاطب نحو : قُمْتُما . [٤٨]

(٧) ـ تمام الفعل بفاعله :

إذا تمّ الفعل بفاعله أشبها حينئذٍ الحـرْف ، فلذلك لم يستحقّا الإعراب . ذكره ابن جنّي في « الخاطريّات »[١] قال : وَجْهُ شَبه الفِعْل وفاعله بالحرف أنهما جزماً الفعل عند أبي الحسن في نحو قولنا : إن تَقُمْ أَقُمْ[٢] ، وأيضاً فإن الفعل بفاعله قد ألغيا كما يلغي الحرف وذلك نحو : زيدٌ ظننت قائمٌ .

(١) عرفه ابن جني نفسه بقوله : « ما أحضـرنيه الخاطر من المسائل المتثورة مِمّا أمللته ، أو حصل في آخر تعاليقي عن نفسي،وغير ذلك مما هذه حالته وصورته . انظر مقدمة الخصائص لمحققه ١/٦٤ .

(٢) أى أنّ الجواب مجزوم بفعل الشرط وفاعله المضمر .

(٨) ـ الاشتراك والمجاز :

إذا دار الأمر بين الاشتراك والمجاز فالمجاز أوْلى ، وَمِنْ ثَمَّ رَجّح أبو حيّان وغيره قولَ البصرّيين : إن اللاّم في نحو : ﴿ فالتقَطَهُ آلُ فِرْعون لِيكُونَ لهم عدُوًّا ﴾[١] هي لام السبّب على جهة المجاز ، لا لام أخرى تسمى : الصّيرورة أو لام العاقبة ، لأنه إذا تعارض المجاز ووضع الحَرْف لمعنى متجرّد كان المجاز أوْلى ، لأن الوضع يؤول فيه الحرف إلى الاشتراك ، والمجاز ليس كذلك .

وقال ابن فلاح[٢] في « المغني » : اختلف : هل المضارع مشترك بين الحال والاستقبال أو حقيقة في الحال مجازٌ في الاستقبال ؟ قال : والثّاني أرجح ، لأنه إذا تعارض الاشتراك والمجاز فالمجاز أوْلى على المختار .

وقال ابن القوّاس في « شرح الدّرة » الكلمة تطلق مجازاً على الجُمل المركّبة . فإن قيل : هلاّ كان إطلاقها عليها حقيقة فتكون مشتركة ؟ .

أُجيب بأنه إذا أمكن الحمل على المجاز كان أولى ، وإذا دار الأمر بين الترادف والحذف لا لعلة فادعاء الترادف أولى ، لأن باب الترادف أكثر من باب الحذف لا لعلة ، مثاله ، قولهم : سبط وسبطر ،

---

(١) القصص /٨ .

(٢) سبق الحديث عنه ص ٤٨ .

ودمث ودمثر وهندي وهندكي ، فهذه ألفاظ بمعنى واحد ، وتعارض أمران : أحدهما : أن يكونا أصليّين ، ويصير هذا من الترادف .

والآخر : أن تقول حذفت الراء من سبط ودمث شذوذاً ، إذ لا يمكن أن يدّعي أن الراء زائدة، لأنها ليست من حروف الزيادة فكان ادّعاء الأصالة في كلٍّ من الكلمتين أولى من ادّعاء أن أصلهما واحد ، وأنه حذفت لام الكلمة شذوذاً،وأنهما لفظ واحد/ . [٤٩]

(٩) ــ الاختلال :

إذا دار الاختلال بين أن يكون في اللّفظ أو في المعنى كان في اللّفظ أوّلى . لأن المعنى أعظم حرمةً إذ اللّفظ خَدَم المَعْنى ، وإنما أتى باللّفظ من أجله . ذكره ابن الصائغ في « تذكرته » وبنى عليه تَرْجِيح زيادة « كان » في قوله :

٣٩ =* وجيرانٍ لنا كَانُوا كِرام[1] *

على القول بأنها تامّة ، لأن المعنى حينئذٍ : وُجِدَوا فيما مضى ،

---

(١) للفرزدق ، وصدره :

* فكيف إذا مَرَرْتَ بدار قَوْمٍ *

من شواهد : سيبويه ١/٢٨٩ ، والخزانة ٤/٣٧ ، والمغني رقم ٥٢٨ ، والعيني ٢/٤٢ ، والتصريح ١/١٩٢ ، والأشموني ١/٢٤٠،وانظر ديوانه ٢/٢٩٠ .

وذلك معلوم فتصير الجملة حينئذٍ حشواً لا معنى له .

(١٠) ــ نقل الفعل إلى الاسم :

إذا نقل الفعل إلى الاسم لزمته أحكام الأسماء. ذكر هذه القاعدة ابن يعيش في « شرح المفصّل » ، ومِنْ ثَمّ قطعت همزة « أُصمت» أسماً للفلاة ، وأصله فعل أمر .

(١١) وقوع « ابن » بين عَلَمين :

إذا وقع ابن بين علمين فله خصائص :

أحدها : أنه يحذف التّنوين، من الأول، لأن العَلَمين مع ابن كشيء واحد نحو: جاء زيدُ بنُ عمروٍ. قال ابن يعيش: وسواء في ذلك الاسم والكنية واللقب كقوله:

٤٠ = ما زلت أغلق أبواباً وأفتحها
حتّى أتيت أبا عَمْرِو بن عمّار[1]

قال فَحَذْفُ التّنوين من أبي عمرو بمنزلة حذفه من « جعفر بن عمار » .

الثاني : يجوز حكاية العلم الموصوف به كقولك لمن قال :

(١) للفرزدق يمدح أبا عمرو بن العلاء . انظر مراتب النحويين /١٥ .

رأيت زيدَ بنَ عمرو : مَنْ زَيدَ بنَ عمرٍو ، لأنهما صارا بمنزلة واحدة .

ولا يجوز حكاية العلم الموصوف بغيره ، بل ولا المتبّع لشيءٍ من التّوابع أصلاً .

الثالث : إذا نُودِي نحو ، يا زيد بن عمرو ، كانت الصّفة منصوبة على كل حال ، وجاز في المنادي وجهان : أحدهما : الضّم على الأصل ، والثّاني : الإتباع فتفتح الدّال من « زيدَ » إتباعاً لفتحة النّون .

قال ابن يعيش : وهو غريب ، لأنّ حق الصّفة أن تتبع الموصوف في الإعراب ، وهنا قد تَبع الموصوفُ الصفة .

والعلّةَ في ذلك : أنهما جُعِلا لكثرة الاستعمال كالاسم الواحد ، ولذلك لا يحسن الوقوفُ على الاسم الأوّل،ويبتدأ بالثّاني فيقال : ابن فلان .

الرابع : يحذف ألف ابن في الخط لكثرة الاستعمال ، ولأنه لا ينوي فَصْله مِمّا قبله / [٥٠]

أسبق الأفعال

قال الزّجاجيّ[١] في كتاب « إيضاح علل النحو »[٢] : « اعلم أن أسبق الأفعال في التّقدّم الفِعْلُ المستقبل ، لأن الشّيء لم يكن ثمّ كان، والعَدَمُ سابقٌ، ثم يصيرُ في الحال، ثُمّ يصير ماضياً ، فيخبر عنه بالمضيّ ، فأسبق الأفعال في الرتبة المستقبل ، ثم فعل الحال ثم فِعْل الماضي[٣] .

فإن قيل : هلّا كان لفعل الحال لفظٌ ينفرد به عن المستقبل لا يُشْرِكه فيه غيره،ليعرف بلفظه أنّه للحال كما كان للماضي لفظ يعرف به أنه ماضٍ ؟ .

فالجواب : قالوا : لما ضارع الفعل المستقبل الأسماء بوقوعه

---

(١) هو أبو القاسم : عبد الرّحمن بن إسحاق الزجّاجيّ .
توفي سنة ٣٣٧ هـ .
انظر ترجمته في طبقات الزبيدي / ١١٩ ونزهة الألباء / ٣٠٦ .

(٢) الإيضاح في علل النحو حققه زميلنا الدكتور مازن المبارك ،طبع دار النفائس في طبعتين ، والثانية سنة ١٩٧٣ .

(٣) انظر النص في الإيضاح / ٨٥ طبعة ثانية .

موقعها ، وبسائر الوجوه المضارعة المشهورة قوي ، فأعرب ، وجعل بلفظ واحد يقع بمعنيين حملاً له على شبه الأسماء ، كما أن من الأسماء ما يقع بلفظٍ لمعانٍ كثيرة كالعين ونحوها ، كذلك جُعِل الفِعلُ المستقبلُ بلفظ واحدٍ يقع لمعنيين،ليكون ملحقاً بالأسماء حين ضارعها ، والماضي لم يضارع الأسماء ، فيكون له قوتها فبقي على حاله .

الاستغنـــاء

هو باب واسع ، فكثيراً ما استغنت العربُ عن لفْظٍ بلفظ .

من ذلك : استغناؤهم عن تثنية « سواء » بتثنية سيّ ، فقالوا : سِيّان ، ولم يقولوا : سواءان .

وتثنية ضَبُع [١] الّذي هو اسم المؤنّث عن تثْنِية ضِبْعان [٢] الذي هو اسم المذكر فقالوا : ضَبُعان ولم يقولوا ضِبْعانان .

قال أبو حيان : العرَبُ تستغني ببعض الألفاظ عن بعض ، ألا ترى استغناءَهم بِترَك وتارك عن ،وذَر، وواذِر، وبقولهم : رجل آلَي [٣] عن أعجز،وامرأة عجزاء عن أليا [٤] في أشهر اللغات .

---

(١) ضَبُع : بفتح الضاد وضمّ الباء ، وسكونها : مؤنثة جمعها : أَضْبعُ ، وضِباع ، وضُبُع . انظر القاموس .

(٢) بكسر الضّاد كما في القاموس .

(٣) الأَلْية : العجيزة أو ما ركب العَجُز من شحم ولحم . وجمعه : أليات وألايا ، ولا تقل : إلْيةٌ ، ولا ليّة .
ويقال : كبش أليان ، ويحرّك ، وألًى ، وآلٍ ، وآلي .
انظر القاموس : « الألية » .

(٤) في ط فقط ألياء بالهمزة . وفي القاموس والنسخ المخطوطة : « ألْيا » .

وقد عقد ابن جِنّي في « الخصائص » باباً في الاستغناء بالشّيء عن الشيء .

قال سيبويه : اعلم أنّ العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء حتى يصير المُسْتَغني عنه مُسْقطاً من كلامهم البتّةَ .

فمن ذلك : استغناؤهم بترَك عن وذَر ، وودَع / وبِلَمْحَةٍ عن [٥١]
ملْمحة، وعليها كُسِّرت ملامح ، وبِشِبْهٍ عن مَشْبَهٍ، وعليه جاء : مشابه، وبليلة عن لَيْلاةٍ ، وعليها جاءت :ليالٍ[١] .

على أن ابن الاعرابي قد أنشد :

٤١= * في كُلّ يومٍ ما وكلّ لَيْلاهْ[٢] *

وهذا شاذٌّ لم يسمع إلّا من هذه الجهة ، وكذلك اسْتَغْنَوْا بَأَيْنُق[٣] عن أنْ يأتوا به والعين في موضعها ، فألزموه القلب أو

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « ليالي » بالياء ، والأوضح أن تكون ليالٍ كقاضٍ كما جاءت في الخصائص ١/٢٦٧ .

(٢) وردّ هذا الشاهد في الخصائص ١/٢٦٧ على النحو التالي :

في كل يوم ما وكلّ لَيْلاهْ حتى يقولَ كل راءٍ إذ رآه
* يا ويحه من جَمَلٍ ما أشقاه

وورد أيضاً في اللسان : « ليل » .

وانظر : ابن يعيش ٥/٧٣ ، والشافية ٤/١٠٢ ، والهمع والدرر رقم ١٧٧٨ وقد نسب في معجم الشواهد / ٥٥٥ : إلى دُلَم أبو زغيب . .

(٣) في ط : « أنيق » بتقديم النون ، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

الإبدال ، فلم يقولوا : أَنْوُق إلاّ في شيء شاذّ . حكاه الفرّاء .

وكذلك اسْتغنوا بقِسِيٍّ عن قُوُوسٍ فلم يأتِ إلاّ مَقْلوباً .

ومن ذلك استغناؤهم بجمع القِلّة عن جمع الكثرة نحو ، قولهم : أرْجُل لم يأتوا فيه بجمع الكثرة .

وكذلك « آذان » جمع أُذُن لم يأتوا فيه بجمع الكثرة .

وكذلك شسوع[1] لم يأتوا فيه بجمع القِلّة .

وكذلك أيّام لم يستعملوا فيه جمع الكثرة .

وكذلك استغناؤهم بقولهم : ما أجْوَدَ جوابه عمّن هو : «أفعل منه» في الجواب .

واستغناؤهم باشْتَدّ وافتقر عن قولهم : فَقُر وشَدّ وعليه جاء فقير .

ومن ذلك استغناؤهم عن الأصل مجرّداً عن الزيادة بما استُعمِل منه حاملاً للزيادة وهو صَدْرٌ صالحٌ من اللغة ، كقولهم : حَوْشَب[2] لم

---

(١) في ط ، وت : « شوع » تحريف ، صوابه من هـ ، م ، والخصائص وفي اللسان : « شسع » : شِسْع النعل : قبالها الذي يشدّ إلى زمامها ، والزمام : السير الذي يعقد فيه الشِّسع .
والجمع : شُسوعٌ ، لا يكسر إلاّ على هذا البناء .

(٢) في القاموس : « حشب » : الحوشب : الأرنب ، والعجل ، والثعلب

يستعمل منه : حشب عارية من الواو الزائدة : ومثله : كَوْكَبٌ ، لم يستعمل منه كَكَب .

ومنه قولهم : دَوْدَرّى[١] ، لأنا لا نعرف « ددر[٢] » ومثله كثير في ذوات الأربعة . وهو في الخمسة أكثر منه في الأربعة .

فمن الأربعة فلَنْقَس[٣] ، وَصَرَنْفَح[٤] ، وَسَمَيْدع[٥] وعمَيْثَل[٦] ، وسَرَوْمَط[٧] ، وجَحْجَبا[٨] ، وقُسْقُبّ[٩] وقُسْحُبّ[١٠] ، وهِرْشفّ[١١] .

= الذكر ، والضامر ، والمنتفخ الجنبين : (ضِدٌّ) .

(١) في ط و النسخ المخطوطة : دردريّ ، وفي الخصائص : دَوْدَري وفي القاموس « دزر » : الدَّوْدَريّ كَيَهْيَريّ : الذي يذهب ويجيء في غير حاجة .

(٢) في ط : « دردر » تحريف .

(٣) الفَلَنْقَس : هو البخيل الرديء .

(٤) الصَّرَنْفَح : هو الصياح .

(٥) السَّمَيْدع : السّيد الكريم .

(٦) العميثل : النشيط .

(٧) السّرَوْمط : الجمل الطويل .

(٨) جحجبا : حيٌّ من الأنصار .

(٩) القسقب : هو الضخم .

(١٠) القسحب: هو الضخم أيضاً .

(١١) الهِرْشفّ : الكبير المهزول ، والعجوز المسنّة .

وانظر في معاني هذه الكلمات ، هامش الخصائص ١ / ٢٦٩ .

ومن ذوات الخمسة : جَعْفَلِيق [١] ، وحَنْبريت [٢] ، ودَرْدَبِيس [٣] وعَضْرَفوط [٤] ، وقِرْطَبُوس [٥] ، وقَرْعْبلانة [٦] ، وفَنْجَليس [٧] .

ومن ذلك استغناؤهم بواحدٍ عن اثن ، وبائنين عن واحِدَيْن ، وبستة عن ثلاثتين وبعشرة عن خمستين ، وبعشرين عن عشرتين ، وما جرى هذا المجْرى .

وأجاز أبو الحسن [٨] : أَظْنَنْت زيداً عمراً عاقلاً ، ونحو ذلك ،

---

(١) الجَعْفَليق كما في القاموس : العظيمة من النساء :

(٢) حنبريت كما في القاموس : ضعيف جدًّا ، وماء حَنْبريت : ماء خالص .

(٣) صيغة دردبيس ورد ذكرها في الممتع ١/٣٠١ ، وفسرت في الهامش بأنها : الدّاهية .

(٤) صيغة عضرفوط : ورد ذكرها في الممتع ١/١٦٥ ، ٢٨٩ ، ٢/٧٣٤ : وهي ذكر العظاء .

(٥) صيغة قِرْطبوس ورد ذكرها في الممتع ١/١٦٤ : وهي الناقة العظيمة الشديدة .

(٦) صيغة قَرَعْبلانة : دويبة عريضة ، وقد ورد ذكرها في الممتع ١/١٦٥ ويذكر آبن عصفور أنها لا تسمع إلّا من كتاب : « العين » فلا ينبغي أن يلتفت إليها .

(٧) فنجليس كما في القاموس : هي الكمرة العظيمة ، وفي ط فقط : « وفنجيلس » بتقديم الياء على اللام ، تحريف .
وانظر الخصائص ١/٢٦٩ .

(٨) أبو الحسن : يحتمل أن يكون : أبا الحسن الأخفش الأوسط سعيد بن =

وامتنع منه أبو عثمان ، وقال : / استغنت العرب عن ذلك بقولهم: [٥٢] جَعَلْتُهُ يظنُّه عاقلاً. انتهى . كلام ابن جنّي [١] .

وقال الزّمخشريّ في (الأحاجي): سُرادق وحمام وَبوّان [٢] في الأسماء ، وسِبَحْل [٣] وسِبَطْر[٤] في الصّفات لم يجمعوها إلاّ بالألف والتاء وهي مذّكرات ، وإنما قَصُر جمعُها على ذلك استغناءً به عن التّكسير كما استغنوا بأشياء عن شيئاء[٥] .

ومن ذلك استغناؤهم بـ « إليه » عن « حتاه »[٦] وبـ « مثْله » عن

= مسعدة ، وقد توفي ٢٢١ هـ . انظر البغية ١/ ٥٩٠ ، ٥٩١ وأن يكون : أبا الحسن الأخفش الصغير : عليّ بن سليمان . وقد توفي ببغداد ٣١٥ هـ . انظر البغية ٢/ ١٦٨ .

(١) وانظر الخصائص ١/ ٢٧١ .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « بوّان » وشك مصحح الطبعة الثانية من الأشباه فذكر في الهامش : « كذا في الأصلين » ولعله « إيوان » مع أن إيوان يكسّر فيقال : أواوين كما في القاموس . والصواب : بوّان وهو شعب مشهور سجّله المتنبي في شعره بقوله :

يقول بشِعْب بوّان حِصاني أعن هذا يسار إلي الطّعان

انظر ديوان المتنبي ٤/ ٣٨٩ .

(٣) السِّبَحْل :كـ « قِمَطْر »الضخم من الضّب ، والبعير ، والسّقاء والجارية . انظر القاموس .

(٤) السِّبَطْر : كَهِزَبْر : الماضي الشهم ، والسّبط الطويل ، والأسد يمتدّ عند الوثبة . انظر القاموس .

(٥) في ط فقط : « أشياء » تحريف .

(٦) في ط فقط : « حثاه » بالثاء ، تحريف ، والصواب : « حتّاه » أي حتّى التي تكون بمعنى إلى .

« كَـهُ »[١]

وقال سيبويـه : وقد يجمعـون الشيء بالتّـاء، ولا يجاوزون بـه استغناءً ، وذكر سِيات[٢] وشِيَات[٣] .

ومن عكس ذلك استغناؤهم بشفاه، وشِياه عن الجمـع بالألف والتّاء .

وقال الشّلوبين ، : استغنوا عن تثنية أجمع وأبصع وأبتع في باب التوكيد بكِلَيْهما ، كما أَسْتَغْنَوْا عن جمع امرىء[٤] بقولهم : قوم .

وقال أيضاً : كأنّ العرب استغنت عن الجزْم بكيف بالجزم عن غيره ممّا هو في معناه على عادتهم من أنهم يستغنون بالشيء عمّا هو في معناه وكان هذا هُنَا ، ليكون ذلك كالتنبيه على أن الجزم عندهم بالأسماء ليس أصلاً كما فعلوا في الاستغناء بتصغير المفرد وجمعه بالألف والتّاء في اللاتي فقالوا اللّتَيّا ، واستغنوا بذلك عن اللُّوَيْتِيّا. في تصغيرِ اللاّتي ، لعدم تمكّن التّصغير في الأسماء المبهمة .

---

(١) أي الكاف التي : بمعنى : مثل .

(٢) في القاموس : سِيَةُ القوس بالكسر مخففة : ما عطف من طرفيها جمع : « سِيات » .

(٣) في القاموس : الشّية كعِدة : الشاء .

(٤) في ط فقط : امرء بهمزة مفردة ، تحريف .

وقال أبو حيان : واستغنوا بتصغير عَشِيّ عن تصغير : قصر[١] بمعناه .

وبقولهم : في جمع صَبِيّ وغلام : صِبْية وغِلْمَة عن أَصْبِيَة وأَغْلِمة .

وبقولهم في صغير ، وصبيح و ، وسمين ، صغار ، وصِباح ، وسِمان ، عن :« صُغَراء » وصُبَحاء ، وسُمَناء .

وبقولهم : في نحو: ولِيّ وغنِيّ : أولياء وأغْنياء عن فُعَلاء .

وبقولهم : حُكَّام ، وحُفّاظٍ جمع حاكمٍ وحافظٍ عن جمع حكيم وحفيظ .

قال أبو حيّان : هذا عندي من باب الاستغناء خلافاً لقول ابن مالك في « التسهيل » : إنهما جمع حَكَمٍ وحفيظ[٢] على وجه النّدور .

قال وكذا قولهم :بَرَرَةٌ، عندي أنه من باب الاستغناء عن جمعَ بَرٌّ بجمع بارّ ؛ إذ قد سمع بارّ ، وبَرَرَةَ ، وليس جمعاً لـ «بَرّ» ندورًا خلافاً،

---

(١) هكذا في ط والنسخ المخطوطة : « قصر » ، وفي القاموس : « قصر » كَمَقْعَد ، ومنزِل ، ومَرْحَلةٍ : العشِيُّ . وعلى ذلك فقد تكون الكلمة : « مقصر » بفتح الصاد أو كسرها .

(٢) في ط فقط « وحفظ » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والتسهيل /٢٧٤ .

لما قال في : « التّسهيل »[١] .

وباب الاستغناء في الجموع أكثر من أن يحصى .

وقال ابن يعيش : العلمَ الخاصّ لا تجوز إضافته ولا إدخال لام التعريف عليه، لاستغنائه بتعريف العلميّة عن تعريف آخر .

[٥٣] وفي « البسيط » باب أفعل فعلاء / وفَعْلان فَعْلى لا تلحقه تاء التأنيث استغناءً بفعلاء أو فَعْلى عن التأنيث بها .

وقال قد يكون الجمع المفرد في التقدير غير مستعمل في اللفظ، فيستغني بجمع المقدّر عن جمع الملفوظ به، كما استغنى بمصدر بعض الأفعال عن مصدر بعضها نحو: أنا أدَعُه تَرْكاً ، ويمطاوع بعض الأفعال عن مطاوع بعض نحو ، أنختُهُ فبرك ، ولم يقولوا : فناخ .

فمِمّا جاء من الجَمْع لمفرد مقدّر : باطل وأباطيل . وقياسُ مفرده : أبطال أو إبْطيل .

وعروَض وأعاريض، وقياس مفرده : إعريض .

وحديث وأحاديث وقطيع وأقاطيع .

---

(١) وانظر التسهيل / ٢٧٤ .

الاسم أصل للفعل والحرف

قال الشّلوبين : ولذلك جعل فيه التّنوين دونهما ليدلّ على أنه أصل وأنهما فرعان .

قال : وإنما قُلنا : إن الاسم أصل والفعل والحرف فَرْعان ، لأن الكلام المفيد لا يخلو من الاسم أصْلاً ، ويوجد كلامٌ مفيدٌ كثيرٌ لا يكـون فيه فِعْـلٌ ولا حَرْفٌ ، فَـدَلّ ، ذلك على أصـالة الاسم في الكلام ، وفرعيّة الفعل والحرف فيه .

وأيضاً،فإن الاسم ، يخبر به ويخبر عنه ، والفعل لا يكون إلّا مُخبراً به ، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه ، فلمّا كان الاسم من الثلاثة هو الذي يخبر عنه ويخبر به دون الفعل والحرف دلّ ذلك على أنه أصل في الكلام دونهما .انتهى .

وقال الزجاجي في كتاب « إيضاح علل النحو » :

باب القول في الاسم والحرف أيهما أسبق في المرتبة والتقديم ؟

قال البصريّون والكوفيّون : الأسماء قبل الأفعال ، والحروف تابعة للأسماء ، وذلك أن الأفعال أحداث الأسماء ، يعنون بالأسماء أصحاب الأسماء ، والاسم قبل الفعل ، لأن الفعل منه ، والفاعل سابق لفعله .

وأمّا الحروف فإنما تدخل على الأسماء والأفعال لمعانٍ تَحْدُثُ فيها وإعراب تؤثره . وقد دَلّلنا على أن الأسماء سابقة للإعراب ، والإعراب [٥٤] داخل عليها ، والحروف عوامل في الأسماء والأفعال / مؤثرة فيها المعاني والإعراب فقد[١] وجب أن يكون بعدها .

سؤالٌ يلزم القائلين بهذه المقالة :

يقال لهم : قد أجمعتم على أن العامل قبل المعمول فيه كما أن الفاعل قبل فعله ، وكما أن الحدث سابق لِحَدثه ، وأنتمُ مُقِرّون أن الحروف عوامل في الأسماء والأفعال فقد وجب أن تكون الحروف قبلها جميعاً سابقةلها ، وهذا لازمٌ على أوضاعكم ومعانيكم[٢] .

---

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « قد » بدون فاء ، تحريف ، صوابه من الإيضاح الذي نقل السيوطي منه هذا النص /٨٣ .

(٢) في الإيضاح : و « مقاييسكم » مكان : « ومعانيكم » .

الجواب : أن يقال : هذه مغالطة ليس تشبه هذا الحدث[١] والمُحْدِث ولا العِلّة والمعلول[٢] ، وذلك أنا نقول : إن الفاعلَ في جِسْمٍ فِعْلاً ما مِنْ حَرَكةٍ وغيرها سابقٌ لِفْعلِهِ ذلك فيه ، لا للجسم ، فنقول : إن الضّارب سابقٌ لِضَرْبِهِ الّذي أوقعه بالمضروب ، لا يجب[٣] من ذلك أن يكون المضروب أكبَر سِنًّا من الضّارب .

ونقول أيضاً : إن النّجّار سابق للباب الذي نَجَرَه ، ولا يَجِب من ذلك أن يكون سابقاً للخشب الذي نَجَرَ منه الباب .

وكذلك مِثال هذه الحروف العوامل في الأسماء والأفعال ، وإن لم تكن أجساماً ، فنقول : الحروف سابقة لعملها في هذه الأسماء والأفعال ، الذّي هو الرّفع والنّصب والخفض والجزم ، ولا يجب من

---

(١) انظر النص في الإيضاح / ٨٣ ، ٨٤ .
وفي ط فقط : « الحديث » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والإيضاح .

(٢) في ط فقط ، ولا المعلول .

(٣) في ط فقط : « ولا يجب » بالواو.
هذا وفي ط والنسخ المخطوطة سقطت عبارات من نصّ الزجاجي في الإيضاح /٨٣ ، يتوقّف عليها فهم النص فبعد قوله : « الذي أوقعه بالمضروب » سقطت من نسخ الأشباه العبارة الآتية : « لا يجب من ذلك أن يكون سابقاً للمضروب موجوداً قبله ، بل يجب أن يكون سابقاً لضربه الذي أوقعه به . وقد يجوز أن يكون المضروب أكبر سنًّا الخ .
وبهذا يستقيم النّصّ .

ذلك أن تكون سابقة للأسماء والأفعال نفْسِها. وهذا شيء بيّن وواضح. انتهى[١] .

(٤) انظر النص كاملاً في الإيضاح /٨٣ ، ٨٤.

الاسم أخفّ من الصّفة

وذلك أنّ الصّفة: ثقلتْ[١] بالاشتقاق وبالحاجة إلى الموصوف ، وتَتحَمّل الضمير ، وفرّع على ذلك فروع :

منهـا : أن الجمع بـالألف والتاء تسكّن فيـه العين في الصفة كـ « صَعْبَة » وصَعْبات ، وجَذِلة[٢] وجَذْلات وعيشة رَغْدُ[٣] وعيشات رَغْدات ، وَطريقٌ نَهْجٌ ، أي واضح وطرُقٌ نَهْجات .

وتحرّك في الاسم كجَفْنة وجَفَنات وهِنْد وهِنـدات ، وسِدْرَة، وسِدِرات ، وغُرفة وغُرُفات ، قال :

٤٢ * لنا الجَفَنات الغُرّ يَلْمَعْن في الضّحى[٤] *

وشذّ تحريك الصّفة في قولهم : شاة لَجِبَة[٥] ، وشياه لجبات ،

---

(١) في ط فقط: « تقلب » بالباء ، تحريف .

(٢) في القاموس : وكرْمَة جَذِلة كفرِحة : نبتت وجَعُدت عيدانها .

(٣) في القاموس : عيشة رَغْدُ ، ورغَدٌ .

(٤) لحسان بن ثابت . ديوانه / ٢٢٢ وتمامه .

* وأسيافنا يَقْطُرن من نَجْدة دَمَا *

(٥) في القاموس : اللّجَبة محرّكة : واللّجِبةُ بكسر الجيم ، واللُّجبَة كـ :« عِنَبة » : الشاة . =

[٥٥] أي: قليلات / الألبان

وقال أبو عليّ من العرب : مَنْ يُحرِّك لجبة في الإفراد فجاء الجمع على لغته .

وتسكين الاسم ضرورة في قوله :

٤٣ ــ أَبَتْ ذِكَرٌ عَوَّدْن أَحشاءَ قَلْبِهِ
خُفوقاً ورَفْضَاتُ الهَوى في المفاصلِ (١)

قال في « البسيط » : وإنّما فعل ذلك فرْقاً بين الاسم والصّفة .

وخُصّ الاسم بالحركة لخفّته ،وثقل الصّفة :

= قل لبنها،والغزيرة : ضدّ أو خاص بالمِعْزى وجمعه : لِجاب ولَجبات .

(١) الشاهد لذي الرمة . انظر ديوانه / ٥٧٨ .
وهو من شواهد : المقتضب ١٩٢/٢ ، والمحتسب ٥٦/١ ، ٢٧١/٢ ، وابن يعيش ٢٨/٥ ، والخزانة ٤٢٣/٣ . وقد وقع في هذا البيت تحريف . ففي ط ، والنسخ المخطوطة : أبت ذكر من عودن بزيادة : « من » وفي ط ، وت : و « رقصات » بالقاف والصاد ، تحريف صوابه من هـ ، وم ، والمصادر السابقة والديوان .
ورفضات الهوى بالفاء والضّاد المعجمة كما نصّ على ذلك البغدادي في الخزانة ، وهو من قولهم : رَفَضت الإبل تَرْفِض كضَرَب يَضْرِبُ رفُوضاً: إذا تبدّدت في المرعى حيث أَحَبّت . وفي رواية ابن يعيش « أتت ذكر » مكان : « أبت ذكر » وقد رفض هذه الرّواية البغدادي في الخزانة حيث قال : « إن في بعض نسخ الشرح أتت بالمثناة على أنه من الإتيان ، ولم أره في نسخ الديوان ، وعندي منه ـ والله الحمد ـ أربع نسخ » .

قال: وبيان الصّفة من أَوْجُه:

أحدها : أنّها تناسب الفعل في الاشتقاق .

الثاني : أنها تناسبه في تحمل الضّمير .

الثالث : أنها تناسبه في العمل .

الرابع : أنها تفتقر إلى موصوف تتبعه . فلمّا ثَقُلت من هذه الجهات أشبهت ثِقَل المرّكب،فكان زيادة الحركة للفرْق على الخفيف أولى من زيادتها على الثّقيل .

وقال ابن يعيش في « شرح المفصل » : الفرق بين الاسم والصّفَة من حيثُ اللفظ أنّ الاسم غير الصّفة ما كان جِنْساً غير مأخوذ من فعل نحو: رَجُل وفَرَس،وعِلْم وَجَهْل . والصّفة ما كان مأخوذاً من الفعل نحو : اسم الفاعل واسم المفعول كضاربٍ ومضروب ، وما أشْبَهَهما من الصّفات الفعلية، وأحمر وأصفر وما أشبهَهما من صفات الحِلْيَة ، ومِصْري ومَغْربي ونحوهما من صفات النِّسبة .

قال والفرق بينهما من حيث المعنى : أن الصّفة تدلّ على ذات وصفة نحو أسود مثلاً، فهذه الكلمة تدلّ على شيئين :

أحدهما : الذّات، والآخر:السّواد،إلا أنّ دلالتها على الذّات دلالة اسميّة ، ودلالتها على السّواد من جهة أنه مشتق من لفظه فهو خارج .

وغير الصّفة لا يدّل إلا على شيء واحد وهو ذات المُسمّى .

الاشتقاق

بسطت الكلام عليه فيما يتعلّق باللّغة في « المزهر » ونذكر هنا [٥٦] فوائد متعلّقة بالنحو / .

الأولى : مذهب البصريّين : أن الفعل مشتق من المصدر .

وقال الكوفيون : المصدر مشتقٌّ من الفعل . قال أبو البقاء في «التّبيين »: ولما كان الخلاف واقعاً في اشتقاق أحدهما من الآخر لزم في ذلك بيانُ شيئين :

أحدهما : حد الاشتقاق ، والثاني : أنَّ المشتقَّ فرعٌ على المشتق منه، فأمّا الحدّ، فأقرب عبارة فيه ما ذكر الرّمّانيّ وهو قوله : الاشتقاق: اقتطاع فَرْع من أصل يدور في تصاريفه الأصل، فقد تَضَمّن هذا الحدّ معنى الاشتقاق ، ولزم منه التعرّض للفرع والأصل .

أمّا الفرع والأصل فهما في هذه الصّناعة ، غيرهما في صناعة الأقيسة الفقهيّة .

فالأصل ههنا : يراد به الحُروف الموضوعة على المعنى وَضْعاً أوّلياً .

والفرع لفظٌ يوجد فيه تلك الحروف مع نَوْعِ تغييرٍ ينضمّ إليه معنىً زائد على الأصل .

والمثال في ذلك الضَّرْب مثلاً، فإنه اسم موضوع على الحركة المعلومة المسمّاة ضرْباً، ولا يدّل لفظ الضرّب على أكثر من ذلك، فأمّا ضَرَب وَيَضْرِب وضاربٌ ومضروبٌ ففيها حروفُ الأصل وهي : الضّاد والرّاء ، والباء ، وزيادات لفظيّة لزم من مجموعها الدّلالة على معنى الضّرب ومعنًى آخر .

وقال الزّملكانيّ في « شرح المفصّل » : مأخذ الخلافِ بين البصريّين والكوفيّين في أن المصدر مشتقٌّ من الفعل، وعكسه[1] لخلافُ في حدّ الاشتقاق .

فقال قوم : هو عبارة عن الإتيان بألفاظ يجمعها أصل واحد مع زيادة أحدهما على الآخر في المْعَنى ، نحو قولـه تعالى : ﴿ فـأَقِمْ وَجْهك للدّين القيّم ﴾[2] .

وقوله عليه الصّلاة والسلام : « ذو الوَجْهَين لا يكون عند الله وجيهاً » .

وأمّا قوله تعالى : ﴿ وجَنى الجَنّتَيْن دانٍ ﴾[3] فشِبْهُ المشتقّ وليس

(١) في ط فقط : « أو عكسه » بـ « أو » تحريف .
(٢) الرّوم / ٤٣ .
(٣) الرّحمن / ٥٤ .

به ، لأن الجني ليس في معنى الاجْتِنان .

وقال بعضهم : الاشتقاق أن تجد بَيْن اللّفظين مُشَاركَةً في المعنى والحروف الأصول مع تغييرٍ ما .

أمَّا المشاركة في المعنى فلأنهم لا يجعلون الوجْد والموجود من باب الاشتقاق .

[٥٧] واما المشاركة في الحروف الأصول،فلأنهم لا يقولون : إن / الكاذب والمائِنَ من أصل واحد .

وأمّا التغيير من وجهٍ فلا بدّ منه وإلّا لكان هو إيّاه .

ثم إن التّغيير قد يكون بزيادة ، وقد يكون بنُقْصان ، وقد يكون بتغيير حركة،ولا بدّ من زيادة أحدهما على الآخر في المعنى ، وإلّا لزم أن تكون المصادر التي هي من أصل واحد بعضها مشتق من بعض نحو : كَلّ بَصرِي كُلولاً وكِلّة[١] وحَسَبْتُ الحِسابَ حَسْباً وُحْسباناً[٢] .

وقدّرتُ الشّيء من التّقدير قَدْراً وقُدْراناً ، وَقَدَرْتُ على الشيّء بمعنى قَوِيتُ عليه قُدْرَةً وقُدْراناً ومَقْدِرةً[٣] فهذا ونحوه متّحد الأصل مع أنه لا ينبغي أن يقال : أحدهما مشتق من الآخر . على أن ذلك بحثٌ لفظيّ آئلٌ إلى مجرّد اصطلاح .

---

(١) في اللسان : « كلل » وقال بعضهم : كلَّ بَصرُهُ كُلولاً ، وكلَّ يَكِلُّ كلاًّ وكِلّةً وكُلُولاً »

(٢) وَحِسْباناً وَحِساباً وحِسْبَةً وحِسابةَ بِكسرهن كما في القاموس .

(٣) في القاموس : « مقدرة » مثلثة الدّال .

وأما المشتقّ فهو ما وافق غيره في حروفه الأصول ومعناه الأصليّ . وزاد معنىً من غير جنس معناه .

وقال : وإنما قلت : من غير جنس معناه، لتَخرُج التثنية والجمع ، ويدخل المصغر والمنسوب ، فنسبة المشتقّ إلى المشتق منه نسبة الأخص إلى الأعم نحو : إنسان وحيوان . قال: وهذا إن سلّمهُ الكوفيّون لزم أن يكون الفعل مشتقًّا من المصدر لموافقته للمصدر في معناه،وزيادته عليه بالدّلالة على الزّمان المخصوص.

الثانية : قال أبو البقاء في « التبيين » : « الدّليل على أن الفعل مشتق من المصدر طرق :

منها : وجود حدّ الاشتقاق في الفعل ، وذلك أن الفعل يدلّ على حدث وزمان مخصوص ، فكان مشتقًّا وَفَرْعاً على المصدر كـ «لفظ» ضاربٍ ومضروب .

وتحقيق هذه الطريقة : أن الاشتقاق يراد لتكثير المعاني وهذا المعنى لا يتحقّق إلا في الفرع الذي هو الفعل ، وذلك أن المصدر له معنًى واحد وهو دلالته على الحدث فقط . ولا يدل على الزّمان بلفظه ، والفعل يدل على الحدَث والزّمان المخصوص ، .فهو بمنزلة اللفظ المركّب ، فإنه يدلّ على أكثر ، مما يدلّ عليه المفرد ، ولا تركيب إلا بعد الإفراد ، كما أنه لادلالة على الحدث والزمان والمخصوص إلا بعد الدّلالة على الحدث / وحده . [٥٨]

وقد مثل ذلك بالنّقرة[١] من الفِضّة، فإنها كالمادّة المجرّدة عن الصورة،فالفضة من حيث هي فِضّة لا صورة لها، فإذا صيغ منها «جامٌ »أو مِرْآة أو قارورة كانت تلك الصورة مادة مخصوصة ، فهي فرع على المادّة المجرّدة .

كذلك الفعل هو دليل الحدَث وغيره ، والمصْدَر دليل الحدث وحده ، فبهذا يتحقّق كون الفعل فرْعاً لهذا الأصل .

طريقة أخرى : وهي أن نقول : الفعل يشتمل لفظه على حروف زائدة على حروف المصدر تدّل تلك الزيادة على معانٍ زائدة على معنى المصدر، فكان مشتقًّا من المصدر، كضاربٍ ومضروبٍ ونحوهما، ومعلوم أن ما لا زيادة فيه أصل لما فيه الزيادة.

طريقة أخرى : وهي أن المصدر لو كان مشتقّاً من الفعل لأدّى ذلك إلى نقض المعاني الأُوَل وذلك يخلّ بالأصول .

بيانه : أنّ لفظ الفعل يشتمل على حروف زائدة ، ومعان ، زائدة وهي دلالةٌ على الزّمان المخصوص . وعلى الفاعل الواحد ، والجماعة ، والمؤنث ، والحاضر والغائب ، والمَصْدَرُ يذهِب ذلك كله إلا الدّلالة على الحدث وهذا نَقْض للأوضاع الأُول .

والاشتقاقُ ينبغي أن يفيد تشييد الأصول ، وتوسعة المعاني،وهذا

(١) في القاموس : النُّقْرة : القطعة المذابة من الذهب والفضة ، جمعها : نِقار .

عكس اشتقاق المصدر من الفعل .

قال :واحتّج الآخرون بوجهين :

أحدهما : أن المصدر يعتلّ باعتلال الفعل ، والاعتلال حُكْمٌ تسبقُه عِلّتُه ، فإذا كان الاعتلال في الفعل أوّلاً وجب أن يكون أصلاً .

ومثال ذلك قولك : صام صياماً ، وقام قياماً فالواوُ[1]: في قام أصل اعتلّتْ في الفعل ، فاعتلت في القيام ، وأنت لا تقول : اعتل قام لاعتلال القيام .

والثاني : أن الفعل يعمل في المصدر ، كقولك : ضَرَبْتُهُ ضَرْباً،فـ « ضَرْباً »منصوب بضربت،والعاملُ مؤثِّر في المعمول والمؤثِّر أقوى من المؤثّر فيه ، والقوة تجعل القويّ أصلاً لغيره .

قال والجواب عن الأول : أنه غير دالّ عليه كقولهم ، وذلك أن/ [٥٩] الاعتلال شيء يوجبه التصّريف ، وثقل الحروف ، وباب ذلك الأفعال ، لأن صيغها تختلف لاختلاف معانيها ، فقام أصله : قَوم ، فأبدلت الواو ألفاً لتحرّكها ، فإذا ذكرت المصادر من ذلك كانت العِلّة الموجبة للتغيير قائمة في المصدر، وهو الثِّقل.

وأما الوجه الثاني : فهو في غاية السّقوط .

وبيانه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن العامل والمعمول من قبيل الألفاظ،والاشتقاق من

(١) في ط : « قالوا وفي » بالقاف ، تحريف .

قبيل المعاني ، ولا يدلّ أحدها على الآخر اشتقاقاً ،

والثاني : أن المصادر قد تعمل عمل الفعل كقولك : يُعْجِبني ضَرْبُ زيدٍ عمرًا ، ولا يدلّ ذلك على أنه أصل .

الثالث : أن الحروف تعمل في الأسماء والأفعال ، ولا يدلّ ذلك على أنها مشتقّة أصّلاً فضلاً عن أن تكون مشتقّة من الأسماء والأفعال . انتهى .

الثالث : قال السّهيلي : فائدة :

اشتقاق الفعل من المصدر أن المصدر اسم كسائر الأسماء يخبر عنه كما يخبر عنها كقولك ، أعجبني خروجُ زيدٍ فإذا ذكر المصدر وأخبر عنه كان الاسم الذي هو فاعل مجروراً بالإضافة،والمضاف إليه تابع للمضاف،فإذا أرادوا أن يخبروا عن الاسم الفاعل للمصدر لم يُمْكن الإخبار عنه ،وهو مخفوضٌ ، تابعٌ في اللّفظ لغيره ، وحقّ المخبر عنه أن يكون مرفوعاً مَبْدوءاً به ، فلم يَبْقَ إلا أن يُدْخِلوا عليه حَرْفاً يدلّ على أنه مخبر عنه ، كما تدلّ الحروف على معانٍ في الأسماء ، وهذا لو فعلوه لكان الحرف حاجزاً بينه وبين الحَدث في اللّفظ،والحدثُ يستحيل انفصاله عن فاعله كما يستحيلُ انفصال الحركة عن محلّها ، فوجب أن يكون اللفظ غير منفصل لأنه تابع للمعنى ، فلم يبق إلّا أن يشتقّ من لفظ الحدَث ، يكون كالحرْف في النيابة عنه دالًّا على معنى في غيره ، ويكون متّصلاً اتصال المضاف

بالمضاف إليه،وهو الفِعْـل المشتقّ من لفظ الحدَث، فإنه يـدلّ على الحدث بالتّضمن ، ويدلّ على الاسم مخبراً عنه لا مضافاً إليه ، إذ يستحيل إضافة لفظ الفعل الى الاسم كاستحالة إضافة الحرف ، لأن المضاف هو الشّيء بعينه ، والفعل ليس هو الشيء بعينه ولا يدلّ على معنى في نفسه ، وإنما يدلّ على معنى في الفاعل وهو كونُهُ مخبـراً عنه .

فإن قلت : كيف لا يدل على معنى في نفسه وهو يـدل على الحـدث ؟/ . [٦٠]

قلنا : إنما يدلّ على الحدث بالتضمّن،والدّال عليه بالمطابقَةِ هو الضّرْب والقَتْل، وَمِن ثَمّ وجب أن لا يضاف، ولا يعرّف بشيء من آلات التعريف،إذْ التّعريف يتعلّق بالشيء بعينه لا بلفْظ يدلّ على معنى في غيره،ومن ثَمّ وجب ألاّ يُثَنّى ولا يجمع كالحرف ، وأن يُبْنَى كالحَرْف ، وأن يكون عاملاً في الاسم،كالحرف ، وإنّما أعرب المضارع ، لأنه تضمّن معنى الاسم كما أن الاسم إذا تضمّن معنى الحرف بُنِي .

ولما قدّمناه من دلالة الفعل على معنى في الاسم ، وهو كون الاسمِ مُخْبراً عنه وجب أَنْ لاَ يَخْلو عن ذلك الاسمُ مُضْمراً أو مُظْهراً ، بخلاف الحَدَث ، فإنك تذكره ، ولا تذكر الفاعل مُضْمَراً ولا مُظْهراً ، والفعل لابُدّ من ذكر الفاعل بعده ، كما لا بُدّ بعد الحرف من الاسم ، فإذا ثبت المعنى في اشتقـاق الفِعل من المَصْـدر ، وهو كـونـه دالاًّ عـلى معنى في الاسم ، فلا يحتاج في الافعال الثلاثـة إلا إلى صيغة واحـدة ، وتلك

الصيغة هي لفظ الماضي ، لأنه أخفّ وأَشْبَهُ بلفظ الحدَث ، إلاَّ أن تَقوم الدّلالة على اختلاف أحوال المُحْدَث ، فتختلف صيغة الفعل ، ألا ترى كيف لم تختلف صيغتُهُ بعد « ما » الظّرفيّة ، نحو : لا أفعلُهُ ما لاح برق ، وما طار طائر ، لأنَّهم يريدون الحدَثَ مُخْبراً عنه على الإطلاق من غير تعرّض لزمنٍ ولا حالٍ من أحوال الحدث ، فاقتصروا على صيغة واحدة وهي أخف أبنية الفعل .

وكذلك فعلوا بعد التسّوية نحو : سواءٌ عليَّ أَقُمْت أَمْ قعدت ؟ لأنه أريد التسوية بين القيام والقعود من غير تقييد بوقتٍ ولا حالٍ ، فلذلك لم يحتجْ إلاَّ إلى صيغة واحدة ، وهي صيغة الماضي ، فالحدَث إذاً على ثلاثة أضرب :

ضرب : يحتاج إلى الإخبار عن فاعله ، وإلى اختلاف أَحوال الحدَث ، فيشتقّ منه الفعل دلالة على كون الفاعل مُخْبراً عنه ، وتختلف أبنيتُهُ دلالةً على اختلاف أحوال الحدَث .

وضَرْبٌ : يحتاج إلى الإخبار عن فاعله على الإطلاق من غير تقييد بوقت ولا حال ، فيشتقّ منه الفعل ولا تختلفُ أبنيتُهُ . / [٦١]

وضَرْبٌ : لا يحتاج إلى الإخبار عن فاعله،لكن يحتاج إلى ذكره خاصّةً على الإطلاق مضافاً إلى ما بعده نحو : سُبحانَ اللّهِ ، فإنهُ يُنبىء عن العظمة والتّنزيه ، فوقع القَصْدُ إلى ذكره مجرّداً من التّقيدات بالزّمان أو بالأحوال ، ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود

إليه بالذّكر نحوُ إيَّاك ، وَوَيْلَهُ وَوَيْحَهُ ، وهما مَصْدران لم يشتَق منهما فعل حيث لم يحتج إلى الإخبار عن فاعلها،ولا إلى تخصيصهما بزَمن ، ونصبهما كنصبه،لأنه مقصودٌ إليه .

ومِمّا انتصب لأنه مقصودٌ إليه بالذّكر « زَيداً ضربتُهُ» في قول شيخنا أبي الحسن وغيره من النّحويين،وكذلك زيداً ضربتُ» بلا ضمير لا يجعله معمولاً مقدّماً ، لأنَّ المعمول لا يتقدّم على عامله ، وهو مَذْهب قويّ ، ولكن لا يبعد عندي قولُ النّحويين : إنه مفعول مقدّم، وإن كان المعمول لا يتقدّم على العامل والفعل كالحرْف ، لأنَّه عامل في الاسم ،وذلك على معنىً فيه فلا ينبغي للاسم أن يتقدّم على الفعل، كما لا يتقدّم على الحرف ، ولكن الفعل في قولك : ضربت زيداً قد أخذ معموله ، وهو الفاعل ، فمعتمده عليه ومن أجله صيغ .

وأمّا المفعول فلم يُبالوا به ، إذْ ليس إعتماد الفعل عليه كاعتماده على الفاعل ألا ترى أنه يحذف والفاعل لا يحذف ، فليس تقديمُه على الفعل العامل فيه بأبعد من حذفه ، وأمّا زيداً ضربتُه فينتصب بالقصد إليه،كما قال الشيخ.انتهى كلامُ السُّهْيليّ[1] .

---

(١) السهيليّ : عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ بن حبيش . . . السّهيلي الخثعميّ الأندلسيّ المالقيّ .
ومن أشهر مؤلفاته : الرّوض الأنف في شرح السيرة ، وشرح الجمل ، لم يتمّ . =

قال آبن القيّم في[١] «بدائع الفوائد» :وهذا الفصل من أعجب كلامه ولا أعرف أحداً من النحويين سبقه إليه[٢] .

الرّابعة : قال آبن يعيش في « شرح المفصل » : قد يكون الاسمان مُشْتَقَّيْنِ من شيء ، والمعنى فيهما واحدٌ ، وبناؤهما[٣] مختلف ، فيختصّ أحدُ البناءَيْن شيئاً دون شيء للفرْق ، ألا ترى أنهم قالوا : عِدْل لما يعادل من المتاع ، وعَدِيلُ لما يعادل من الأناسِيّ ، والأصل واحد وهو : « ع د ل » ، والمعنى واحد ، ولكنهم خصّوا كل بناء بمعنى لا يشاركه فيه الآخر لِلْفَرْق . ومثله:بناء حَصِينٌ ، وامرأةٌ حَصَانٌ ، والأصل واحد / والمعنى واحد ، وهوالحِرْز ،فالبناء يحرز من [٦٢] يكون فيه،ويلجأ إليه ، والمرأة تحرز فَرْجها .

وكذلك النّجوم اختصت بهذه الأبنية التي هي الدّبَران ، والسّماك ، والعيُّوق فلا يطلق عليها : الدّابر والعائِق والسّامك ، وإن

= وتوفي ليلة الخميس خامس عشر شوال ٥٨١ هـ . ومن شعره المشهور قصيدته الرائعة التي مطلعها :

يا مَن يرى ما في الضمير وَيَسْمعُ أنت المعدّ لكلّ ما يُتوقّعُ

انظر البغية ٢/ ٨١ .

(١) آبن القيّم : هو الإمام العلامة شيخ الإسلام أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي المشتهر بابن القيم الجوزية ، والمتوفي ٧٥١ هـ .
وكتابه : « بدائع الفوائد » كتاب مشهور ،وقدطبع ونشر بتصحيح وتعليق إدارة الطباعة المنيرية .

(٢) الضمير في « إليه » راجع إلى كلام السّهيليّ .

(٣) في ط : « وبناءهما » ، تحريف .

كانت بمعناها لِلفرق .

الخامسة : قال آبن يعيش : الفرْق بين العَدْل وبين الاشتقاق الـذي ليس بِعَدْل : أن الاشتقـاق يكون لمعنى آخـر،أُخِذ من الأوّل كضارب من الضّرْب ، فهذا ليس بعَدْل،ولا من الأسباب المانعة من الصّرف ، لأنه اشتقّ من الأصل لمعنى الفاعل ، وهو غير معنى الأصل الذي هو معنى الضّرْب .

والعَدْل : هو أن تريد لفظاً ، ثم تَعْدِل عنه إلى لَفْظ آخر ، فيكون المسموعُ لَفْظاً ، والمراد غيره ، ولا يكون العَدْل في المعنى إنما يكون في اللّفظ ، فلذلك كان سبباً في منع الصّرْف ، لأنّه فَرْعٌ عن المعدول عنه . انتهى .

وقال الرّمّانيّ : العَدْل ضَرْبٌ من الاشتقاق إلّا أنه مضمّن بتقدير وَضْعِه مَوْضِع المشتقّ منه ، ولذلكَ ثَقُل المعدول ، لأنه مُضَمّن ، ولم يَثْقُل المشتقّ لعدم وقوعه موقع المشتقّ منه . حكاه في « البسيط» .

السـادسـة : قـال في « البسيط » : اختلف في وزن الأسمـاء الأعجميّة .

فذهب قومٌ: إلىٰ أنها لا تُوزن،لتوقّف الوزْن على معرفة الأصلي والزّائد ، وإنما يعرف ذلك بالاشتقـاق ، ولا يتحقّق لها اشتقـاق فلا يتحقّق لها وزن كالحروف .

وذهب قومٌ:إلى أنها توزن،ولا يخفى بُعْدُه،لتوقّف الوزن على معرفة الأصليّ والزّائد،ولا يتحقّق ذلك في الأعجميّة .

السابعة : اختلف هل يقدح الاشتقاق في كون العَلَم مُرْتجلاً ؟ فقيل : « لا » لأنَّ غَطَفان[١] من الغَطَف ، وهو سعة العيش . وعِمْران ، وحَمْدان لهما أفعال ، وإنما الذي يَقْدح فيه أن يكون موضوعاً لمسمًّى ، ثم يُنْقَل إلى غيره . قال صاحب « البسيط » : والتحقيق:أن الاشتقاق يقدح في الارتجال ، لأنه حال الاشتقاق لا بدّ وأن يكون اشتقاقه لمعنىً ، فإذا سمّى به كان منقولاً من ذلك اللفظ المشتقّ لذلك المعنى،فلا يكونُ مرتجَلاً .

الثامنة : قال ابن جنّي في « الخاطريات » : لَاتَهُ يَلِيتُه حَقّه[٢] ، [٦٣] أي انتقصه إيّاه ، / يجوز أن يكون من قولهم : ليت لي كذا ، وذلك أن المُتَمَنِّ للشيء معترف بِنَقْصه عنه ، وحاجتِه إليه .

فإن قلت : كيف يجوز الاشتقاق من الحروف ؟ قيل : وما في ذلك من الإنكار ؟ . قد قالوا : أنعم له بكذا ، أي قال له : نَعَمْ ، وسوّفْتُ الرّجل إذا قلت له : سَوْفَ أفعل ، وسألتك حاجةَ فَلَوْ لَيْت لي ، أي قلت لي : لَوْلا ،و « لا لَيْت لي » أي قُلْت لي : لا لا[٣] .

(١) غطفان بتحريك الطاء : حيّ من قيس .
(٢) في القاموس : لات الرجل : أخبر بغير ما يسأل عنه . ولات الخبرَ : كتمه .
(٣) « ولا لَيْت لي : أي قلت لي : لا لا » سقطت هذه العبارة من ت .

وقالوا : صَهْصَيْتُ بالرجل أي قلت له : صَهْ صَهْ،وَدَعْدَعْتَ الغنم أي قلت لها : داعْ داعْ ، وهاهَيْت ، وحاحَيْتَ ، وعَاعَيْت فاشتقوا من الأصوات كما ترى وهي في حكم الحروف ، فكذلك يكون«لاَتَه»أي انتقصه من قولهم :« ليت »:إذا تمنيت ، وذلك دليل النّقص .

فإن قيل : فكان يجب على هذا أن يكون في قولهم : لاَتَه يَلِيتُه معنى التّمنّي ، كما أن في « لاَ لَيْتَ » معنى الرّد : وفي « لَوْلَيْتَ » معنى التّعذّر ، وفي أَنْعمت معنى الإجابة ، قيل : قد يكون في المشتقّ اقتصار على بعض ما في المشتقّ منه،ألا تراهم سمّوا الخِرْقة التي تشير بها النائحة المئلاة[1] : وذلك لأنها لأتالو أن تشير بها ، فمئلاة على هذا مِفْعَلة من :«ألوت»وحده لَفْظاً ، وإن كان المراد بها:أنها لا تألوا أن تشير بها .

وسمّوا الحَرَم : النّالَة ، وذلك أنه لا يُنال مَنْ حَلّهُ ، فهذه فَعْلَة من نال ، وهو بعض : « لا ينال » .

وجاز الاشتقاق من الحروف لأنها ضارعت أصول كلامهم الأول ، إذ كانت جامدة غير مشتقّة كما أن الأوائل كذلك.

(١) في م فقط : « الميلاءة » .

الأصل مطايقه المعنى للفظ

ومن ثَمّ قال الكوفيّونَ : إنّ معنى أَفْعِلْ به في التَّعَجُّب أمْرٌ كلفظه .

وأَمَّا البصريّون فقالوا : إنّ معناه : التّعجب لا الأمر،وأجابوا عن القاعدة بأن هذا الأصل قد تُرِك في مواضع عديدة ، فليكن متروكاً هنا .

قال ابن النّحاّس في التعليقة : وللكوفيينّ أن يقولوا : لم يُتْرك هذا الأصل في موضع إلاّ لحامل ، فما الّذي حملهم على تركه هنا ؟

ويجاب:بأن الحامل موجود وهو أن اللفظ إذا احتيج في فهم معناه إلى إعمال فكْر كان أبلغ وآكد مِمّا إذ لم يكن كذلك ، لأن النَفس حينئذ تحتاج في فهم المعنى إلى فِكْر وتَعَب،فتكون به أكثر كَلَفاً وضِنّة مِمّا إذا لم تَتْعب في تحصيله .

وباب التّعجب موضع المبالغة فكان في مخالفة المعنى لِلّفظ من المبالغة ما لا يَحْصُل باتّفاقهما،فخالفنا لذلك ، وقد ورد الخبر بلفظ / [٦٤]

الأمر في قوله تعالى : ﴿ فَلْيَمْدُد له الرَّحمٰنُ مَدًّا ﴾[١]، وجاء عكس ذلك . انتهى .

ومن المواضع الخارجة عن ذلك ورود لفظ الاستفهام بمعنى التّسوية في : « سواءٌ على أَقُمْت أم قَعَدْتَ؟ ، ولفظ النّداء بمعنى الاختصاص في « اللَّهُمَّ اغفر لنا أيّتها العصابة » .

الأصل أن يكون الأمر كلّه باللاّم من حيث كان معنىً من المعاني

والمعاني إنّما الموضوع لها الحروف ، فجاء الأمر ما عدا المخاطب لازِمَ اللام على الأصل ، واستغنى في فعل المخاطب عنها، فحذفت هي وحروف المضارعة لدلالة الخطاب على المعنى المراد .

وقد يؤتى بها على الأصل كقوله تعالى : ﴿ فبذلكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾[٢] فِيمَن قرأها بالتّاء الفوقيّة وفي الحديث « لِتَأْخُذوا مَصَافَّكم » .

وإتيانه بغير لام هو الكثير. ذكر ذلك ابن النّحاس في التعليقة .

---

(١) مريم / ٧٥ .

(٢) يونس / ٥٨ . وقد نسبت هذه القراءة إلى : ابن عامر ، وعثمان بن عفان، وأبيّ ، وأنس ، والحسن ، والجحدري ، والأعمش .
وانظر الإتحاف / ٢٥٢ ، والبحر ٥ / ١٧٢ ، والطبري ٨٨/١١ ، والجامع للقرطبي ٣٥٤/٨ ، والكشاف ٢٤١/٢ ، والفخر الرازي ١١٨/١٧ والنشر ٢٨٥/٢ .

الأصل في الأفعال التّصرف

ومن التّصرف تقديم المنصوب بها على المرفوع ، واتّصال الضّمائر المختلفة بها .

ذكره أبو البقاء في « التّبيين » ، قال : وقد استثنى منها : نِعْم وَبِئْس وعَسَى وفعل التّعجّب ، فإنّ تقديم المنصوب فيها غير جائز .

إصْلاح اللّفظ

عقد له ابن جنّي باباً في « الخصائص » قال :

اعْلَمْ أنه لما كانت الألفاظ للمعاني أزمّةً ، وعليها أدلّةً ، وإليها موصِّلة ، وعلى المراد بها[١] محصِّلةً عُنِيت بها ، وَأَوْلَيْتُهَا[٢] صَدْراً صالِحاً من تَثْقِيفها وإصلاحها .

فمن ذلك قولهم : أَمَّا زيدٌ فمنطلِقٌ ألا ترى أن تحرير هذا القول إذا صرَّحت بلفظ الشّرط فيه صِرْت إلى أنّك كأنك قلت : مَهْما يكن / [٦٥] من شيءٍ فزيدٌ منطلق ، فتجد الفاء في جواب الشّرط في صدر الجزأين مقدّمة عليهما[٣] .

وأنت في قولك : أمّا زيد فمنطلق إنما تجد الفاء واسطة بين الجزأين ،ولا تقولُ : أمّا فزيدٌ منطلقٌ،كما تقول فيما هو بمعناه : مَهْما يكُنْ من شيء فزيدٌ منطلق .

وإنّما فُعِل ذلك لإصلاح اللّفظ .

---

(١) في الخصائص ٣١٢/١ : « منها » موضع : « بها » .
(٢) في الخصائص ٣١٢/١ : « عنيت العرب بها فأوْلَتْها » .
(٣) في ط ، والنسخ المخطوطة : « عليها » .

ووجْهُ إصلاحه: أن هذه الفاء وإن كانت جواباً ولم تكن عاطفةً فإنما هي على لفظ العاطفة[١] وبصورتها ، فلو قالوا : أَمّا فزيْدٌ منطلق ، كما يقولون : مهما يكن من شيء فزيد منطلق لوقعت الفاء الجارية مَجْرى فاء العطف بعدها اسم ، وليس قبلها اسم ، وإنّما قبلها في اللّفظ حرْفٌ وهو أمّا ، فتَنكّبوا ذلك لما ذكرنا ووسّطوها بين الجزأين[٢] ليكون قبلها اسْمٌ ، وبعدها آخر فتأتِيَ على صورة العاطفة ، فقالوا : أمّا زيد فمنطلق ، كما تأتي عاطفةً بين الاسمين في نحو:قام زيد فعمرو [٣] .

ومثله آمتناعُهم أن يقولوا : انتظرتُك وطلوعَ الشّمس أي مع طلوع الشمس،فينصبوه على أنه مفعول معه ، كما ينصبون نحو:قمتُ وزيداً أي مع زيد .

قال أبو الحسن : وإنما ذلك لأنَّ الواو التي بمعنى مع لا تستعمل إلاَّ في الموضع الذي لو استُعْمِلت فيه عاطفةً لجاز .

ولو قلت : انتظرتُك طلوعُ الشمس أي انتظرتك[٤] وطلوع

---

(١) في الخصائص ١/٣١٢ : « فإنها على مذهب لفظ العاطفة » .

(٢) في الخصائص : « بين الحرفين » .

(٣) في الخصائص زيادة بعد قوله : « فعمرو » وهي : « وهذا تفسير أبي علي رحمه الله » . وهو الصواب .

(٤) هكذا في ط ، والنسخ المخطوطة ، وفي الخصائص : « انتظرك » مكان « انتظرتك » وهذا أوضح .

الشمس لم يجز .

أفلا ترى إلى إجرائهم الواو غير العاطفة في هذا مُجْرى العاطفة ، فكذلك أيضاً تجري الفاء غير العاطفة في نحو : أما زيد فمنطلق مجرى العاطفة ،فلا يؤتى بعدها بما لا شبيه له في جواز العطف عليه قبلها .

ومن ذلك قولهم في جمع تمرة وبُسْرة ونحو ذلك : تَمَرات وبُسرات ، وكرهوا إقرار التاء تناكُراً لاجتماع علامتي تأنيث في لفظ اسم واحد ، فحذفت وهي في النيّة مرادة البتّة ، لا لشيءٍ إلّا لإصلاح اللّفظ ،لأنها في المعنى مقدّرة منّوية[1] ، ألا ترى أنّك إذا قلت : تَمَرات لم يعترض شكّ في أن الواحدة منها تَمْرة . وهذا واضح فالعناية إذاً في الحذف إنما هي بإصلاح اللفظ ،إذْ المَعْنى ناطقٌ بالتّاء مقتضٍ لها ، حاكمٌ بموضعها/ . [٦٦]

ومن ذلك قولهم : إنّ زيداً لقائمٌ ، فهذه لام الابتداء ،وموضعها أوّل الجملة وَصَدْرُها لا آخرها وعَجُزُها ، فتقديرها أوّلُ : لَئِنّ زيداً منطلق ، فلما كُرِه تلاقي حَرْفين لمعنى واحدٍ وهو التّوكيد أُخّرت اللّام إلى الخبر فصار : إنّ زيداً لمنطلقٌ، وإنما أخّرت اللام ولم تؤخر إنّ لأَوْجُهٍ[2] :

---

(١) في الخصائص : « منويّة لا غير » بزيادة : « لا غير » .

(٢) العبارة في الخصائص : « فإن قيل : هلّا أُخّرت إنّ ، وقدمت اللام ؟ . قيل : لفساد ذلك من أوجه » ، والسيوطي نقل العبارة بالمعنى لا باللفظ .

منها : أن اللاّم لو تقدَّمت وتأخَّرتْ«إنّ»لم يجـز أن تنصب[١] اسمها الذي من عادتها نصبه[٢] .

ومنها : أنه لو تأخَّرتْ ونُصِب[٣] لأدّى إلى عمل إنّ فيما قبلها ، وإنّ لا تعمل إلاَّ فيما بعدها .

ومن إصلاح اللفظ ، قولهم : كـأنّ زيداً عمرٌو .

وأصل الكلام زيد كعمرٍو ، ثم أردوا توكيد الخبـر فزادوا فيـه « إنَّ » ، فقالوا : إنّ زيداً كعمرو ، ثُمَّ إنّهم بالغوا في توكيد الشّبَه[٤] فقدّموا حَرْفَهُ إلى أوّل الكلام عنايةً به وإعلاماً أن عهد[٥] الكلام عليه ، فلمّا تقدمت الكافُ وهي جارّة لم يَجُز أن تباشر « إنَّ » لأنها تقطع عنها ما قبلها من العوامل ، فوجب لذلك فَتْحُها ، فقالوا : كَأَنّ زيداً عمرو .

ومن ذلك قولهم : لك مالٌ ، وَعَلَيْك دين ، فالمال والدّيْن هنا مبتدآن ومَا قَبْلَهُما خبرٌ عنهما ، إلاَّ أنّك لو رُمْت تقديمها إلى المكان

---

(١) في الخصـائص : « تنصب إنّ » وقـد سقـطت إنّ من ط ، والنسـخ المخطوطة .

(٢) سقطت عبارات من نص ابن جني بعد كلمة نصبه ، والسيوطي تصرف في النقل، ولم يراع ألفاظ ابن جني كما قيلت .

(٣) أي اسم إنّ .

(٤) هكذا في ط ، وفي النسخ المخطوطة ، وفي الخصائص ٣١٧/١ : « التشبيه » .

(٥) في الخصائص : « عَقْد » مكان : « عهد » .

المقدّر لهما لم يَجُز لقبح الابتداء بالنّكرة في الواجب ، فلمّا جفا ذلك في اللفظ أخّروا المبتدأ،وقدّموا الخبر ، فكان ذلك سهلاً عليهم وَمُصْلِحاً ما فسد[١] عندهم ، وإنّما كان تأخيرُهُ مستحسَناً من قِبَلِ أنه لمّا تأخّر وقع موقع الخبر ، ومن شَرْط الخبر أن يكون نكرة فلذلك صَلُح به اللّفظ،وإنْ كُنّا قد أحطنا علماً بأنه في المعنى مبتدأ .

فأمّا من رفع الاسم في نحو هذا بالظّرف فقد كُفِي مئونة هذا الاعتذار ، لِأَنّه ليس مبتدأ عنده .

ومن ذلك امتناعهم من الإلحاق بالألف إلّا أن تقع آخراً : نحو أرطى[٢] ومِعْزى[٣] ، وَحَبَنْطى[٤] ، وَسَرَنْدى[٥] وذلك أنها إذا وقعت طَرَفاً وقعت مَوْقِعَ حَرْفٍ متحرّك ، / فدلّ ذلك على قُوَّتِها عندهم ، [٦٧] وإذا وقعت حَشْواً وقعت موقع السّاكن،فضَعُفَتْ لذلك،فلم تَقْوَ فيعلم بذلك إلحاقُها بما هي على سَمْت مُتَحرّكه ، ألا ترى أنك لو ألحقت بها ثانية ، فقلت : حَاتِم مُلْحق بجعفر لكانَت مقابِلة لعينه وهي ساكنة ، فاحتاطو لِلّفظ بأن قابلوا بالألف فيه الحرْف المتحرّك ليكون أقوى لها ،

(١) في الخصائص : « لما قد » .
(٢) الأرْطى : شجر نَوْره كَنَوْر الخِلاف تأكلها الإبل .
(٣) المِعْزى : خلاف الضأن من الغنم .
(٤) حَبَنْطى : الحَبَنْطي : الممتلىء غيظاً أو بِطْنة .
(٥) السّرندي : السّريع في أموره والشديد .

وأدلّ على شدّة تمكّنها ، ولِيُعْلم ثبوتها[١] أيضاً وكون ما هي فيه على وزن أصْلٍ من الأصول لها أنّها للإلحاق به ،وليست كذلك ألف قبعثرى[٢] وضَبَغْطرى[٣]، لأنها وإن كانت طرفاً ومنّونةً، فإن المثال الذي هي فيه لا مَصْعَد للأصول إليه فيلْحَق هذا به ، لأنه لا أصل لناسُدَا سِيًّا ، فإنّما ألف قبعثري قِسْمٌ من الألفات الزوائد في أواخر الكلم ثالثٌ ،لا للتأنيث، ولا للإلحاق .

ومن ذلك : أنهم لما أَجْمعوا الزّيادة في آخر بنات الخمسة كما ـ زادوا في آخر بنات الأربعة ـ خَصُّوا بالزّيادة فيه الألف ، استحقاقاً لها ورغبة فيها هناك دون أختيها : الياء والواو . وذلك أن بنات الخمسة لطولها لا يُنْتَهى إلى آخرها إلَّا وقد مُلَّت ، فلمّا تَحَمّلوا الزيادة في آخرها طَلَبوا أخفّ الثلاث ، وهي الألف ، فخصوها بها ، وجعلوا الواو والياء حَشْواً في نحوَ عَضْرَ فُوط[٤] وَجَعْفَلِيق[٥]،لأنهم لو جاءوا

(١) في الخصائص : بعد قوله : تمكنها : « بتنونيها أيضاً » مكان ، « وليعلم ثبوتها أيضاً » .

(٢) القبعثري : الجمل العظيم ، والفصيل المهزول ، والعظيم الشديد .

(٣) الضَّبَغْطَري : الرجل الشديد ، والطويل ، والأحمق ، وكلمة يفزع بها الصبيان ، وما حملته على رأسك ، وجعلت يدك فوقه لئلا يقع ، والضَّبعُ أو أنثاها .
وآنظر القاموس في هذه الكلمة وما قبلها .

(٤) في القاموس : العَضْرَ فوط : ذكر العظاء أو هو من دواب الجن وركائبهم جمعه : عضارف ، وعضْرَ فوطات .

(٥) وفي القاموس : الجعفليق : العظيمة من النساء .

بهما طَرَفاً وَسُدَا سِيِّين مع ثقلهما لظهرت الكُلفة في تجشّمِهما ، وكَدَّت في احتمال النطق بهما . كل ذلك لإصلاح اللفظ .

ومن ذلك : باب الإدغام في المتقارب نحو : وَدَّ في وتِد . « ومن الناس مَن يَقُول »[١] . ومنه جميع باب التقريب نحو : اصطبر ، وازدان ، وجميع باب المضارعة نحو مصدر[٢] وبابه .

ومن ذلك : تسكينُهم لام الفعل إذا اتّصل بها عَلم الضّمير المرفوع ، نحو : ضَرَبت : وَضَرَبْنَ ، وَضَرَبْنا .

وذلك أنهم أجروا الفاعل هنا مُجْرى جزء من الفعل ، فَكُرِه اجتماع الحركات التي لا توجد في الواحد ، فأسكنوا ماقبل الضمير ، « اللاّم »[٣] إصلاحاً للفظ .

ومن ذلك : أنّهم أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النّكرة ولم يَجُز أن يُجْروها عليها لكونها نكرة ، فأصلحوا اللفظ بإدخال الذي لتباشر بلفظ / حرف التّعريف المعرفة ، فقالوا : مررت بزيد [٦٨]

(١) كتبت في الخصائص : « ميّقول » بالإدغام . آية ٨ من سورة البقرة وفيها قراءتان : إدام بغنة ، وإدغام بغير غنة . انظر الحجة لابن خالويه /٦٧ .

(٢) المقصود بالمضارعة : مضارعة الحروف بعضها ببعض ، وقد علق محقق الخصائص ١/٣٢٠ على كلمة مصدر بقوله : « في « أ » كتب الحرف « ز » فوق « مصدر وهذا علامة على نطق الصاد قريبة من الزاي تحقيقاً للمضارعة » .

(٣) أي وهو اللام ، والمراد : لام الكلمة .

الذي قام أخوه[١]

وطريق إصلاح اللفظ كثير واسع .

وذكر ابن يعيش في قولهم : سواء على أقمت أمقعدت؟أن سواء مبتدأ ، والفعلان بعده كالخبر ، لأن بهما تمام الكلام وحصول الفائدة ، قال : فكأنهم أرادوا إصلاح اللفظ وتوفيَته حقّه .

وقال ابن يعيش : اعلم أن قولَهم : أقائمالزّيدان إنما أفاد نظراً إلى المعنى، إذ المعنى : أيقوم الزيدان ؟ فتّم الكلام ، لأنه فعل وفاعل . وقائم هنا اسم من جهة اللفظ، وفعل من جهة المعنى، فلما كان الكلام تامّاً من جهة المعنى أردوا إصلاح اللفظفقالوا :أقائم مبتدأ . والزّيدان يرتفع به ، وقد سدّ مسد الخبر من حيث إن الكلام تم به ، ولم يكن ثَمّ خبرٌ محذوف .

قال : وأمّا قولهم : ضَرْبي زيداً قائماً فهو كلام تامّ باعتبار المعنى إلا أنه لا بدّ من النّظر لِلّفظ وإصلاحه ، لكون المبتدأ فيه بلا خبر ، وذلك أنَّ ضَرْبي مبتدأ ، وهو مصدر مضاف للفاعل وزيداً مفعول به ، وقائماً حال ، وقد سدّ مسدّ خبر المبتدأ ولا يصح أن يكون خبراً فيرتفع ، لأن الخبر إذاكان مفرداً يكون هو الأول، والمصدر الذي هو الضرب ليس القائم .

---

(١) انتهاء نص ابن جني المنقول من الخصائص ١/٣٢١.

ولا يصحّ أن يكون حالاً من زيد لأنه لو كان حالاً منه لكان العامل فيه المصدر الّذي هو «ضَرْبي»، لأنّ العامل في الحال هو العامل في ذي[١] الحال ، ولو كان المصدرُ عاملاً فيه لكان من جملته ، وإذا كان من جُملته لم يصِحّ أن يسدّ مسدّ الخبر ، وإذا كان كذلك كان العامل فيه فعلاً مقدّراً ، فيه ضمير فاعل يعود إلى زيد ، والخبر ظرف زمان مقدّر مضاف إلى ذلك الفعل والفاعل ، والتّقدير: ضَرْبي زيداً إذا كان قائماً ، فإذا هي الخبر .

وقال ابن يعيش أيضاً: إذا قلت: ما أتاني إلّا زيداً إلّا عمرٌو ،فلا بدّ من رفع أحدهما ، ونصب الآخر . ولا يجوز رفعُهما جميعاً ولا نصبهما جميعاً ، وذلك نظراً إلى إصلاح اللفظ وتوفيته ما يستحقّه ، وذلك أنّ المستثنى منه محذوفٌ ، والتقدير : ما أتاني أحدٌ إلّا زيداً إلّا عمرًا ، لكن لمّا حُذِف المستثنى منه بقي الفعلُ مفرّغاً بلا فاعل ، ولا يجوز إخلاء الفعل من فاعل في اللّفظ ، فرُفِع أحدُهما، وتعيَّن نصبُ الآخر .

وقال ابن عصفور : زيدت / الباء[٢] في فاعل : أَفْعِلْ به في [٦٩] التعجّب ، ولـزمت حتى صارلفظ[٣]الفاعل كلفظ المجـرور في نحو قولك :أَمْرِرْ بزيد إصلاحاً لِلّفظ من جهة أن أَفْعِل في هذا الباب لفظه

(١) أي صاحب الحال
(٢) في ط: « الفاء »مكان الباء، تحريف
(٣) في ط فقط: «لفظة» بالتاء.

كلفظ الأمر بغير لام ، والأمر بغير لام لا يقع بعده الاسم الظّاهر إلّا منصوباً نحو اضرْب زيداً أو مجروراً نحو: امرر بزيدٍ ، فـزادوا الباء ، والتزموا زيادتها حتى تكوَن في اللّفظ بمنزلة أمرربزيد .ذكره في شرح « المقرب »[1] .

قال ابن هشام في تذكرته : هذا باب ما فعلوه بمجرد إصلاح اللفظ في مسائل :

أحدها : قولهم : لِهَنّك قائمٌ ، لأنهم لو قـالوا : لِأَنَّـك لكان رجوعاً إلى ما فرّوا منه لكنّهم لما أرادوا الرّجوع إلى الأصـل أبدلـوا الهمزة هاء لإصلاح اللّفظ هذا قول المحققين .

وقال أبو عُبَيد[2] فيما حكى عنه صاحب الصّحاح : إن الأصل : «لِلّه أنّكَ»، فَحَذَفْت إحدى اللّامين ، وألف اللّه ، وهمزة أنك .

---

(١) في ط : « المغرب » بالغين ، تحريف .
والمقرب كتاب في النحو لابن عصفور علي بن مؤمن المتوفي ٦٦٩ هـ وقد حققه الأستاذان :أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري نشر مطبعة العاني ببغداد . وانظر هذا النص المنقول منه في ١/٧٧ .

(٢) أبو عُبَيْد : القاسم بن سلاّم ، وقد كان إمام عصره في كل فن من العلم ، أخذ عن أبي زيد ، وأبي عُبَيـدة ، والأصمعيّ واليزيدي ، وآبن الأعرابي ، والكسائي وغيرهم .
ومن أشهر تصانيفه : الغريب المصنّف ـ غريب القرآن ـ غريب الحديث ـ معاني القرآن ـ القراءات ـ المذكر والمؤنث ـ الأمثال السائرة ، توفي بمكة سنة ثلاث أو أربع وعشرين ومائتين . من الهجرة .

الثانية : زيادة الباء في فاعل : أَحْسِن ونحوه لئلاّ يكون نظير فاعل فعل أمر بغير اللام .

الثالثة : تأخير الفاء في : أما زيد فمنطلق مع أن حقّها أن تكون في أول الجواب إلا أنهم كرهوا صورة معطوف بلا معطوف عليه .

الرابعة : اتّصال الضمير المؤكد للجار والمجرور بكان الزائدة في قوله :

٤٤ = *وجيرانٍ لنا ـ كانوا ـ كرام *[1]

على تقرير ابن جني :

الخامسة : تقديم المعمول في : زيداً فاضرب ، على ما قيل : إن الفاء عاطفة جملة على جملة، وإنّ الأصل ، تَنَبَّهْ فاضرب زيداً .

السّادسة : زيادة اللام في : «لا أبالك» على الصّحيح ؛ لِئلاّ تدخل « لا » على معرفة .

السّابعة : تأكيد الضمير المرفوع المستتر إذا عطف عليه نحو :

---

(١) للفرزدق ، وصدره :

* فَكَيْفَ إذا رَأَيْتُ دِيَارَ قَوْمٍ *

من شواهد: سيبويه ١/ ٢٨٩ ، والخزانة ٤/ ٣٧، والمغنى رقم ٥٢٨، والعيني ٢/ ٤٢ ، والتصريح ١/ ١٩٢ ، والأشموني ١/ ٢٤٠ . وانظر ديوانه ٢٩٠ ، وهو من قصيدة يمدح فيها هشام بن عبد الملك مطلعها :

ألستم عائجين بنا لعنّا نرى العرصاتِ أو أثر الخيامِ

[٧٠] « اسْكُن أنت وزوجك »[١] /

الثامنة : تأكيد المجرور : مررت بك أنت وزيدٍ ،على ما حكاه ابن إياز في « شرح الفصول » .

التاسعة : إدخالهم الفصل في نحو زيدٌ هو العالم .

العاشرة : الفصل بين أن والفعل في نحو « علم أن سيكون »[٢] لئلاّ يليها الفعل في اللّفظ .

وقال أبو حيّان : قال بعض أصحابنا : الذي ظهر بعد البحث أن الأصل في «زيداً فاضرب» : تَنَبّه فاضرِب زيداً ، ثم حذف تَنَبّهْ فصار فاضرِبْ زيداً ، فلما وقعت الفاء صَدْراً قدموا الاسم إصلاحاً للّفظ .

(١) البقرة / ٣٥ .
(٢) المزمّل / ٢٠ .

الأصول المرفوضة

منها: جُملة الاستقرار الّذي يتعلّق به الظّرفُ الواقع خبراً .

قال ابن يعيش : حُذف الخبر الّذي هو استقرّ أو مُسْتقِر ، وأُقيم الظرف مقامه ، وصار الظّرفُ هو الخبر والمعاملة معه ، ونُقِل الضّمير الذي كان في الاستقرار إلى الظّرف وصار مُرْتَفِعاً بالظّرف كما كان مُرْتَفِعاً بالاستقرار ، ثم حذف الاستقرار ، وصار أصلاً مرفوضاً لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظّرف .

ومنها : خبر المبتدأ الواقع بعد لولا نحو : لولا زيد لخرج عمرٌو ، تقديره : لولا زيد حاضر .

قال ابن يعيش : ارتبطت الجملتان وصارتا كالجملة الواحدة وحذف خبر المبتدأ من الجملة الأولى لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره ولم يجز استعمالُه .

ومنها : قولهم : « إِفْعل هذا إما لا » قال ابن يعيش : ومعناه : أن رجلاً أُمر بأشياء يفعلُها ، فتوقّف في فعلها فقيل له : إِفْعل هذا إن كنت لا تفعل الجميع ، وزادوا على « إنْ » « ما » ، وحذف الفعل ،

واتّصل به وكثر حتى صار الأصل مهجوراً .

ومنها : قال ابن يعيش : بنو تميم لا يُجِيزون ظهور خبر « لا » البتّة ، ويقولون : هو من الأصول المرفوضة .

وقال الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع في « شرح الإيضاح » / : الإخبار عن « سُبحان اللّه » يصحّ كما يصحّ الإخبار [٧١] عن البراءة من السّوء ، لكن العرب رفضت ذلك كما أن «مذاكير» جمع لمفرد لم يُنطق به ، وكذلك «لُيَيْلِية» تصغير لشيء لم ينطق به وَ«أُصَيْلان» تصغير لِشَيْءٍ لم يُنْطق به ، وإن كان أصله أن ينطق به ، وكذلك سُبحانَ اللّه إذا نظرت إلى معناه وجدت الإخبار عنه صحيحاً ، لكن العَرَب رفضت ذلك ، وكذلك : «لكَاع» «ولُكَع» ، وجميع الأسماء التي لا تُستعمل إلاّ في النّداء إذَا رجعت إلى معانيها وجدت الإخبار ممكناً فيها بدليل الإخبار عمّا هي في معناه ، لكن العرب رَفَضَتْ ذلك .

وقال أيضاً في قولك : زيداً اضربه ضَعُف فيه الرّفع على الابتداء ، والمختار النصب .

وفيه إشكال من جهة الإسناد ، لأن حقيقة المسند والمسند إليه ما لا يستقلّ الكلام بأحدهما دون صاحبه ، واضْرِب ونحوه يستقلّ به الكلام وحده ، وَلاَ تقْدِرُ هنا أن تُقَدِّر مفرداً ، تكون هذه الجملة في موضعه كما قَدّرت في : زيدٌ ضربته .

فإن قلت : فكيف جاء هذا مرفوعاً وأنت لا تقدر على مفرد

يُعْطى هذا المعنى ؟

قلت : جاء على تقدير شيء رفض ، ولم ينطق به ، واستغنى عنه بهذا الذي وضع مكانه ، وهذا- وإن كان فيه بُعدٌ -إذا أنت تَدَبَّرتَهُ وجدت له نظائر .

ألا ترى أن قام أجمع النحويون على أن أصله : قَوَمَ ، وهذا ما سمع قط فيه ولا في نظيره ، فكذلك «زيداضربه» كأن «اضربهُ» وُضِع موضع مفرد مسند إلى زيد على معنى الأمر ولم يُنْطَق به قط ، ويكون كقام .

وقال أيضاً : مصدر عسى لا يستعمل وان كان الأصل لأنه أصل مرفوض .

الإضافة تَرُدّ الأشياء إلى أصولها

ولذلك أعربت « أيّ » مع وجود شبه الحرف فيها للزومها الإضافة ، فردتها إلى الإعراب الذي هو الأصل في الأسماء .

وإذا أضيف ما لا ينصرفُ ردّ إلى أصله من الجرّ . / [٧٢]

الإضمار أسهل من التضمين

لأن التّضمين زيادة بتغيير الوضع ، والإضمار زيادة بغير تغيير

(١) في ط : « فردتها دتها » تحريف .

قاله : بدر الدين بن مالك في « تكملة شرح التّسهيل »[١] واسْتَدَلّ به على أن الجزم في نحو:« قُلْ لعبادِي يَقُولُوا الّتي هِيَ أحسنُ »[٢] بإضمار إنْ لا بتضمين لفظ الطلب معنى الشّرط .

الإضمار أحسن من الاشتراك

ولذلك كان قول البصريّين : إنَّ النّصب يعد حتّى بأن مضمرة أرجح من قول الكوفيّين: إنّه بحتى نفسها، وأنها حَرْفُ نصب مع الفعل، وحرف جر مع الاسم.

قال ابن إياز : فإن قيل : يلزم على مذهب البصريّين إضمار النّاصب والإضمار خلاف الأصل ، قلنا : الإضمار مجازٌ، والمجاز أولى من الاشتراك .

الإضمار خلاف الأصل

ولذلك رُدّ على قول من قال : إن الاسم بعد لولا مرتفع بفعل

---

(١) ذُكِر في كشف الظنون نهر ٤٠٦ : أن ابن مالك وصل في شرحه للتسهيل إلى باب مصادر الفعل ، ثم كمله ولده : بدر الدين محمد من المصادر إلى آخر الكتاب » .

(٢) الإسراء / ٥٣ . وهي : « وقل » الخ بالواو . ويجوز الاقتباس بدون ذكر حرف العطف.

لازم الإضمار ، فإنه لا دليل على ذلك مع أن الإضمار خلاف الأصل .

وعلى مَنْ قال في قوله تعالى : ﴿ **أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِم لَيْس مصروفاً عنهم** ﴾[1] إنَّ يوم ليس منصوباً بمصروف بل بفعلٍ دلّ الكلام عليه ، تقديرُهُ : يلازمهم يوم يأتيهم ، أو يهجم عليهم ، لأنه لا حاجة إليه مع أن الإضمار خلاف القياس .

---

(١) هود / ٨ .

الإعـــــراب

فيه مباحث :

الأول : في حقيقته ،قال ابن فلاح « في المغنى » : اختلف في حقيقة الإعراب ، فذهب قوم : إلى أن الإعراب معنًى ، وهو عبارة عن الاختلاف واحتجوا بوجهين :

أحدهما : إضافة الحركات إلى الإعراب والشي لا يضاف إلى/ [٧٣] / نفسه .

والثاني : أن الحركات قد تكون في المبنىّ فلا تكون إعراباً ، وهـذه الحركـة عندهم بمنـزلة قـولهم ، مطيّـةُ حَرْبٍ ، أي صـالحة لِلْحَرْب ، وكذا هذه الحركات صالحة للاختلاف في آخر الكلمة .

وذهب قوم : إلى أن الإعراب عبارة عن الحركات وهو الحق لوجهين :

أحدهما : أن الاختلاف أمر لا يُعْقل إلّا بعد التعدّد ، فلو جُعِل الاختلافُ إعراباً لكانت الكلمة في أول أحوالها مبنيَّةً لعدم الاختلاف .

الثاني : أنه يقال : أنواع الإعراب : رفعٌ ونصبٌ وجـرٌّ وجزْمٌ ،

ونوع الجِنس مستلزِمٌ الجِنْسَ .

والجواب عن الإضافة : أنّها من باب إضافة الأعمّ إلى الأخصّ للبيان ، كقولنا : كلّ الدّراهم .

وعن الوجه الثاني : أنه لا يدلّ وجود الحركات في المبنيّ على أنها حركات الإعراب ، لأن الحركة إن حدثت بعامل فهي للإعراب وإلاّ فهي للبناء ، ولذلك خصّصها البصريّون بألقاب غير ألقاب الإعراب .

وقال غيره : في الإعراب مذهبان :

أحدهما : أنه لفظِيٌّ وهو اختيار ابن مالك ، ونسبه إلى المحقّقين . وحدّه في « التّسهيل » بقوله : ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف .

والثاني : أنه معنويّ ، والحركات إنما هي دلائل عليه ، هو ظاهر قول سيبويه واختيار الأعلم وكثير من المتأخرين : وحدّوه بقولهم : تغيير أواخر الكَلِم لاختلاف العوامل الدّاخلة عليها لفظاً وتقديراً .

وجعله ابن إياز قول أكثر أهل العربيّة ، قال ويدلّ عليه وجوه :

منها : أنه يقال حركات الإعراب ، فلو كانت الحركة الإعراب لامتنعت الإضافة ،إذ الشيء لا يضاف إلى نفسه .

ومنها : أن الحركة والحرف يكونان في المبنيّ ، فلو كانت [٧٤] الحركة بعض الإعراب لم يكونا فيه /

ومنها : أنه قد تزول الحركة في الوقف مع الحُكْم بالإعراب .

ومنها : أن السكون قد يكون إعراباً .

ومنها: تفسيرهم بالتغّيير والاختلاف، وكل واحدٍ منهما معنىً ، ثُمّ قال : ولقائل أن يقول : لا دلالة في جميع ذلك .

أمّا الأول:فجوابه أن الحركة لما كانت تنقسم إلى حركة إعراب وحركة بناء قيل حركات الإعراب ، وصحة الإضافة للتخصيص ، فالحركة عامة والإعراب خاصّ ، ولا شبهة في مغايرة العامّ للخاصّ ، فمسّوغ الإضافة المغايرة ، وهي هنا موجودة .

وأما الثاني:فجوابه أنا لم نقل : إنّ مطلق الحركة يكون إعراباً بل الحادث بالعامل هو الإعراب ، ولا يوجد في المبنيّ شيء من ذلك .

وأما الثالث : فجوابه أن الوقف عارض لا اعتبارَ به ، وإنما الاعتبار بحال الوصل ، وأصولهم تقتضي ذلك .

وأما الرابع : فجوابه أن الإعراب هو الحركة أوحذفها،ولهذا قال ابن الحاجب : إنه ما اختلف أواخر المعرب به ، والاختلاف تارةً يحصُل بالحركة وتارةً بحذفها ، وإذا لم يكن مرادُهم أن الحركة وَحْدها الإعراب فكيف يرد عليهم النّقض بالسُّكون ؟ .

وأَمّا الخامس : فجوابه أن الإعراب إنما يفسّره بالتغيير أو

الاختلاف مَن كان مذهبُه أنّه معنويّ .

وَمَنْ خالف ذلك فَسّره بغير ذلك ، وتفسير الخَصْم للشيء على مقتضى مذهبه لا يكون حجّة على مخالفه .

وقال ابن مالك في « شرح التسهيل » : الإعراب عند المحقّقين من النّحويّين عبارة عن المجعول آخر الكلمة مبنّياً للمعنى الحادث فيها بالتّركيب من حركة أو سكون أو ما يقوم مقامهما . وذلك المجعول قد يتغيّر لتغيّر مدلوله وهو الأكثر كالضّمة والفتحة والكسرة في نحو ضرب زيدٌ غلامَ عمرٍو ، وقد يلزم للزوم مدلوله كرَفْع ، « لَأنْولُكَ أن تفعل »[1] «ولعمْرُك»، وكَنَصْب « سُبحانَ الله»، /«ورُوَيْدَك»، وكجر [٧٥] «الكِلاع»، «وعِرْيط» من «ذي الكلاع »[2] و « أمّ عِرْيط »[3] .

---

(١) في ط فقط : « لا ينبغي لك أن تفعل » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة . والنحويّون يقررون أن « لا » إذا دخلت على معرفة وجب تكرارها . وإذا كان مدخولها في معنى الفعل لم تكرر نحو : لا نولك أن تفعل « لأنه ضمن معنى : لا ينبغي لك » انظر الهمع ٢/٢٠٦ ، ٢٠٧ .

(٢) ذو الكلاعِ الأكبر: هو يزيد بن النعمان . والأصغر وهو : سُمَيْفع بن ناكور بن عمرو بن يعفر.
وهما من أذواء اليمن . والتكلّع : التحالف والتجمع ، وبه سميّ ذو الكلاع الأصغر ، لأن حمير تكلعوا على يده أي تجمعوا إلا قبيلتين : هوازن ، وحَراز ، فإنهما تكلعتا على ذي الكلاع الأكبر . انظر في ذي الكلاع القاموس .

(٣) أم عِرْيط : هي كنية العقرب كما ذكرها ابن مالك في ألفيّته
* مِنْ ذاك أُمُّ عِرْيط لِلْعَقْرب *

وبهذا الإعراب اللّازم يُعْلم فساد قول مَنْ جعل الإعراب تغييراً .

وقد اعتذر عن ذلك بوجهين : أحدهما : أنّ ما لا يلزم وجهاً واحداً من وجوه الإعراب ، فهو صالحٌ للتّغيير،فيصدُقُ عليه : مُتَغيّر ؛ وعلى الوجْه الّذي لازمه :تغيير .

والثاني : أن الإعراب تجدّد في حال التّركيب فهو تغيير باعتباره كونه منتقلاً إليه من السّكون الذي كان قبل التّركيب .

والجواب عن الأول : أن الصالح لمعنىً لم يُوجَدْ بعد لا يُنْسب إليه ذلك المعنى حقيقةً ، حتى يصير قائماً به ، ألا ترى أنّ رجلاً صالح للبناء إذا ركّب مع لا ، وخمسةَ عشرَ صالح للإعراب إذا فُكّ تركيبُه ، ومع ذلك لا يُنْسب إليهما إلا ما هو حاصل في الحال من إعراب رجل ، وبناء خمسة عشر،فكذا لا ينسب تغيير إلى ما لا تغيير له في الحال .

والجواب عن الثاني : أن المبنيّ على الحركة مسبوق بأصالة السكون فهو متغيِّرٌ أيضاً ، وحاله تغيير، فلا يصلح أن يُحَدّ بالتغيير الإعراب لكونه غير مانع من مشاركة البناء .

ولا يخلص من هذا القَدْح قولهم : لتغيير العامل ، فإن زيادة ذلك توجب زيادة فساد ، لأن ذلك يستلزم كون الحال المنتقل عنها حاصلة لعامل تغيّر ثم خَلَفهُ عاملٌ آخر حال التّركيب،وذلك باطلٌ بيقين ، إذ لا عامل قبل التركيب ، وإذا لم يَصِحّ أن يعبّر عن الإعراب

بالتغيير صحّ التعبير عنه بالمجعول آخراً من حركة وغيرها على الوجه المذكور .

وقال بعضهم : لو كانت الحركات وما يجري مجراها إعراباً لم تُضَفْ إلى الإعراب ، لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه .

وهذا قولٌ صادر عمّن لا تأمّل له ، لأن أضافة أحد الاسمين إلى الآخر مع توافقهما معنىً أو تقاربهما واقعة في كلامهم بإجماع .

وأكثر ذلك فيما يقدّر أولها بَعْضاً أو نوعاً ، والثاني : كُلًّا أو جِنْساً ، وكلا التقديرين في حركات الإعراب صالحٌ فلم يلزم من استعماله خلاف ما ذكرنا . انتهى . / [٧٦]

المبحث الثاني
في وجه نقله من اللغة إلى اصْطلاح النّحويين

قال ابن فلاح في « المغنى » : فيه خمسة أوجه :

أحدها : أنه منقول من الإعراب الذي هو البيان . ومنه قوله عليه الصّلاة والسلام « والثّيِّب يُعْرِب عنها لسانُها » أي يُبِين . والمعنى على هذا : أن الإعراب يُبَيِّن معنى الكلمة كما يُبَيِّن الإنسان عما في نفسه .

الثاني : أنه مشتقّ من قولهم : عَرِبَتْ معدة الفصيل إذا فَسَدت ، وَأَعْرَبْتها أي أصلحتها . والهمزة للسّلب كما تقول : أَشْكَيْتُ الرّجل إذا أزلت شِكايَتهُ . والمعنى على هذا : أن الإعراب أزال عن الكلام التباسَ معانيه .

الثالث : أنه مشتقٌّ من ذلك ، والهمزة للتّعدية لا للسّلب . والمعنى على هذا : أن الكلام كان فاسداً لالتباس المعاني ، فلمّا أُعْرِب فَسد بالتّغيير الذي لحقه وظاهر التّغيير فسادٌ ، وإن كان صلاحاً في المعنى .

الرّابع ، أنه منقول من التحبّب ، ومنه «امرأة عروب» إذا كانت متحبّبة إلى زوجها . والمعنى على هذا : أن المتكلّم بالإعراب يتحبّب إلى السامع .

الخامس : أنه منقولٌ من إعراب الرّجل إذا تكلم بالعربيّة ، لأن المتكلّم بغير الإعراب غير متكلّم بالعربيّة ، لأن اللغة الفاسدة ليست من العربيّة . انتهى .

والمعنى على هذا : أنّ المتكلّم بالإعراب موافقٌ للّغة العربيّة .

المبحث الثالث

في الإعراب والكلام أيّهما أسبق ؟

قال الزّجاجي « في إيضاح علل النحو » : فإن قال قائل : أخبروني عن الإعراب والكلام أيّهما أسبق؟ .

قيل له : للأشياء مراتب في التّقديم والتأخير: إمّا بالتفاضل، أو بالاستحقاق ، أوبالطّبع ،أو على حسب ما يوجبه المعقول ، فنقول :

إنَّ الكلام سبيله أن يكون سابقاً للإعراب ، لأنا قد نرى الكلام في حال غير معرَب ولا يختل معناه . ونرى الإعراب يدخُل عليه ويخرج ، ومعناه في ذاته غير معدوم .

مثال ذلك : أنّ الاسم نحوُ زيد ومحمّد وجعفر ، وما أشبه ذلك مُعْرباً كان أو غير معربٍ لا يزول عنه مَعْنى الاسميّة .

[٧٧] وكذلك الفعل المضارع نحو : يقومُ / ويذهبُ ويركبُ معرباً كان أو غير معرب لا يسقُط عنه مَعْنى الفعليّة .

وإنّما يدخل الإعراب لمعانٍ تَعْتِورُ هذه الأشياء . ومع هذا فقد رأينا الشّيء من الكلام الذي ليس بمعرب قريباً من مُعْرِبه كَثْرةً ، وذلك

أن الأفعال الماضية مبنيّة على الفتح . وفعل الأمر للواحد[١] إذا كان بغير اللّام مبنيٌّ على الوقف نحو ، يا زيدُ اذهبْ واركبْ .

وحروف المعاني مبنيّة كلها . وكثيرٌ من الأسماء بعد هذا مبنيٌّ ، ولم تَسْقُط دلالتها على الاسميّة ولا معانيها عمّا وُضِعَتْ له ، فَعَلِمْنا بذلك أن الأعراب عَرَضٌ داخل في الكلام لمعنى يُوجِدُه ، ويدلّ عليه فالكلام إذاً سابق في الرّتبة[٢] ، والإعراب تابعٌ من توابعه .

فإن قال : فأَخْبِرْني عن الكلام المنطوق به الذي نعرفه الآن بيننا ، أتقولون : إن العرب كانت نطقت به زماناً غَيْرَ مُعْرَب ، ثم أدْخلت عليه الإعراب ، أم هكذا نَطَقتْ به في أول تَبَلْبُل ألسنتها به ؟

قيل له : بل هكذا نَطَقَت به في أَوّلَ وَهْلَةٍ ، ولم تَنْطق به زماناً غيرَ مُعْرب ثم أُعْرَبَتْهُ .

فإن قال : مِنْ أين حكمتم على ما سبق بعضُه بَعْضاً ، وجعلتم الإعراب الذي لا يُعْقلُ أكثر المعاني إلّا به ثانياً ، وقد علمتم أنها تكلمت به هكذا جملة ؟ .

قيل له : قد عرّفناك أن الأشياء تستحقّ المرتبة والتّقديم والتأخير على ضُروب ، فنحكم لكلّ واحدٍ منها بما يَسْتَحِقّه ، وإن كانت لم

---

(١) في الإيضاح / ٦٧ : « للمواجه » مكان : « للواحد » .
(٢) في ط فقط : « سابقة المرتبة » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

توجد إلا مجتمعة .

ألا ترى أنا نقول : إنْ السّوادَ عَرَض في الأسود[١] ، والجسم أقدم من العَرض بالطّبع والاستحقاق ، وأن العرَض قد يجوز أن يُتَوهّم زائلاً عن الجسم ، والجسم باقٍ ،فنقول : إن الجسم الأسود قبل السّواد ، ونحن لم نَر الجسم خالياً من السّواد الذي هو فيه ، ولا رأينا السّواد قطّ عارياً من الجسم ، بل لا تجوز رؤيتُهُ ، لأن المرئيّات إنما هي الأجسام الملوّنة ، ولا تدرك الألوان خاليةً من ألأجسام ، ولا الأجسام غير ملوّنة .

ولم نُرِدْ بالأسود ههنا جِسْماً سُوِّد[٢] بحضرتنا بل ما شُوهِد كذلك من االأجسام .

وكذلك القول في الأبيض والأحمر وما أشبه ذلك .

ومنها : أنّا نعلم أنّ الذّكرَ في المرتبة مقدّم على الأنثى ، ونحن لم نشاهد العالَم خالِياً من أحدهما ، ثم حدَث بعده الآخر إلا ما وَقَفْنا عليه بالخبر الصّادق مِنْ سَبْق / خَلْق الذكّر الأنثى[٣] في خَلْق آدم [٧٨]

(١) في ت : « الأترى أنّا نقول : إن العرض داخل في الأسود قبل الأسود » وقد سقطت جمل عديدة من هذه النسخة .

وفي « هـ » ، و « م » ، و « ط » : ألا ترى أنا نقول : إن العَرَض داخل في الأسود عرض الأسود » وهي عبارة مضطربة . وقد اخترت عبارة الإيضاح لوضوحها ، ولأن الإيضاح هو الأصل الذي نقل عنه السّيوطيّ .

(٢) في ط فقط : أسود ، والتصويب من النسخ الثلاث والإيضاح .

(٣) في ط ، والنسخ المخطوطة : « من سبق خلق الأنثى في خلق آدم » الخ والتصويب من الإيضاح .

وحواء[١] وأمّا في غيرهما فكذلك إنْ عُلِم بخبرٍ صادق الإخبار بتقدّم[٢] كل واحدٍ منها صاحِبَه ، فكذلك قوله في الكلام والإعراب .

تقول : إن الإعراب ـ في الاستحقاق ـ داخلٌ على الكلام ؛ لِما توجبه مرتبة كلّ واحد منهما في المعقول ، وإن كانا لم يوجدا مُفْترقين .

ونظيرُ ذلك أنا نقول : إن الأسماء قبل الأفعال ، لأن الأفعال أحداث الأسماء ، ولم توجد الأسماء زماناً ينطق بها . ثُمّ نطِق بالأفعال بعدها ، بل نطق بهما معاً ، ولكلٍّ حقّه ومرتبتُهُ .

وقد أَجاز بعض النّاس أن تكون العرب نطقتْ أولاً بالكلام غَيْرَ مُعْرب ، ثم رأت اشتباه المعاني فأعربته ، ثم نقل معرباً، فتكلّم به.

---

(١) في ط : وحوّى « بالقصر » .

(٢) في الإيضاح : « بقدم كل واحد منهما صاحبه » والتحريف في كلمة : «بقدم».

المبحث الرابع
في أن الإعراب لِمَ دخل في الكلام ؟ .

قال الزّجاجّي في الكتاب المذكور : فإن قال قائل : قد ذكرت أن الإعراب داخلٌ عقب[١] الكلام فما الّذي دعا إليه، واحتيج إليه من أجله ؟ .

فالجواب أن يُقال : إنّ الأسماء لما كانت تَعْتَوِرُها المعاني وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها ، ولم تكن في صُوَرِها وأَبنيتها أدلة على هذه المعاني ، بل كانت مشتركةً جعلت حركات الإعراب فيها تنبىء عن هذه المعاني ، فقالوا : ضرب زيدٌ عمراً، فدلُّوا برفع «زيد» على أَنّ الفعل له، وبنصب «عمرو» على أن الفعل واقعٌ به ، وقالوا : ضُرِب زيدٌ، فدلّوا بتغيير أوّل الفعل، ورفع زيد على أنّ الفعل ما لم يُسَمّ فاعله ، وأن المفعول قد ناب منابه .

وقالوا : هذا غلامُ زيدٍ، فدلّوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها، لِيَتّسعوا في

(١) في الإيضاح : « داخل في الكلام » انظر ص ٦٩ .

كلامهم ، ويقدّموا الفاعل إذا أرادوا ذلك ،أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه ،وتكون الحركات دالة على المعاني .

هذا قول جميع النّحويين إلا أبا عليٍّ قُطْرباً ،فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال ، وقال : لم يعرب الكلام للدّلالة على المعاني ، والفرق بين بعضها وبعض ؛ لأنّا[1] قد نجد في كلامهم أسماء متّفقة في الإعراب مختلفة في المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متّفقة المعاني/ . [٧٩]

فمّا اتفق إعرابه واختلف معناه قولك : إن زيداً أخوك . ولعلّ زيداً أخوك ، وكأن زيداً أخوك . اتّفق إعرابه واختلف معناه .

ومما اختلف إعرابه واتّفق معناه قولك : ما زيدٌ قائماً وما زيد بقائم ثم ، اختلف إعرابه واتّفق معناه .

ومثله : ما رأيتُه منذ يومين ، ومنذ يومان ، ولا مالَ عندك ، ولا مالٌ عندك ، وما في الدّار أحَدٌ إلّا زيدٌ ، وما في الدّار أحدٌ إلّا زيداً .

ومثله : إن القوم كُلَّهم ذاهبون ، وإنَّ القومَ كُلَّهُم ذاهبون . ومثله : « إن الأمر كُلَّه لله »[2] و«إنّ الأمرَ كُلَّهُ لله» قُرِيء، بالوجهين جميعاً[3] .

---

(١) «لأنّا» وسقط من ط وتصويبه من النسخ المخطوطة والإيضاح.

(٢) آل عمران / ١٥٤ .

(٣) قراءة الرفع : نسبت إلى أبي عمرو ، ويعقوب، واليزيدي. انظر الإتحاف/ ١٨٠ ، والبحر٣/٨٨ ، والتيسير /٩١ ،وتفسير الطبري ٧/٣٢٣ ، والجامع للقرطبي ٤/٢٤٢ ، والحجة لابن خالويه / ١١٥ ، والسبعة لابن مجاهد /=

ومثله ليس زيدٌ بجبان ، ولا بخيلاً ، ولا بخيلٍ . ومثل هذا كثير جدًّا مما اتّفق إعرابه واختلف معناه ، ومِمّا اختلف إعرابه واتّفق معناه .

قال : فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرْق بين المعاني لوجب أن يكون لكلّ معنىً إعرابٌ يدلّ عليه ، ولا يزول إلاّ بزواله .

قال قطرب : وإنّما أعربت العربُ كلامَها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السّكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسّكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ، فكانوا يُبْطِئون عند الإدراج ، فلما وصلوا ،وأمكنهم التّحريك جَعَلْنا[1] التّحريك معاقباً للإسكان لِيعْتدل الكلامُ ،ألا تراهُم بَنَوْا كلامَهُم على متحرِّكٍ وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين في حَشْو الكلمة ولا في حشو بَيْت ، ولا بين أربعة أحرف متحرّكة ، لأنهم في اجتماع السّاكنين يبطئون[2] ، وفي كثرة الحروف المتحرّكة يَسْتَعْجِلون ، وتذهب الصّلة[3] من كلامهم ، فجعلوا

= ٢١٧ ، وغيث النفع / ١٨٤ ، وتفسير الفخر الرازي ٧٢/٣ ، والنشر ٢٤٢/٢ .

(١) في نسخ الإشباه : « جعلنا » والسياق يقتضي أن يكون : « جعلوا » كما في الإيضاح / ٧٠ .

(٢) في نسخ الأشباه : « في كثرة » بدون الواو ، وعبارة الإيضاح بالواو ، وهي أوضح لأنها تتفق مع سياق الكلام .

(٣) في الإيضاح : « المهلة » مكان : « الصّلة » .وهي في الإيضاح أنسب

الحركة عقب[١] الإسكان .

قيل له : فهلاَّ لزَمِوا حركةً واحدة ، لأنها مجزية لهم ، إذْ كان الغرض إنّما هو حركة تعتقبُ سكوناً ؟ فقال : لو فعلوا ذلك لضيّقوا على أنفسهم ، فأرادوا الاتّساع في الحركات ، ولم يحظروا على المتكّلم الكلاَم إلا بحركة واحدة .

هذا مذهبُ قُطْربٍ واحتجاجه .

وقال المخالفون له ردّا عليه : لو كان كما ذكر لجاز جرّ الفاعل مرّة ، ورفعه أخرى ، ونصبهُ ، وجاز نصبُ المضاف / إليه لأنّ القصد في [٨٠] هذا إنما هو الحركة تعاقِب سكوناً يعتدل به الكلام ، فأيّ حركة أتى بها المتكلّم أجزأته فهو مخيّر في ذلك . وفي هذا فسادٌ للكلام ، وخروجٌ عن أوضاع العرب ، وحِكْمة نَظْم في كلامهم .

وآحتجّوا لما ذكره قُطرب من اتّفاق الإعراب ، واختلاف المعاني ، واختلاف الإعراب ، واتفاق المعاني في الأسماء التي تقدّم ذكرها بأن قالوا : إنما كان أصل دخول الإعراب في الأسماء التي تذكر بعد الأفعال ، لأنه يذكر بعدها اسمان : أحدهما : فاعل ، والآخر مفعول ، ومعناهما مختلِفٌ ، فوجب الفرْق بينهما ، ثم جُعِل سائر الكلام على ذلك ، وأمّا الحروف التي ذكرها فمحمولة على الأفعال[٢] .

---

(١) في ط؟ «تعقب»

(٢) انظر البحث كاملاً في الإيضاح ٦٧ ـ ٧١ .

المبحث الخامس
في أن الإعراب أحركة أم حرف ؟

قال الزّجاجي :باب :القولُ في الإعراب أحركة أم حرف ؟ .

قد قلنا : إنّ الإعراب دالّ على المعاني ، وإنّه حركة داخلة على الكلام بعد كمال بنائه .

فهو عندنا حركة نحو:الضّمة في قولك : هذا جعفرٌ ، والفتحة في قولك : رأيت جعفرًا ، والكسرة في قولك : مررت بجعفرٍ . هذا أصله .

ومن المجمع عليه: أن الإعراب يدخل على آخر حرف في الاسم المتمكّن والفعل المضارع ، وذلك الحرْف هو حرف الإعراب فلو كان الإعراب حَرْفاً ما دخل على حرف .هذا مذهب البصريين .

وعند الكوفيّين : أن الإعراب يكون حركةً وحرْفاً ، فإذا كان حَرْفاً قام بنفسه ، وإذا كان حركة لم يُوجد إلاّ في حرف .

ثمّ قد يكون الإعراب سكوناً وحذفاً ـ وذلك الجزم في الأفعال

المضارعة ـ وحرْفاً .

وهـذا مِمّا قـد ذكرت لـك أن الشيء قد يكـون لـه أصـل ثم يتّسع[١] .

فإن قال قائل : فأين يكون الإعراب سكوناً وحذْفاً وَحَرْفاً ؟ . قيل له : يكون سكوناً في الأفعال المضارعة السّالمة اللامات نحو : لم يضرِبْ ، ولم يذهبْ، وحذفاً في هذه الأفعال إذا كانت معتلّة اللاّمات نحـوُ : لم يقضِ ، ولم يَغـزُ ، ولم يَخْشَ ، ولكـلّ شيء من هـذا عِلّة / . [٨١]

فإن قال قائل : فهل يكون الإعراب حَرْفاً عند سيبويه في شيء من الكلام ؟ .

قلنا : هذا الّذي ذكرنا الأصل ، وعليه أكثر مدار كلام العرب .

وقد ذكرنا أن الشّيء يكون له أصل يلزمُه ، وَنَحْوٌ يَطّرد فيه ، ثمّ يَعْرِض لبعضه عِلة تخرجه عن جمهور بابه ، فلا يكون ذلك نـاقضاً للباب ، وذلك موجود في سائر العلوم ، حتى في علوم الديانات ، كما يقال بالإطلاق: « الصّلاة واجبةٌ على البالغين من الرّجال والنساء » ، ثم تجد منهم من تلحقُهُ عِلّة تسقط عنه فرضها .

وكما يقال : « مَنْ سرق من حِرْز قُطِع » ، فقد تجد القطع ساقطاً

(١) في الإيضاح : « لم يسمع » مكان : « لم يتسع » .

عن بعضهم ، ولهذا نظائر كثيرة ، فكذلك حكم الإعراب .

وحقيقة ما ذَكَرْنا من أنه عرض[١] في بعض الكلام ضرورةٌ دعت إلى جعل الإعراب حرفاً ، وذلك في تثنية الأفعال المضارعة ، وجمْعِها ، وفعل المؤنّث المخاطب في المستقبل ، وذلك في خمسة أمثلة من الفعل ، وهي يَفْعلان وتفعلان[٢] وَيَفْعلون وَتَفْعلون وَتَفْعَلين يا هذه .

وعلامة الرفع في هذه الأفعال الخمسة ثبات النّون وحذفها علامة الجزم والنصب .

فإن قال قائل : ما الذي أوجب تصيير الإعراب في هذه الأفعال حَرْفاً وهي[٣] النّون ؟ .

قيل له ما قال سيبويه وهو أنه قال : الإعراب يدخل على آخر حَرْف[٤] . في الكلمة ، وذلك الحرف يسمّى حرف الإعراب ، وآخر حرف في هذه الأفعال النّون ، فلو جعلت النّون حرف الإعراب لوجب ضمّها في حال الرّفع ، وفتحُها في حال النصب ، وكان يلزم من ذلك أن تُسكّن في حال الجَزْم ، ولو أسكنت وجب سقوط الألف التي قبلها ، والواو والياء ، لالتقاء السّاكنين ، وكان يذهب ضمير الاثنين

(١) في الإيضاح وردت العبارة على النحو التالي : « وحقيقته ما ذكرناه . ثم إنه عرض » الخ .

(٢) « وتفعلان » سقطت من ط فقط .

(٣) في الإيضاح : « وهو » مكان : « وهي » .

(٤) في ط فقط « حرف حذف في الكلمة » بزيادة : « حذف » ، تحريف .

والجمع، والمؤنث في حال تأخير الأفعال بعد الأسماء ، ويسقط عَلَم ذلك في تقديم الأفعال على الأسماء في لغة مَنْ يثنّي ، وَيَجْمع الفعل مُقَدَّماً فكان يصير[١] الفعل كأنّه للواحد ، ويبطل المعنى[٢] .

فلمّا صارت عَلَم الرّفع وجب حَذْفُها في الجزم ، لأن الجازم قد يحذف ما يثبت في الرّفع . فإن كان في حال الرّفع حرفٌ / ساكن [٨٢] حذَفَهُ الجازم ، نحو : لم يقْضِ ،ولم يَغْزُ ، ولم يَخْشَ ، فجعلت النّون محذوفة في الجزم، لسكونها كما حذفت الياء والواو والألف لسكونها .

وجعل النّصبُ مضموماً إلى الجزْم ، فحذفت النّون فيه أيضاً فقيل : لم يَفْعلا ، ولن يَفْعلا ، ولم يَفْعلوا، ولن تَفْعلوا كَمَا ضُمّ النّصب في تثنية الأسماء وجمعها إلى الجّر ، لأن الجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء .

فإن قال قائل : فإن النّون في يفعلان ، وتفعلان وسائر هذه الأفعال متحرّكة وقد حكمت عليها بالسّكون ، وزعمت أن الجازم إنما دخل على حرف ساكنٍ حَذَفَهُ ، فَلِمَ حُذِفَت النّون وهي متحرّكة ،؟ ولِمَ زَعَمْت أنّها ساكنة ؟ .

والجواب في ذلك أن يقال له : إنّ النون في هذه الأفعال

---

(١) في ط فقط : « فكان تغيير الفعل » بوضع « تغيير » مكان : « يصير » ، تحريف .

(٢) بعده في الإيضاح : « فلما امتنع ذلك جعلت النون نفسها علم الرّفع » فلما صارت الخ ، وقد سقطت هذه العبارة من نسخ الأشباه .

مضارعة للسكون كماذكرنا،لأنها ليست بحرف إعراب ، فلما أسكنت وقَبْلها ساكنٌ حرّكت لالتقاء الساكنين .

وليست الحركة فيها بلازمة استحقاقاً ، فحكمُها حكم السّاكن فلذلك حذفَها الجازم .

فإن قال قائل : فهلاّ جعلت الحروف التي قَبْل هذه النّون حروف الإعراب ؟ .

فالجوْاب في ذلك : أن الألف التي قبل هذه النون في : يفعلان وتفعلان ، والواو في يفعلون وتفعلون ، والياء في تفعلين ليست من بناء الفعل ولاتمامه ، إنما هي ضمير الفاعلين علامة كماذكرنا،ولم يجز أنْ تكون حروف الإعراب لذلك[١] .

فإن قال قائل : ولِمَ جاز أن يجيء إعراب الفعل للمستقَبل[٢] بعد الفاعل في قولك : الزيدان يقومان ، والزيدون يقومون وما أشبه ذلك ؟ جاءت علامة رفع الفعل بعد الفاعل ، وهي ثبات النّون وهو بعد الفاعل ،أيجوز[٣] أن يكونَ إعراب شيء موجوداً في غيره ، ويكون ذلك الشيء معرباً ؟ .

---

(١) في ط : « ولم يجز أن يكون حروف الإعراب كذلك » تحريف صوابه من الإيضاح والنسخ المخطوطة .

(٢) في ط : للمستقبل ، تحريف .

(٣) في ط والنسخ المخطوطة : « يجوز » بدون همزة الاستفهام ، وفي الإيضاح : « أيجوز » .

قيل له : إنّ الفِعْل لمّا كان لا يخلو من الفاعل ، ولا يستغني عنه ضرورة ، ثم اتّصل به مضمراً صار كبعض حروفه . وصارت الجملة كلمةً واحدةً .فجازلذلك/ وقوع الإعراب بعد ضمير الفاعل لمّا صارت [٨٣] الجملة[١] كلمة واحدة. والدّليل على ذلك إسكان لام الفعل في قولك : فَعَلْت ، أسكنت اللّام، لئلا يتوالى في كلمة واحدة أربع متحرّكات[٢] .

(١) في الإيضاح : « الكلمة » مكان : « الجملة » .
(٢) انظر هذا البحث بتمامه في الإيضاح ٧٢ ـ ٧٥ .

المبحث السادس

في الإعراب لِمَ وقع آخر الاسم دون أوّله وأوسطه ؟

قال الزّجّاجِيُّ: بابُ القول في الإعرابِ لِمَ وقع آخر الاسم دون أوله وأوسطه؟ .

قال بعض النّحويين : الإعراب يدخل في الاسم لمعنىً،فوجب أن يُلفظ به بكماله ،ثُم يُؤتى بالإعراب في آخره .

وقال أبو بكر بن الخيّاط[1] ليس هذا القول بمرْضِيٍّ ، لأنا قد رأينا الأسماء تدخلها حروف المعاني أوّلاً ، ووسطاً ، فما دَخلها أوّلاً كقولك : الرّجل والغُلام ، وما دخلها وسطاً ياء التّصغير في قولك : فُرَيخ ، وَفُلَيس .

---

(١) ابن الخياط : هو محمد بن أحمد بن منصور أبو بكر بن الخياط النّحويّ . كان يخلط نحو البصريين والكوفيين في بغداد ، وناظر الزجاج والفارسي صنف : معاني القرآن ــ النحو الكبير ــ المقنع في النحو ــ الموجز في النحو.مات ٣٢٠ هـ .
انظر معجم الأدباء ١٧/ ١٤١ ، ونزهةالألباء/٢٤٧ ،وطبقات الزبيدي١١٧ والبغية ١/ ٤٨ .

ولو كان الأمر على ما ذهب إليه قائل هذا القول لوجب أن لا يدخل على اسم حَرْفُ معنى إلا بعد كمال بناء[١] .

قال :والقول عندي فيه : هو الّذي عليه جملة[٢] النّحويين أن الاسم يبنى على أبنية مختلفة .

وزْنها : فَعْل وفِعْل وفُعْل وفَعَل[٣] وما أشبه ذلك من الأبنية ، فلو جُعِل الإعراب وسطاً لم يدر السّامع أحركة إعراب[٤] أم حركة بناء؟ فجعل الإعراب في آخر الاسم ، لأن الوقف يُدْرِكُه[٥] فيسكن ، فيعلم أنه إعراب ، فإذا كان وسَطاً لم يمكن ذلك فيه .

وقال أبو إسحٰق الزّجاج[٦] كان أبو العبّاس المبّرد يقول : لَمْ يُجْعل الإعراب أوّلاً ،لأنّ الأول تلزمه الحركةُ ضرورةً للابتداء ، لأنه لا يبتدأ إلا بمتحرّك ، ولا يوقف إلا على ساكن ، فلمّا كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة الإعراب ، لأن حركتين لا تجتمعان في حَرْف

(١) في الإيضاح : « بنائه » .
(٢) في الإيضاح : « جلّة » .
(٣) الضبط من الإيضاح .
(٤) في الإيضاح : « إعراب هي » بزيادة : « هي » .
(٥) في ط فقط : « يدرك » .
(٦) الزجاج هو إبراهيم بن السّريّ بن سهل أبو إسحاق الزجاج .
ومن مصنفاته : معاني القرآن ـ الاشتقاق ـ فعلت وأفعلت ـ مختصر النحو ـ خلق الفرس ـ النوادر ـ شرح أبيات سيبويه مات ٣١١ هـ . انظر البغية ١/٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ .

واحد ، فلمّا فات وقوعه أوّلاً لم يمكن أن يُجْعَل وسطاً ، لأن أوساط
[٨٤] الأسماء مختلفة ، لأنها تكون ثلاثية ورباعيّة وخماسيّة / وسداسيّة وسباعيّة ،وأوساطها مختلفة ، فلمّا فات ذلك جعل آخراً بعد كمال الاسم ببنائه وحركاته .

وقال آخرون : الإعراب إنما دخل في الكلام دليلاً على المعاني فوجب أن يكون تابعاً للأسماء ، لأنه قد قام الدليل على أنه ثانٍ بعدها .

وهذا القول قريبٌ من الأول ، وكلُ هذه الأقوال مقنعٌ في معناه(١) .

إعطاء الأعيان حكم المصادر
وإعطاء المصادر حكم الأعيان

قال ابن الشّجري في أماليه : « من مذاهب العرب للمبالغة إعطاء الأعيان حكم المصادر، وإعطاء المصادر حُكْم الأعيان » .

فمن ذلك قولهم : «أخطب ما يكون الأمير قائماً» ، فأخطب إنما هو للأمير ، وقد أضافوه إلى « ما » المصدرّية ، ولفظة أفعل التي وضعوها للمفاضلة مهما أضيفت إليه صارت بَعْضَهُ .

(١) انظر هذا البحث في الإيضاح /٧٦ .

ولما أضافوا « أخطب » إلى « ما » وهي موصولة بيكون ، صار : أخطب كوناً ، فالتقدير : أخطبُ كوْنِ الأمير ، فهذا وصْفٌ للمصدر بما يُوصَفُ به العَيْن ، والمعنى راجع إلى الأمير ، فلذلكَ سدّت الحال مَسَدّ خبر هذا المبتدأ، إذْ الحال لا تَسُدّ مسدّ خبر المتبدأ إلا إذا كان المبتدأ اسْمَ حَدَث ،كقولك :ضَرْبي زيداًجالِساً،ولا تسدّ مسدّ خبر المبتدأ إذا كان اسْمَ عَيْن »(١).

« ومن إعطاء العَيْن حكم المصادر حتى وصفوه بالمصدر أو جرى خبراً عنه قوله تعالى : ﴿ وجَاؤا على قميصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾(٢) أي مكذوب به ، وقوله : « إنْ أصبح ماؤكم غَوْراً »(٣) أي غائراً ، وقوله « ثم ادْعُهُنَّ يأتينك سَعْياً »(٤) أي ساعيات ، فسعْياً مصدر وقع موقع الحال ، كقولهم :قَتَلْتُهُ صَبْراً ، أي مصبوراً ، والمعنى : مَحْبوساً .

ومن ذلك قوله تعالىٰ : ﴿ إنَّه عملٌ غَيْرُ صالح ﴾(٥) أي : ابنكَ عَملٌ في أحد الأقوال ، وهو أَوْجَهُها . جَعلُه العملَ اتّساعاً،لكثرة وُقُوع العملِ غَيْرِ الصّالح منه كقولهم : ما أنت إلاَّ نوم ، وما زَيْدٌ إلاَّ أكْلٌ وَشُرْبٌ ، وإنّما أنت دخولٌ وخروجٌ ، ومنه قول الخنساء / [٨٥]

(١) انظر هذا النصّ بكماله في أمالي ابن الشجريّ ١/ ٦٩ .
(٢) يوسف / ١٨ .
(٣) الملك / ٣٠.
(٤) البقرة / ٢٦٠ .
(٥) هود / ٤٦ .

٤٥ =*فإنّما هي إقْبالٌ وإدبارُ *[١]

فهذا كلّه من تنزيل الأعيان منزله المصادر[٢] .

فأمّا تنزيل المصادر منزلة الأعيان فكقولهم : مَوْتٌ مائت ، وشَيْب شائِبٌ ، وشِعْرٌ شاعِرٌ . انتهى .

(١) للخنساء وصدره :

* ترتعُ ما رتعتْ حتّى إذا ادّكَرتْ *

من شواهد : سيبويه ١/١٦٩ ، والمقتضب ٣/٢٣٠ ، ٤/٣٠٥ ، والخصائص ٢/٢٠٣ ، ٣/١٨٩ ، والمنصف ١/١٩٧ ، والمحتسب ٢/٤٣ ، وابن الشجري ١/٧١ ، وابن يعيش ١/١١٥ ، والخزانة ١/٢٠٧ ، ٢٤٠ ، والتصريح ١/٣٣٢ . وانظر ديوان الخنساء / ٢٦ .

(٢) انظر النص كاملاً في أمالي ابن الشجري ١/٧٠ ، ٧١ .

الأفعالُ نَكِرَات

لأنها موضوعة للخبر ، وحقيقة الخبر أن يكون نكرة،لأنه الجزء المستفاد ، ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه للمخاطَب فائدة ، لأنَّ حد الكلام أن تبتدىء بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرِفُه أنت ثم تأتي ، بالخبر الذي لا يعلمه،ليستفيده . ذكر ذلك ابن يعيش في « شرح المفصل » .

ومن فروعه :أن الإضافة إلى الأفعال لا تصحّ .

وقال ابن يعيش ، لأنَّ الإضافة ينبغي بها تعريفُ المضاف إليه وإخراجه من إبهام إلى تخصيص على حسب خصوص المضاف إليه في نفسه ، والأفعال لا تكون إلاَّ نكرات ، ولا يكون شيءٌ منها أخصّ من شيء ، فامتنعت الإضافة إليها ، لعدم جَدْواها إلاَّ أنهم قد أضافوا أسماء الزمان إلى الأفعال تنزيلاً للفعل منزلة المصدر . واختّص الزّمان بذلك من بين سائر الأسماء لملابسة بين الفعل وبينه ، وذلك لأن الزّمان حركة الفَلَك ، والفعل حركة الفاعل ، ولاقْتران الزّمان بالحدَث .

وقال أبو القاسم الزّجّاجِيّ في كتاب « إيضاح أسرار النحو » : أجمع النحويون كلّهم من البصريّين والكوفيّين على أن الأفعال نكرات ، قالوا : والدّليل على ذلك أنها لا تنفكّ من الفاعلين ، والفعل ، والفاعل جملة تقع بها الفائدة ، والجُمل كلّها نكرات ، لأنها لو كانت معارف لم تقع بها فائدة . فلمّا كانت الجُمَل مستفادة عُلِم أنها نكرات ، فلذلك لم تُضْمَر ، وكذلك الأفعال لمّا كانت مع الفاعلين جُمَلاً كانت نكرات ،ولم يُجز إضمارها .

فإن قيل : فإذا كانت الأفعال نكرات فهلاّ عُرِّفتْ كما تُعَرّف [٨٦] النّكرات ؟ . /

فالجواب عند الفريقين : أنّ تعريف الأفعال محالٌ ، لأنها لا تضاف كما أنها لا يضاف إليها ، ولا يدخلها الألف واللاّم ، لأنها جملة ، ودخول الألف واللام على الجمل محال .

فإن قيل : لم لا يجوزُ إضافتها ،وإن لم يُضَف إليها ؟

قلنا : لأن الفعل لا ينفكّ من فاعل مُظْهَرٍ أو مُضْمَرٍ ، والفعل والفاعل جملة بمنزلة المبتدأ وخبره ، فكما لا يجوز إضافة الجمل كذلك لم يجز إضافة الفعل . انتهى .

---

(١) إيضاح أسرار النحو هو كتاب الإيضاح نفسه ، وقد نقل عنه السيوطي جملة من النصوص سبق ذكرها . وانظر هذا النص في الإيضاح / ٨٥ ، ٨٦ .

الأفعال كلها مذكّرة

نصّ على ذلك الزّجاجّي في « الجُمَل » ، قال الشّلوبين في تعليله : لأن التأنيث الحقيقيّ والمجازيّ وعلامات التأنيث وأحكامه معدومة فيها .

قال : ومنهم من قال : إنّ فيها مذكّرة ومؤنّثة بحسب مصادرها ، فإذا كان الفعل يدلّ على مصدر مذكّر قيل فيه : مُذَكّر بتذكير مَصْدَرِه ، وإذا كان الفعلُ يدُلّ على مصدر مؤنّث قيل فيه : مؤنث بتأنيث مصدره .

وقال ابن عصفور في « شرح الجُمَل » : الدليل على أن الأفعال كلها مذكرة : أنها إذا أخبر بها عن الأسماء فإنما المقصود الإخبار بما تَضَمّنه من الحدَث ، وهو المَصْدر ، والمَصْدر مذكّر ، فدلّ ذلك على أنّهامذكّرة ،إذْ اللّفظ على حسب ما يُراد به من تَذْكير أو تأنيث ، ألا ترى أنّ لفظ هند لَمّا أُرِيد به المؤنث كان هو مؤنّثاً ، ولفظ زيد لمّا أريد به المُذَكّر كان هو مذكّراً .

اقتضاء الموضع لَفْظاً
وهو معك إلَّا أنه ليس بصاحبك

ترجم على ذلك ابن جنّي في « الخصائص » وأورد فيه فروعاً :

منها : قولهم : لا رجل عندك ، فإن « لا » هذه ناصبة لاسمها وهو مفتوحٌ إلَّا أن الفتحة فيه ليست فتحة النّصب التي تتقاضاها « لا » بل هي فتحة بناء وقعت موقع فتحة الإعراب الذي هو[1] عملُ «لا» في المضاف.

قال : وأصنع من ذلك قولك : «لا خمسة عشر لك»، فهذه [٨٧] الفتحة / التي في راء « عشر » فتحة بناء التركيب[2] في هذين الاسمين ، وهي واقعة موقع فتحة البناء في قولك : لَا رَجُلَ عندك ، وفتحة لام « رجل » واقعة موقع فتحة الإعراب في قولك : لا غلامَ رجل عندك .

ويدلّ على أن فتحة خمسةَ عشرَ هي فتحة تركيب الاسمين ، لا الّتي تُحدثها «لا»[3] ، لأن خمسة عشر لا يغيّرها العامل الأقوى ، أعني

(١) سقطت «هو» من ط والنسخ المخطوطة صوابه من الخصائص ، وبها يصلح الأسلوب .
(٢) في ط : و«وللتركيب» تحريف صوابه من الخصائص والنسخ المخطوطة.
(٣) في ط : « إلَّا » مكان : « لا »تحريف.

الفعـل في نحو:جـاءك خمسةَ عشـرَ ، والجارّ في : مـررت بخمسةَ عشرَ .

فإذا كان العامل الأقوى لا يؤثّر فيها فالعامل الأضعف الذي هو « لا » أوْلى .

ومنها : قولهم : مررت بغلامي ، فالميم تستحقّ جرّة الإعراب بالباء ، والكسـرة فيها ليست المـوجَبة بحـرْف الجرّ ، بـل هي التي تَصْحب ياءَ المتكلّم في الصّحيح ، ويـدلّ لذلـك ثباتهـا في الرّفـع والنّصب نحو : هذا غُلامِي ورأيتُ غُلامي . وهذا يُؤذِن أنها ليست كسرة الإعراب وإن كانت بلفظها .

ومنها : قولك : «يَسَعُني حيثُ يَسَعُك»، والضّمة في « حيثُ » ضمّة بناء واقعة موقـع ضَمّة رَفْـع الفاعـل . فاللفّظ واحـدٌ والتّقديـر مختلف .

ومنها : قولك :«جئتك الآن»فالفتحة فتحـة بناء « الآن » وهي واقعة موقع فتحة نصب الظرف .

ومنها : قولك : كنت عندك في أمسِ ، فـالكسرة كسـرة بناء وهي واقعة موقع كسرة الإعراب المقتضيها الجَرّ .

ومنها : قوله :

٤٦ ـ وإني وَقَفْتُ اليوم والأمس قَبْلَه ببابك حتى كادت الشّمس تَغْرُبُ[1]

رُوي قوله : « والأمسَ بالنّصب على الإعراب ، لأنه لما عرّفه باللّام الظاهرة زال عنه تضمّنها فأعرب ، وبالكسر على البناء المعهود فيه ، واللّام فيه زائدة ، فإنما يعرّف الأمس بلام أخرى مرادة ، غير هذه مقّدرة ، وهذه الظّاهرة ملغاة زائدة للتوكّيد .

قال : ومثله مما يعرّف بلام مرادة وفيه لام أخرى غيرها زائدة [٨٨] قولك / الآن فهو معرّف بلام مقدّرة ، وهذه الظّاهرة فيه زائدة كما ذكره أبو عليّ[2] .

(١) لنصيب ديوانه / ٦٢ ، وروايته « على الباب » مكان : « ببابك » و « ثويت » مكان : « وقفت » .
والبيت من شواهد الخصائص ١/٣٩٤ ، ٣/٥٧ ، وشرح شذور الذهب / ١٠١ ، واللسان : « أمس » والهمع والدرر رقم ٨٠٧ .
(٢) انظر هذا النصّ في الخصائص ٣/٥٦ ـ ٥٨ .

الإلـغـــــاء

فيه فوائد :

الأولى : قال في « الإيضاح » : حقيقته تَرْك المعنى مع التّسليط نحو: زيدٌ قائمٌ ظننت .

قال : وأما قولُ النّحويين في نحو : « إن زيداً إذاً يكرمك » : إنّ « إذاً » ألغيت عن[1] العمل ففيه تجوّز حيث سمّوه الإلغاء ، لأنّ « يكرمك » في المثال خبر وما دخلت عليه « إذن » ، محذوفٌ كجواب إنْ في نحو : زيدٌ إنْ قُمْتَ يقومُ ، لأن ما يُطْلب جواباً لا بد له منه لَفْظاً أو تقديراً ، فكيف يصحّ أن يقال : أُلْغِي عنه ، وهو لم يدخل عليه ولا توجّه حكمه عليه ؟ لكنّ النّحويين تجوّزوا في ذلك فسمّوه إلغاءً من حيثُ دخل على فعلٍ قد يَعْمل فيه في موضعٍ ما ، على وجهٍ ما ، فلم يَعْمل فيه .

قال : ويدلّ على هذا : أنك إذا قلت : أنا أكرمك إذاً كيف يصحّ تسليط إذاً على ما قبلها ؟ وإنّما حُذِف جوابها لِدلالة ما تقدّم عليه . انتهى .

الثانية : قال أبو حيّان : لا ينكر معاني إلغاء الألفاظ كما يتأوّل

---

(١) في ط : «عنه» تحريف صوابه من النسخ المخطوطه والإيضاح .

في الشيء ما لا يكون في أصله .

وأما إلغاء العمل فلا يكون إلاَّ فيما لا يكون أصله العمل ، وهو سماع في الأفعال ، فأجرى في الحروف، إذْ لم يُلْغ منها إلاَّ ما كُفّ .

الثالثة : نظير بـابَ ظَنّ وأرى في الإلغاء عنـد التأخـر ، وفي التّوسط دونه إذن، فإنها تُلْغى إذا تَأَخّرت ، فلا تنصب بحال نحو : أُكرمك إذَن .

وتُلْغَى في التّوسّط في أكثرصورها ،وذلك إذا توسّطت بين الشّرط وجزائه نحوُ : إنْ تَزُرْنِي إذن أُكْرِمُكَ،أو بين القسم وجوابه نجوُ : إذن واللّهِ لأكرمنّك ، أو بعد عاطف على ما لَهُ محلٌّ من الإعراب نحو : إن تزرَني أزرك ، وإذَن أحسنُ إليك . فإن كان العطْفُ على ما لا محلّ له بأن تقدّره في المثال على جملة الشّرط جاز حينئذ الإلغاءَ رَعْياً لِحَرْف العـطف ، والإعمـال ، لأنَّ المعنى على استئنـاف مـا بعـد حَـرْف العطف ، لكنّه قليل .

والأكثر في لسان العرب إلغاؤها ، وكذا إذا توسّطت بين مبتدأ
[٨٩] وخبر نحو : زيـد / إذن يكرمـك ، جاز الإلغـاء والإعمال بقلّة عنـد الكوفيّين واختاره ابن مالك .

ومذهب البصرّيين : أنه يتحتّم الإلغاء كمـا يتحتّم في الصّور السابقة .

ونظيرٌ آخر رأيته في « الخاطرِيّات » لابن جنّي قال : إذا كانت

العَيْنُ حَرْفَ علّة،وله همزة حَفِظتْ نَفْسها في مَوْضعِها نحو : قائِمُ وقويم .

وكذا إن تقدّمت نحوُ : « آدُرٌ » ، و « أَدْوُرٌ »[١] فإن تَأَخّرت لم تحفظ نفسها نحو : شائكٌ وشاكٍ ، ولائت[٢] ، ولاتٍ وذلك أنها لمّا تأخرت ضَعُفَت فلم تَقْو على حفظ نفسها .

الرابعة : قال ابن يعيش : الإلغاء ثلاثة أقسام : إلغاءٌ في اللّفظ والمعنى ، وإلغاء في اللفظ دون المعنى ، والعكس .

فالأول : مِثْل « لا » في « لَئِلاّ يعلم أهل الكتاب »[٣] .

والثاني : نحو : « كان » في : ما كان أَحْسنَ زيداً[٤] .

والثالث : حروف الجرّ للزوائد نحو « كَفَى باللّهِ شَهِيداً »[٥] .

---

(١) آدُرٌ كما في القاموس جمع دار ، وأدْوُرٌ أيضاً جمع دار فالعين حرف علة .

(٢) في القاموس : لات الرجل : أخبر بغير ما يسأل عنه ، ولات الخبرَ : كتمه .

(٣) الحديد / ٢٩ .

(٤) في ط : « زيد » بالرفع ، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة .

(٥) النساء / ٧٩ وغيرها .

الأمثال لا تُغَيّر

من ذلك قولهم في مثل :« شَرٌّ أَهرّ ذَا ناب »[١] فابتدؤا بالنّكرة ، وجرى مثلاً فاحتُمِل ، والأمثالُ تُحْتَمَلُ ولا تُغَيّر .

ومثله قولهم في المثل : «شيءٌ ما جاء بك » يقوله الرّجل لرجل جاءه ومجيئه غير معهود في ذلك الوقت .

ومن ذلك قولهم في المثل : « في أكفانه لُفّ الميت » ، و « في بيتهُ يُؤتى الحَكَم »[٢] ، بتقديم الخبر ، وفيه ضميرٌ يعود على المبتدأ المتأخر .

ومن ذلك قولهم : « أَصْبحْ لَيْل »[٣] و « أَطْرِقْ كَرَا »[٤] بحذف

---

(١) يقال : أهرّه : إذا حمله على الهرير ، وذو الناب : السبع .
وهذا المثل يضرب في ظهور أمارات الشرّ ومخايله . انظر : مجمع الأمثال ١/ ٣٧٠ .

(٢) انظر قصة هذا المثل في مجمع الأمثال ٢/ ٧٢ .

(٣) انظر قصته هذا المثل في مجمع الأمثال ٢/ ٧٢ .

(٤) تمامه : إنّ النّعامة في القُرى . يقال : الكرا : الكروان نفسه ويقال : إنه مرخّم الكروان ، وجمع الكروان : كِرْوان ، وهو يضرب للذي ليس عنده =

حرف النّداء من النّكرة لأنها أمثال معروفة، فَجَرَتْ مَجْرى العَلم في حذف حرف النّداء منها .

قال المبرد : الأمثالُ يستجاز فيها ما لا يُسْتجاز في غيرها، لكثرة الاستعمال لها .

ومن ذلك قولهم : « هذا ولاَ زَعَماتِك »[١] أي هذا هو الحقّ، ولا أتوّهم زعامتك .

قال ابن يعيش : ولا يجوز ظهورُ هذا العامل الذي هو : « أتوهّم »[٢] لأنه جَرَى مَثلاً[٣] والأمثال لا تغيّر ، وظهورُ[٤] عامله ضَرْبٌ من التَّغيُّر .

ومِثْلُه[٥] : قَوْلُهم : « كِلَيْهِما وَتَمْراً »[٦] أي أعْطِني ، « وامرأً

= غنَاء، ويتكلّم، ويقال له: توقّ انتشار ما تلفظ به، وقولهم: إن النعامة في القُرى، أي تأتيك فتدوسك بأخفافها. انظر مجمع الأمثال : ٤٣١/١

(١) ورد ذكره في الهمع ١٨/٣ ، ١٩ في حذف ناصب المفعول به وجوباً .

(٢) في ط : « الذي قبله أتوهم » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب .

(٣) في ط : « لأنه جرى أتوهم مثلاً » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

(٤) في ط : « ومن ظهور » بزيادة « من » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

(٥) في ط : « مثلثة » ، تحريف صوابه من النسخ الأخرى .

(٦) ورد المَثل في مَجْمَع الأمثال ١٥١/٢ . =

[٩٠] وَنَفْسَهُ » أي / دَعْهُ، و« أَهْلَكَ واللَّيْلَ » أي بادرهم ، و « كُلَّ شَيءٍ ولا شَتِيمة حُرٌّ »[١] ، أي : ايت كُلّ شيء ولا ترتكب شتيمة حُرٌّ .

قال ابن يعيش : ولم تظهر الأفعال في هذه الأشياء كلّها، لأنها أمثال .

وقال ابن السّراج في « الأصول » : نِعْم وبِئْس وحبّذا جعلت كالأمثال لا يَنْبغي أَنْ تستجيز فيها إلاَّ ما أجازوه .

وقال الزّجاجي « في الإيضاح » : وأَمّا القول في إضافة ذي إلى الفعل في قولهم : « اذْهَب بذي تَسْلم » فإنّ هذه اللّفظة جرت في كلامهم كالمَثَل .

قال الأصمعي : تقول العرب « اذْهب بذي تَسْلم » والمعنى : اذْهب واللّه يسلّمك ، « واذهبوا بذي تَسْلمون » والمعنى : واللّه يسلّمكم .

= وروى المثل بالرفع : كلاهما وتمراً؛ فالرّفع على معنى : لك كلاهما، ونصب : «تمراً» على معنى : أزيدك .
وقال قوم : من رفع حكى أن الرجل قال : أنلني مِمّا بين يديك فقال عمرو بن حمران بطل القصة في المثل : أيّما أحبّ إليك زُبْدٌ أم سَنَام ؟ فقال الرجل : كلاهما وتمراً ، أي مطلوبي كلاهما وأزيد معهما تَمْرًا . أو زدني تَمْراً . انظر هذا التحقيق في مجمع الأمثال .

(١) ورد ذكر هذا المثل في همع الهوامع ٣/١٩ في حذف ناصب المفعول به وجوباً .

وإذا كانت هذه الكلمةُ جاريةً مَجْرى المثل، فإن الأمثال تَحْتمل ما لا يُحْتَمل في[1] غَيْرها ، وتُزَال كثيراً عن القياس .

كذلك مَجْرَاها في كلامهم واحتُمِل ذلك فيها لِقّلة دَوْرها في الكلام .

الإيجـــاب

الإيجاب أصل لغيره مِنَ النّفي والنّهْي والاستفهام وغيرها ، تقول : مثلاً : قام زيدٌ ، ثم تقول في النّفي ما قام زيد ، وفي الاستفهام : أقام زيد ؟، وفي النّهي : لا تَقُمْ ، وفي الأمر : قُمْ ، فترى الإيجاب يتركّب من مُسْنَدٍ وَمُسند إليه ، وغيره يحتاج إلى دلالة في التّركيب على ذلك الغير ، وكلّما كان فَرْعاً احتاج إلى ما يدلّ به عليه ، كما احتاج التّعريف إلى علامة من«أل»ونحوها ، لأنه فَرْعُ التّنكير ، والتأنيث إلى علامة من تاء أو ألف لأنه فَرْعُ التّذكير . ذكره أبو حيّان في « شرح التسهيل » .

---

(١) سقطت « في » من ط.